الخميس 30 آذار 2023
العدد 4885 السنة السابعة عشرة
Jeudi 30 Mars 2023 nº 4885 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

الحدث

أنقرة - دمشق
مفاوضات التفاصيل الدقيقة
12

واشنطن - تل أبيب: وقائع ردح معلن... و«بيبي» خارج جنة بايدن [10]

حراك أميركي في الملف الرئاسي: أزعور وبارود وابتعاد عن قائد الجيش [3]

ماذا بعد رحيل الحاكم؟ [2]

حلم الخصخصة مجدداً!

رصاصة الرحمة على «أوجيرو»

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

05
تقرير
اقتراح «الخارجية» **إقفال 17 بعثة**

06
تقرير

أدوية الأعصاب **ارتفاع في الطلب وتراجع في المبيع**

14
تقرير

واشنطن تكرر استفزاز بكين في تايوان

18
ميديا
«ذئب العاصي» يفترس الشاشة

قضية اليوم

ما بعد رياض سلامة: أيّ حاكم، وأيّ مشروع؟

منصوري أبلغ ميقاتي أنه سيستقيل بقرار من ثنائي أمل وحزب الله

تقترب ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من نهايتها، وسط حديث مستمرّ عن احتمال استقالته في أيّ وقت. هذان الاحتمالان يقودان إلى مشكلة دستورية وقانونية متّصلة بملء الشغور في هذا المنصب في ظلّ فراغ رئاسي وصراع حول ميثاقيّة اجتماعات الحكومة التي يفترض أن تعيّن حاكماً جديداً. يضاف إلى ذلك، مواصفات المرشّح المقبل وأيّ دور يُراد له؛ فهل المطلوب حاكمٌ كإدمون نعيم يحقّق استقلالية «المركزي»، أم آخر مطواعٌ للقوى السياسيّة الحاكمة على صورة سلامة؟

رلى إبراهيم

ماذا لو استقال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أو انقضت ولايته في تموز المقبل من دون الاتفاق على بديل، وفي ظل استمرار الفراغ الرئاسي؟ البحث في الخيارات المتاحة بدأ فعلياً ما بين رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، وخصوصاً أن ثمّة توجّهاً لدى بري بالطلب من نائب حاكم مصرف لبنان الأول وسيم منصوري الاستقالة فوراً لاعتبارَين اثنَين: إبعاد كرة النار التي يحملها رياض سلامة عنه، وتفادي مشكلة

> **ليس في قانون النقد والتسليف ما يلحظ أيّ مخرج في حال استقالة حاكم مصرف لبنان ونائبه الأول**

طائفية مع الأحزاب المسيحية والبطريركية المارونية، ولا سيما أن الموقع محسوب على الطائفة المارونية. وبحسب المعلومات، ميقاتي استدعى منصوري وسأله عمّا يمكن فعله في حال استقالة الحاكم أو انتهاء ولايته. أجاب منصوري باستحالة تغيير أيّ إجراء في السياسة النقدية لأسباب تتعلّق بشحّ الدولارات. وبالتالي، فإن المسار الانحداري سيستمر ويصعب إيقافه من دون «تسوية» شاملة تعيد ضخّ الدولارات إلى البلد.

وفي غياب أيّ إشارات تسوية حتى الساعة، لا يوجد بعد، أيّ «افتحاري» يتسلّم كرة النار من سلامة. من هنا، يتمسّك بري حتى الساعة باستقالة منصوري، من دون أن يكون في قانون النقد والتسليف ما يلحظ أيّ مخرج في حال استقالة حاكم مصرف لبنان ونائبه الأول. إذ تنصّ المادة 25 على «تولّي نائب الحاكم الأول مهامّ الحاكم ريثما يعيّن حاكم جديد»، أما المادة 27 فتتحدّث عن تسلّم النائب الثاني مهامّ الأول، في حال غيابه، لا استقالته. ووفق مصادر قانونية، القانون ميّز بين حالتين؛ شغور المنصب والغياب «إلا إذا خرج من يفسّر المادة 27 على أنها تسري على استقالته أيضاً». عندها يفترض أن تنتقل السلطة إلى النائب الثاني للحاكم، أي بشير يقظان وهو من الطائفة الدرزية. ويتوقع أن يحذو يقظان حذو منصوري في الاستقالة. والسبب الرئيسي في عدم ذكر قانون النقد للنائبَين الثالث والرابع هو أن هذين المنصبين أضيفا أيام الرئيس السابق أمين الجميل «حفاظاً على التوازنات الطائفية» ومن دون تعديل في مواد القانون المتصلة. إنما يلفت المصدر إلى أن القوانين مثل الدستور لا تتوقع عدم انتخاب رئيس للجمهورية أو شغور منصب الحاكمية، وخصوصاً أن الحاكم يُعيّن ولا ينتخب بقرار من مجلس الوزراء، وبالتالي لا يفترض أن يكون ثمّة شغور طويل.

(أ ف ب)

من هذا المنطلق، تطرّق قانون النقد إلى حلول النائب الأول مكان الحاكم لمدّة قصيرة في حال استقالته أو انتهاء ولايته، ريثما يتمّ تعيين بديل، ولم يأخذ في الحسبان مشاكل كالتي تحصل اليوم.

في المحصلة، الطوائف نفسها التي تتصارع عند تعيين حاكم لمصرف لبنان حتى تضمن حصّة لها في «المركزي»، ستتصارع عند شغور المنصب على نفض يدها من أيّ مسؤولية، ولا سيما في ظل الانهيار الاقتصادي والمصرفي وسرقة الودائع. لذا، ثمّة أحجية اليوم تدور حول طريقة ملء الشغور في حال الفراغ الرئاسي وعدم انتخاب حكومة جديدة تقوم بتعيين حاكم جديد، وحول دور الحاكم المقبل وصفاته.

في الشقّ الأول، تشير مصادر مطلعة إلى فرضية يتمّ درسها في دوائر القرار حول إمكانية تمديد ولاية الحاكم إلى حين الاتفاق على حاكم جديد، أو اللجوء إلى حكومة تصريف الأعمال للتوافق على مرشح. لكن، هل يمكن لحكومة تصريف الأعمال تعيين حاكم؟ تحيل مصادر قانونية الإجابة إلى اجتهاد مجلس شورى الدولة حول صلاحية حكومة تصريف الأعمال في القيام بمهامّ ملحّة مرتبطة بمهل زمنية معينة. لكن ما الملحّ أكثر من ملء شغور حاكمية البنك المركزي؟ إلا أن هذه المهمة ستصطدم بأصوات مسيحية ترفض أي تعيين قبل انتخاب رئيس للجمهورية. تقليدياً، الحاكم من حصّة رئاسة الجمهورية أو يأتي برضاه، ويكون للرئيس الحصّة الأكبر في تسميته. ومن المرجح أن يُستخدم هذا الشغور للضغط قدماً في انتخاب رئيس.

أما الشق الثاني المتعلق بدور الحاكم المقبل، فيفترض أن يكون رهناً بخطة النهوض التي ستعتمدها الدولة اللبنانية، وهي لغاية اليوم غير واضحة المعالم. فلا الاتفاق مع صندوق النقد يبدو قريباً، ولا الاتفاق بين قوى السلطة على حلّ مختلف أيضاً. على أن المادة 70 من قانون النقد تحدّد أربع مهامّ رئيسية للمصرف المركزي: 1- المحافظة على سلامة النقد اللبناني، 2- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، 3- المحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي، 4- تطوير السوق النقدية والمالية. وبالتالي، فإن ما كان يقوم به سلامة من مساعدة الدولة على مضاعفة ديونها ليست ضمن الوظيفة بل تناقضها تماماً لأنها تهدّد سلامة النقد. شأنها شأن كل الوظائف التي ابتدعها لنفسه والتي لم ينتج منها سوى التضخّم وتعريض الأموال العامة والخاصة للمخاطر. علماً بأن القانون يمنح المجلس المركزي صلاحيات واسعة، من بينها السياسة النقدية، إلا أن هذا المجلس تنازل عن صلاحياته تلقائياً أو بالأحرى باتت وظيفته الرئيسية منذ سنوات البصم على قرارات سلامة الذي سيطر عليه بواسطة الحوافز التي آمّنها لأعضائه، رغم كونه عضواً في المجلس مثله مثل سائر الأعضاء الآخرين.

بوسليمان مرشح للخلافة

قالت مصادر مطّلعة إن وزير العمل السابق كميل بوسليمان، هو المرشّح الأوفر حظّاً لتولّي حاكميّة مصرف لبنان في حال الاتفاق بين قوى السلطة على آليّة دستورية لإصدار قرار التعيين. ويتردّد أن بوسليمان نال حتى الآن مباركة القوات اللبنانية، والتيار الوطني الحرّ الذي بدا متحفّظاً على الأمر بعض الشيء، لكن ليس واضحاً بعد إذا كانت الأطراف الأخرى، المسيحية وغيرها، توافق على مثل هذا التعيين. وبوسليمان هو محامٍ متخصص في المجال المصرفي والمالي، وهو شريك في مكتب محاماة معروف في الولايات المتحدة الأميركية. كما أنه مثّل، بصفته محامياً، عدداً من المصارف اللبنانية، في قضايا مالية ومصرفية متّصلة بها في الخارج.

وتشير مصادر المركزي إلى أن نواب الحاكم منذ تعيينهم في عام 2020 يشاركون في القرار ويتدخّلون عند اللزوم، على أن هدفهم الأساسي الحرص على «عدم الإفراط في استخدام موجودات مصرف لبنان التي ينظرون إليها بوصفها احتياطات إلزامية ونسبة من الودائع». أما حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فيلبّي، على ما قال خلال التحقيقات الأوروبية معه، كل طلبات الحكومة ولا سيما رئيس الحكومة ووزير المال، وهو في ذلك يطبق تعاليمهما بحذافيرها.

في الواقع، سلامة ليس إدمون نعيم الذي تمسّك باستقلاليّته في اتخاذ قراراته وتحديد سياساته وعدم تقبّله بأي صورة من الصور مشاركة الدولة في صياغة هذه القرارات والسياسات. فهو كان يتسلّح بهذه الاستقلالية وفق ما سرده نائب الحاكم السابق غسان العياش في كتابه «وراء أسوار مصرف لبنان نائب حاكم يتذكّر»، للتدقيق في طلبات إقراض الحكومة وامتناعه عن الموافقة على كل ما تطلبه. وهذا الأمر دفع الوزير الياس الخازن يومها إلى ترهيبه بقوّة السلاح لإخضاعه. وقبل أن يأتي رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري برياض سلامة بهدف تثبيت سعر الصرف ووقف الانهيار في سوق القطع، ما استوجب، وفق عياش، «اتفاقاً مثلّث الأطراف بين الحكومة والمصارف ومصرف لبنان، تساهم المصارف بموجبه في تمويل ديون الدولة مهما بلغت مقابل فوائد مجزية» وصولاً إلى «استعمال الودائع في تأمين استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية عن طريق تغذية موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية». فـ«التخلّي عن استقلالية السياسة النقدية منذ المنازلة الشهيرة بين الحاكم السابق إدمون نعيم وكل النظام السياسي وحتى اليوم»، وفق عياش «ساهم كثيراً في الواقع المالي والاقتصادي المأسوي الذي وصلنا إليه». فماذا تكون مواصفات الحاكم المقبل؟ وما سيكون مشروعه وسط قوى سياسية عاجزة وغير آبهة بالاقتصاد والمجتمع؟ هل سيكون الحاكم الجديد جسراً للاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي، أم لديه مشروع أكثر دينامية لإنقاذ لبنان؟ ما هي الأدوات بعد انهيار القطاع المصرفي وانهيار العملة المحلية؟

الحاكم لن يذهب إلى باريس: فيلّا في دبي وأعمال في تركيا

بات مؤكداً أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لن يتوجّه الى باريس للمثول أمام القاضية الفرنسية أود بيروزي في السادس عشر من الشهر المقبل. ونقلت جهات على اتصال بسلامة أنه لم يكن مرتاحاً أبداً لطريقة التحقيق الذي أجرته بيروزي معه خلال زيارتها لبيروت مطلع الشهر الجاري، وأن لديه شعوراً بأن هناك «فخاً» يُنصب له. وهو أكد بعد جلستَي الاستماع أنه يشعر بوجود نيات سيئة، وحمل على جهات تقف خلف الحملة عليه.

وقال مصدر قضائي إن أمام سلامة نحو أسبوعين لحسم موقفه في شأن المثول أمام القاضية الفرنسية، وإن فريقه القانوني الموجود في فرنسا يحاول الحصول مسبقاً على جواب من بيروزي حول طبيعة الجلسة، وما إذا كان سيمثل كمشتبه به في ارتكاب جرم أو كمدّعى عليه أو كشاهد كما حصل في بيروت.

وقال مطّلعون على ملف التحقيقات في العاصمة الفرنسية إن القاضية الفرنسية كانت قد حسمت أمام أطراف عدة نيتها الادعاء على سلامة قبل مغادرتها منصبها آخر أيار المقبل، مشيرة إلى أن جلسات الاستماع في بيروت لم يكن الهدف منها الحصول على أدلة إضافية، وخصوصاً أنه ينفي تماماً كل ما يُنسب إليه في الملف، وإنما لسماع تعليق الحاكم على بعض الأمور، وكإجراء روتيني يفرضه القانون بالاستماع إلى إفادته قبل الادعاء عليه.

ويلفت هؤلاء إلى أن سلامة سيكون مضطراً، في حال الادعاء عليه، إما إلى أن يبادر الى التعاون مع السلطات القضائية الأوروبية أو الابتعاد عن الواجهة، بما في ذلك عدم التوجه الى أي بلد أوروبي، إذ إن تطور الملف القضائي ضدّه قد يشتمل على إصدار مذكرة توقيف.

وفي هذا السياق، نقل زوار الإمارات العربية المتحدة عن رجال أعمال وسماسرة أن سلامة ابتاع فيلّا في منطقة جميرا قرب دبي، وأنه بصدد الانتقال للإقامة هناك بعد مغادرته منصبه، وأنه بدأ يتشاور مع ناشطين في عالم المال والأعمال حول فكرة الانتقال الى العمل في تركيا، وربما الإقامة فيها، ربطاً بكون سلامة سيكون باحثاً عن بلد لا وجود فيه لاتفاقية لتسليم المطلوبين.

تقرير

التحركات الرئاسية تنشط بعد اتفاق إيران والسعودية

واشنطن تطرح أزعور وبارود للرئاسة

غسان سعود

منذ فترة غير قصيرة، يدور في أروقة قيادات بارزة في حزب الله نقاش حول طريقة عمل وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان وفريق عمله. وأضيف إلى ذلك، أخيراً، التدقيق في ما يمكن أن يذهب إليه الرجل في العلاقة الإيجابية المستجدة مع إيران، من الرياض نفسها إلى أكثر من اتجاه إقليمي، مروراً ببيروت التي لا يمكن، لطبيعتها وموازين القوى فيها، أن تقف عثرة أمام هذا التحول.

ويجمع المطلعون على خلاصات «تقدير الحالة» أن السعودية اقتنعت، بعد عامين من المكابرة، بعدم القدرة على حل مشكلاتها في مناطق النفوذ المتنازع عليها مع إيران قبل حل المشكلة مع إيران نفسها، لذا وافقت أخيراً على مصالحة طهران أولاً، ليسري مبدأ التفاهم على حلفاء كل من إيران والسعودية في المنطقة. وقد أكد ديبلوماسيون إيرانيون زاروا بيروت أخيراً أن الرياض هي من استعجل الصين مساعيها، وهي من طلبت الإعلان عن الاتفاق.

يأتي ذلك في ظل اطمئنان إيراني إلى أن الطموحات الاقتصادية والمالية التوسعية السعودية تتقدم على الطموحات التوسعية السياسية، وإلى أن الرياض تقارب ملفات المنطقة من منطلق الشراكة لا الاستفراد، ما يمكن أن يمثل انفراجاً كبيراً في لبنان إذا تجاوزت السعودية فعلاً مبدأ إقصاء فريق، واكتفت بفيتو على أشخاص محددين، لا على فريق سياسي كامل، مع ضمان حق حلفائها المنتخبين بالمشاركة الوازنة في السلطة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن استحضار الديبلوماسية السعودية مبدأ «لا غالب ولا مغلوب» على مستوى رئاسة الجمهورية ثم رئاسة الحكومة ثم مجلس الوزراء نفسه، يعدّ تحولاً كبيراً، بحكم الإصرار السعودي السابق على مبدأ «ربح كل شي أو لا شي». وفي هذا السياق، جاء إصرار السفير السعودي وليد البخاري على القوات اللبنانية أن تورد في البيان الذي أصدرته بعد زيارته لمعراب أخيراً بأن المطلوب «رئيس سيادي إصلاحي من خارج الاصطفافات»، وهو خلاف ما كانت القوات ترغب به بالإصرار على «رئيس سيادي إصلاحي» فقط. إيراد هاتين الكلمتين ليس أمراً ثانوياً، إنما تصويب مباشر على مرشح القوات اللبنانية النائب ميشال معوض وكل مرشح سياسي آخر. ويؤكد مصدر مطلع على خصوصية هذا التفصيل أن المرشح «من خارج الاصطفافات» يعني للسعودية اليوم قائد الجيش جوزف عون، لكنه يمكن أن يشمل أيضاً مرشحين آخرين، اقتصاديين لا عسكريين. وقد أكّد البخاري العائد من المملكة لكل من جعجع والنائب سامي الجميل أن «الاتفاق الإيراني السعودي جدي جداً، وسينعكس على كل من البحرين واليمن، فيما سيكون تأثيره أقل في العراق بحكم الوجود الأميركي القويّ، في ظل عدم الرغبة السعودية بالمبالغة في استفزاز الأميركيين».

عوكر: وجهة جديدة أم مناورة؟

من جهة أخرى، وتزامناً مع الزيارة الخالية من أي رسائل سواء في الشكل أو المضمون لمساعدة وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف لبيروت، يمكن القول إن عوكر التي تنشغل منذ سنوات بكل ما هو «غير سياسي مباشر»، استفاقت بعيد الاجتماع السعودي - الإيراني من غيبوبتها السياسية، لتكثف حركتها السياسية في أكثر من اتجاه. وتشير المداولات إلى أن الأميركيين يرسلون إشارات إلى تغييرات في تصورهم للملف الرئاسي. غير أنه لم يتم بعد التأكد مما إذا كان الأمر مجرد مناورة في وجه المحاولات الفرنسية، أم أن واشنطن قررت تعديل استراتيجيتها. وهنا تبرز ملاحظتان أساسيتان:

أولاً، إبداء الاستياء الشديد من مجمل المقاربة الفرنسية للملف اللبناني. إذ كان يفترض بالفرنسيين أن يستميلوا حزب الله ليأخذوا منه بالديبلوماسية ما عجز الأميركيون عن أخذه بالحرب، وإذا بالحزب يبدو

> **أصر البخاري على جعجع الإعلان عن اتفاق على رئيس من خارج الاصطفافات**

كمن يستميل الفرنسيين ويحاول أن يأخذ منهم سلمياً ما عجز هو أيضاً عن أخذه بالحرب. وتلفت المصادر الأميركية إلى أن الفرنسيين فعلوا الأمر نفسه عام 2005 عندما أوقفوا كل الزخم الشعبي والسياسي والإعلامي وأطاحوا بكل التطلعات والأحلام بتخريجتهم للاتفاق الرباعي، وهو ما لا يمكن السماح بتكراره. والأكيد هنا أن الولايات المتحدة تتقاطع مع السعودية بشكل كامل عند «تحجيم الدور الفرنسي»، وقطع الطريق على ما يصفه أحد الديبلوماسيين بإعطاء الأولوية لمصالح شركة «توتال» على حساب المصالح السياسية الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والسعودية.

ثانياً، تجاوز مبدأ المواصفات الذي تصر عليه الإدارة الأميركية في بياناتها الرسمية للدخول مباشرة في «اقتراحات الأسماء» عن طريق استمزاج الآراء. ويكرر الموظفون الأميركيون السؤال عن اسمين محددين هما مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور والوزير السابق زياد بارود، مع إضافة اسم هنا وآخر هناك، بحسب هوية مستضيفهم. وقد بدا لافتاً أخيراً تكرار السفيرة الأميركية دوروثي شيا انتقادات إلى قائد الجيش. وعلى رغم ربط الأمر بقرار شخصي، إلا أن الظاهر أن عدم حماسة الأميركيين لقائد الجيش بات يتجاوز مبدأ المناورة مع الاقتناع بأن الأفضل بقاءه في اليرزة حيث يؤدي دوراً أساسياً بالنسبة إليهم، وانتخاب أزعور أو بارود رئيساً، بما لا يحمّلهم وحدهم لاحقاً مسؤولية فشل العهد في حال تعثره. وإذا كان كل من أزعور وبارود يمثلان تقاطعاً أساسياً بين الأميركيين والبطريركية المارونية والتيار الوطني الحر والنائب السابق وليد جنبلاط وحزب الكتائب، فإن خلفية الحماسة الأميركية لأزعور اقتصادية - مالية فيما هي قانونية - دستورية بالنسبة لبارود. مع الإشارة إلى أن الرجلين باتا يتعرضان لنيران هائلة من المتضررين المباشرين من هذا «اللجو» الجديد. وإذا كان التيار منفتحاً على النقاش الإيجابي بشأن أزعور وبارود من دون تسليف موقف متسرع، تتجنّب القوات اللبنانية أي تعليق علني بشأن الاثنين، لكنها أبلغت المطران أنطوان بو نجم أنها لن تسير بأزعور تحت أي ظرف.

المؤكد من مجمل هذه السياقات أن البرودة المتوقعة في ما خص الاستحقاق الرئاسي خلال شهر رمضان لم تصب هذه المرة، إذ يشهد البلد منذ أسبوع ما لم يشهده منذ انتهاء عهد الرئيس ميشال عون، مع الإشارة إلى أن كل ما يحصل هو ترتيب كل فريق لأوراقه في انتظار طاولة المفاوضات التي يقول المعنيون مباشرة بالاتفاق السعودي – الإيراني إنها لا يمكن أن تنتظم قبل شهرين على الأقل.

(أ ف ب)

على الغلاف

أوجيرو: حلم الخصخصة يلوح دومًا!
الدولة تُجهز على قطاع الانترنت بـ«الموت الرحيم»

يدخل إضراب نقابة موظفي «أوجيرو» يومه الثامن بكل تداعياته التي تُهدّد بوقف السنترالات، وتالياً توقف خدمتَي الاتصالات والإنترنت وعزل لبنان عن العالم. ومع ذلك، تتفرّج الدولة، إذ يصرّ وزير الوصاية على القطاع جوني قرم على «نقطة أساسيّة»، بالنسبة إليه، هي عدم الجلوس على طاولة التفاوض «تحت الضغط». هكذا يتهاوى قطاع الاتصالات، تماماً كسقوط إدارات القطاع العام في «الفخ» نفسه، ولكن مع فارق وحيد أنّ لتدمير هذا القطاع الذي كان يدرّ على الخزينة مليارات الدولارات، كلفة مدوّية لن يربح منها سوى الشركات التي تنتظر فرصة الانقضاض عليه

لينا فخر الدين

(هيثم الموسوي)

الدولة تنهار؛ قطاع يتهاوى تلو الآخر. موظفوها أكلهم اليأس، تماماً كما ابتلع الانهيار أجورهم. هم «أخذوها من قاصرها» وفضّلوا تسيير أعمال النّاس يوماً أو يومين، أسبوعياً. ورغم ذلك، يبدو أنّ قلّة قليلة تتأثّر بهذه الإضرابات المتتالية التي ينفّذها موظفو القطاع العام. فقد اعتاد المتقاضون، مثلاً، توقّف القضاء عن العمل؛ مرةً لأنّ القضاة اعتكفوا ومرّة لأن المساعدين القضائيين توقّفوا عن العمل، ومراراً لأنّ الموظفين التزموا بقرار الإضراب. وهو ما يحصل أيضاً في الوزارة والإدارات العامّة كافةً. لذا، أخذ المواطنون «احتياطاتهم المسبقة» عن إضراب الأساتذة والمعلمين لتتراجع أعداد التلامذة في المدارس الرسميّة؛ ففي الأصل «كُسرت شوكة» قطاع التعليم الرسمي ولم يعد الحديث عن انتشاله يستهوي المسؤولين. بعضهم يرى أنّ القطاع «محشوّ» بالتوظيفات العشوائية والمحسوبيات السياسية، فيما البعض الآخر يؤمن بأنّ التعليم الخاص «بكفّي وبوفّي» وصار التعليم الرسمي لزوم ما لا يلزم.

> **محاضر من «أوجيرو» بتسليم 250 سنترالاً تابعاً لها إلى وزارة الاتصالات**

في مقابل كلّ التحرّكات التصعيديّة والإضرابات، لإضراب موظّفي هيئة «أوجيرو» وقع آخر، باعتبار أنّه من أكثر القطاعات حيويّة وارتباطاً بحياة الناس. ليس سهلاً أن يؤدّي هذا الإضراب في مراحله المتقدّمة إلى انقطاع خدمتَي الاتصالات والإنترنت عن المواطنين والشركات والمؤسسات العامّة والخاصّة، ما يؤدي إلى عزل لبنان عن العالم بالمعنى الحرفي. كان يُمكن لهذا القطاع «الربّيح» أن يُدخل إلى خزينة الدولة عائداتٍ بملايين الدولارات، إلا أن ذلك لم يحصل. يقول المدير العام لـ«أوجيرو» عماد كريديّة إن عائدات الاتصالات لدى أوجيرو كانت في عام 2017 تتعدّى 48 مليون دولار لتُصبح اليوم أقل من 3 ملايين دولار.

كلّ ذلك، لا يُحرّك دولة بأمّها وأبيها عن إنقاذ هذا القطاع حتى يعود إلى مراكمة الإيرادات كما كان سابقاً، ولتغطية جزء من العجز الحاصل. بل صار واضحاً أنّ الدولة تعمل لإرضاء الشركات الخاصة المُستفيدة من خدمات «أوجيرو»، فيما تفريغ القطاع العام لن يعود أصلاً بالربح إلا على «الحيتان الخاصة» التي تنتظر سقوط الهيكل حتّى تتمكّن من الانقضاض عليه. إنّها الدوامة نفسها في كل القطاعات والتي تصل في نهايتها إلى الحلم الذي يتمنّاه معظم المسؤولين في الدولة اللبنانيّة: الخصخصة. فقد بات واضحاً أنّ نهاية «فيلم أوجيرو» هي ضربه وتركه يتهاوى أكثر فأكثر حتّى تتمكّن الشركات الخاصة من «ابتلاعه»، وإلا لما كان حلّ إضراب نقابة موظفي «أوجيرو» متوقفاً بتعنّت وزير الاتصالات جوني قرم في رفضه التفاوض مع النقابة «تحت الضغط»، فيما يصرّ الموظفون على عدم فكّ الإضراب إلا بعد تلبية المطالب، أو على الأقل نيْلهم الوعد بخريطة طريق تنفّذ خلال مهلة زمنيّة مُحدّدة.

هذه «الدويخة» تُعطّل السنترالات الفرعيّة وتُهدّد السنترالات الرئيسيّة بالتوقف قريباً في حال قرّر الموظفون التراجع عن قرار «حُسن النيّة» القاضي بتشغيل السنترالات الرئيسيّة، ومع ذلك، فإنّ الدولة تتفرّج على التعنّت والتعنّت المُضاد، وكأنّه أمر لا يعنيها. صحيح أن وساطة يقودها كريديّة، محاولاً تدوير الزوايا بين الطرفين، قد تصل إلى نتيجة خلال السّاعات المقبلة، ولكن ما قامت به إدارة «أوجيرو» وموظفوها يختصر ما يحدث في القطاع الذي يحتضر على البطيء، إذ حضّر هؤلاء ليل أمس، محاضر تمهيداً لتسليم وزارة الاتصالات اليوم 250 سنترالاً، على أن تتدبّر الأخيرة أمورها وصيانتها لهذه السنترالات وتشغيلها، مع إبقاء الموظفين على إضرابهم!

إذاً، تُسلّم «أوجيرو» مفاتيح أبوابها إلى مسؤولين ينتظرون «من الله» التخلّص من أعباء استمراريتها باتباعها عملية «الموت الرحيم». ولذلك، ربّما، يُدير المسؤولون ظهرهم إلى مطالب نقابة «أوجيرو» التي يعمل موظفوها باللحم الحي لإنتاج الخدمات، وفوقها صيانة القطاع وتأمين الكهرباء عبر مولّدات «أكل الدهر عليها وشرب». منطق الأرباح بالنسبة إلى الدولة مفقودٌ، هي التي تقصّدت «وأد» مشروع «فايبر أوبتيك» بسبب تمنّعها عن دفع 100 مليون دولار مقابل أكثر من 22 مليار دولار أنفقها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على أمور نافعة وغير نافعة. وهي الدولة نفسها التي يرفض فيها وزير الماليّة يوسف الخليل، أن «يجرّ قلمه» حتى «يُحرّر» جزءاً من الأموال المخصّصة لتشغيل القطاع ورواتب الموظفين، تماماً كما يرفض فيها وزراؤها تنفيذ المراسيم والقرارات الصادرة وعن مجلس الوزراء.

منح أوجيرو استقلاليتها المادية والمعنوية، هو أحد الحلول التي تُخرج «أوجيرو» من أزمتها، بالإضافة إلى زيادة التعرفة على الخدمات كما حصل في قطاع الكهرباء، على حد تعبير كريديّة، الذي يرى أنّ حجم «الاستلشاق» في هذا القطاع من قبل المسؤولين يعكس لديه تخوّفاً من إمكانيّة تدميره، «بغض النظر عمن سيستفيد من هذا الأمر، على اعتبار أن هناك مستفيداً ينتظر ليتغذّى على جثث القطاعات».

هذا أيضاً ما يراه موظفو «أوجيرو» الذين لاحظوا حجم التفاوت في نظرة القرم بين موظفي «أوجيرو» وموظفي شركتَي الخلوي «تاتش» و«ألفا»، حينما رفض تحسين أجور موظفي «أوجيرو»، وطالب في الوقت عينه بتحسين رواتب موظفي «تاتش»! كما توقّف هؤلاء عند حادثة توقّف سنترال رأس النبع عن العمل منذ يومين، حينما فصلت عن الشبكة أكثر من 8 سنترالات فرعيّة (صور، الزلقا، بعلبك، شتورا..)، ولكن قرّر الوزير القرم ومعه أحد مستشاري كريديّة (من دون علم كريديّة) النزول إلى الأرض والإشراف بنفسه على عمليّة صيانة السنترال وتعبئة أحد مولّداته بالمازوت. وتقول الرواية، التي يتناقلها الموظفون، إن الرجل لم يُحاول حتى التفاوض مع الموظفين بل استعاض عنهم بخدمات شركة خاصة هي Power tech المتعاقدة مع شركة «تاتش» في عقد يشوبه الكثير من الشكوك، غير عابئ بمحاذير هذه الخطوة إن كان من الناحية الأمنية أو المادية في حال حصول أيّ خطأ في الصيانة.

كلّ هذا يولّد خشية لدى الموظفين بأن هناك من «يقامر» بقطاع حيوي ومنتج خدمةً لمصالح الشركات الخاصة، إذ إنّ المسؤولين هم أنفسهم أصحاب الشركات الخاصة، وإلّا لما كانت مطالبهم قد طارت مع «باقة» تحسين الرواتب التي كانت مقرّرة في جلسة مجلس الوزراء التي لم تنعقد، وما كان الوزراء ليتعاملوا معهم وكأنّهم ليسوا مندرجين على لائحة الأولويّات.

وعليه، يعتقد هؤلاء أنّ الأجواء الإيجابيّة التي سيطرت على اجتماعات مع بعض المسؤولين منذ يومين والاتفاق على خريطة طريق لرفع بدل الإنتاجيّة وبدل النقل، طارت لأنّهم تجرّأوا في الورقة التي قدّموها لرفع عائدات «أوجيرو»، على «المسّ» بأرباح «حيتان الإنترنت» (DSPs) برفع تسعيرة الـ E1 وعائدات شركتَي الخلوي برفع تعرفة الميغا التي تُباع لهم.

الشركات الخاصة تنهب 10 دولارات على الجيغا

تشير المعلومات إلى أنّ شركتَي الخلوي تشتريان من «أوجيرو» 80 جيغا مقابل 60 ألف ليرة لبنانيّة (أي حوالي نصف دولار)، وتبيعان كلّ 10 جيغا بـ 11 دولاراً. أي أنهما تربحان أكثر من 10 دولارات في كل عملية. والأمر نفسه يحصل مع شركات الإنترنت (DSPs) التي تشتري كل خط E1 بـ 475 ألف ليرة، بحسب أحدث تسعيرة طالب بها وزير الاتصالات جوني قرم، وتؤجّره إلى موزّعي الأحياء (ESPs) الذين يضعون أكثر من 50 مشتركاً على الخط نفسه مقابل 10 إلى 15 دولاراً أميركياً عن كل مشترك!

تقرير

اقتراح «الخارجية» لإغلاق البعثات:
نصف سفارات أوروبا الشرقية وخمس في أميركا اللاتينية

ندى أيوب

قبل عام، في آذار 2022، قدمت وزارة الخارجية اقتراحاً إلى مجلس الوزراء بشأن إقفال بعض السفارات والقنصليات في إطار إجراءات عصر النفقات، في ظل تراجع ميزانية الوزارة وعدم قدرتها على تلبية حاجات البعثات ورواتب السفراء. غير أن المماحكات السياسية حالت دون مناقشة الاقتراح الذي اطلعت «الأخبار»، أخيراً، على تفاصيله. ويتضمن الاقتراح إغلاق قنصليتين في أوروبا الغربية (ميلانو ومرسيليا)، وثلاث سفارات في أوروبا الشرقية (أوكرانيا، بلغاريا وتشيكيا)، وخمس في أميركا اللاتينية (التشيلي، الأوروغواي، الإكوادور، الباراغواي وكوبا)، وقنصلية في ريو دي جانيرو (البرازيل)، وسفارتين في آسيا (ماليزيا وكازاخستان)، وأربع سفارات في دول عربية (البحرين، اليمن، السودان وليبيا).

في معايير الاختيار، اعتمدت الخارجية وفق ما جاء في نص اقتراحها، على: أهمية العلاقات السياسية والتقارير الواردة من البعثات، مشاركة الدولة المضيفة في قوات الـ«UNIFEL»، عدد أبناء الجالية التابعين لصلاحية البعثة، الجدوى الاقتصادية للبعثات، وحجم التبادل التجاري بين البلدين. وقد وضعت اللائحة بعد دراسة تقييم للنفقات وللمردود المالي والسياسي للبعثات. وفي النصّ، فقرة عن الوفر الأولي المتوقع من عمليات الإقفال بعد مرور خمس سنوات، يقدر بحوالي 15,5 مليون دولار. علماً أنّ مجموع واردات البعثات الـ17 عن السنوات الثلاث (2018 و2019 و2020) يبلغ حوالي 1,8 مليون دولار، فيما بلغ مجموع نفقاتها عن الفترة نفسها 15,1 مليون دولار، بالتالي فإن قيمة العجز تبلغ 13,3 مليون دولار. اللافت، على ذمة الخارجية أن بعض الجاليات اللبنانية ومنها في البحرين وبلغاريا، أبدت رغبتها بتأمين النفقات التشغيلية للبعثة تداركاً لخطوة الإقفال، ما يدفع باتجاه إعادة النظر بتعليق العمل فيها. وما إن يعطي مجلس الوزراء موافقته ستعين الخارجية سفيراً غير مقيم يغطي منطقة صلاحية البعثة المعلق عملها من حيث يعمل، إضافة إلى إمكانية تعيين قناصل فخريين لتأمين الاحتياجات القنصلية المطلوبة.

يتضح مما سبق أن اقتراح «الخارجية» ارتكز على معيار أساسي يتعلق باحتساب النفقات والواردات، تحت ضغط واقع مالي جعلها تُحافظ على ديمومة بعثاتها واستمرارية عملها بأقصى طاقة ممكنة عن طريق التمويل الذاتي، وليس من دولارات مصرف لبنان المحجم عن تأمين النفقات التشغيلية للبعثات باستثناء رواتب الديبلوماسيين حصراً. في حين أن على مجلس الوزراء النظر إلى المشهد بكليته، وعدم ترك أمر المعالجة لقدرات الوزارة الخاصة، ما يستدعي حين يُطرح الملف على طاولة مجلس الوزراء عدم حصر النقاش في البعد المالي، وإعادة النظر في عددِ البعثات أو هويتها.

وفي هذا السياق، تبدي جهات متابعة ملاحظات جوهرية على إقفال نصف سفارات لبنان (3 من أصل 6) في كل أوروبا الشرقية، حيث تتبقى فقط سفارات بولونيا ورومانيا والمجر. أما في آسيا، فإن اقتراح إغلاق السفارة في كازاخستان «رسالة غير موفقة في سياسة لبنان الخارجية»، كون كازاخستان الدولة الإسلامية الوحيدة في منطقة القوقاز التي توجد فيها سفارة لبنانية. كما أن إقفالها سيحصر العمل الديبلوماسي في كل منطقة القوقاز في سفارة لبنان في أرمينيا، وهو «أمر غير منطقي، تماماً كطرح إغلاق 5 سفارات وقنصلية عامة في أميركا اللاتينية، حيث الاغتراب الكبير والتاريخي».

> **الخضوع للمعيار المالي فقط يوجه رسائل خاطئة في السياسة وإلى الجاليات**

مع الإقرار بالفارق بين النفقات والإيرادات، إلا أن المعيار المالي ليس وحده كافياً لاتخاذ قرار الإقفال. في وجهات النظر المطروحة أن «لا ضرر» في أن تحقق سفارة ما وفراً عالياً مقابل عجز في أخرى، و«تكمّل إيرادات السفارات بعضها»، إذ «ليست مهمة البعثات تأمين واردات، بل تقديم خدمات قنصلية وتسهيلها بالدرجة الأولى للمكون الاغترابي الآخذ بالتزايد». وينطلق أصحاب الرأي من أن هذا الدور هو «جزء من عمل الدولة كتأمين الكهرباء والمياه و...»، وتالياً المعيار المالي «لا يُفترض أن يكون هو الحاسم، حتى وإن فرضت الضائقة المالية سطوتها، لأن القنصل الفخري لا يمكنه التدخل بحصانة قضائية في إشكالات عادة ما تحصل ويكون تدخّل السفارة فيها له وزنه». لذلك، المطلوب مراجعة لائحة «الخارجية» لمزيد من التدقيق بهدف تفادي الرسائل الخاطئة في السياسة ولدى الجاليات.

فضيحة مالية في سفارة لبنان في أوكرانيا

في شباط الماضي، قرّرت وزارة الخارجية والمغتربين تعليق العمل في سفارة لبنان في كييف لإنهاء «النزيف المالي»، وأرسلت موفداً لمدة 15 يوماً أنهى دفع المُترتبات المالية على السفارة من رواتب وتعويضات للعاملين فيها والمستحقات المتوجبة لأصحاب المبنى المُستأجر وفضّ العقود معهم. غير أنّ الإقفال المؤقّت لم يأتِ حصراً على خلفياتٍ تقشّفية أو لأسبابٍ تتعلّق بالحربِ في أوكرانيا. إذ تؤكد مصادر أن خلف السِتار فضيحة اختفاء مبلغٍ يُقدّر بمئاتِ آلاف الدولارات، اكتُشفت فيَ تشرين الأوّل الماضي، ما دفع الوزارة إلى استدعاء السفير والمحاسب المسؤول وفتح تحقيق داخلي مالي وإداري. وتفيد المعلومات بأنّ المَلف أُحيلَ إلى القضاء المختّص، وأعطت «الخارجية» أذونات بملاحقة من يثبت تورّطهم.

شكّلت الحادثة مناسبة لبدء مُقاربة موضوع السفارة ككل، وجدوى استمرار العمل فيها، خصوصاً أن مصادر متابعة تؤكد أنّ مرحلة إدارة الأزمة المُرتبطة بالحرب الروسية- الأوكرانية «انتهت»، إذ إنّ «معظم أفراد الجالية اللبنانية غادروا أوكرانيا، ولم تكن السفارة قبل تعليق العمل فيها قد تلقّت أي طلب استغاثة من القلة المُتبقّية التي تؤمن مسالِك خروجها من أوكرانيا إلى الدول المحيطة». وقد أعطت الخارجية تعليمات إلى سفارتي لبنان في بولونيا ورومانيا لإنجاز المعاملات التي كانت تصدر عن سفارة أوكرانيا. قرار تعليق العمل عزّزه «انتقال القسم الأكبر من العاملين في السفارة إلى الدول المجاورة هرباً من الحرب، ما جعلها فعلياً من دون فريق عمل»، وعندما استجدّت القضية المالية واستُدعي السفير إلى بيروت، حُسم القرار بالإقفال المؤقت كـ«تدبير لمعالجة ملف إداري وواقع ميداني فرض نفسه، وليس إقفالاً تاماً، كون القرار يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء»، علماً أنه في حالات مُشابهة شهدتها بعثاتٌ أخرى، «اكتفت الخارجية باتخاذ التدابير، ولم تذهب باتجاه إقفال السفارات».

تقرير

الإمارات: قرار تعطيل السفارة مستمر

كررت دولة الإمارات العربية المتحدة أمام شخصيات رسمية لبنانية أنها لن تعيد الطاقم الديبلوماسي إلى سفارتها في بيروت. وبرر مسؤولون في أبو ظبي ذلك بأنه إشارة من الإمارات إلى نيتها الابتعاد عن المشكلات اللبنانية الداخلية، وأنها كما نصحت الرئيس سعد الحريري بعدم التعاطي بالسياسة اللبنانية، أبلغته أنها تنوي القيام بالأمر نفسه.

وبحسب زوار الإمارات، فإن الدولة الخليجية التي انخرطت في معارك وحروب كبيرة في اليمن وليبيا، وتورطت في أنشطة أكبر بعد التطبيع مع إسرائيل، باتت تخشى تعرضها لضربات انتقامية في عدد من الدول، من بينها لبنان تحديداً. وقال الزوار إن لدى الإمارات علاقة خاصة مع فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، وهي تحصل منه على ما تحتاجه من الساحة اللبنانية مقابل دعم تقدمه للجهاز تقنياً ومالياً، ولا تفكر حالياً في تعيين سفير، بعد الفضيحة التي طاولت سفيرها السابق حمد الشامسي الذي تبين تورطه في قضايا فساد في لبنان وفي مصر التي طلبت من أبو ظبي إبعاده.

وليس في سفارة الإمارات في بيروت، والتي جدد مبناها قبل سنوات قليلة، سفير أو قائم بالأعمال، ويقتصر طاقمها الديبلوماسي على عدد محدود من الموظفين الإماراتيين الذين لا يحضرون بصورة دائمة، فيما يتولى موظفون لبنانيون العمل في الملفات الإدارية والقنصلية.

تقرير

أدوية الأعصاب: ارتفاع في الطلب وانخفاض في المبيع!

تزايد الإقبال على تلقّي العلاج النفسي فيما نقص عدد الأطباء (هيثم الموسوي)

فانيسا مرعي

«لأوّل مرّة خلال 13 عاماً من ممارستي مهنة الصيدلة، أبيع دواء «Xanax» وُصف لفتاة تبلغ من العمر 13 عاماً»، تقول الدكتورة في الصيدلة، إيف معلوف. تأثّرت الفتاة بالخوف الذي سيطر على والدتها خلال الهزّة الأرضيّة التي وقعت في 6 شباط الماضي، وبالتالي عانت من اضطرابات في الغذاء والنوم، ما اضطرّ طبيبها النفسيّ لوصف هذا الدواء لها.

تلاحظ معلوف، في يوميّات عملها في الصيدليّة، أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت ارتفاع الطلب على أدوية الأعصاب، لا سيّما من قبل الشباب، وقد يصل بيعها إلى علبتين يومياً.

ازدياد الحاجة إلى هذا النوع من الأدوية يؤكده رئيس قسم الطبّ النفسيّ في مستشفى «أوتيل ديو» البروفيسور سامي ريشا بقوله لـ«الأخبار» إنّ «عدد المرضى الذين تراوح أعمارهم بين 14 و25 عاماً ارتفع خلال العامين الماضيين، ومعظم الحالات تعاني قلقاً أو اكتئاباً أو مشكلات غذائيّة كفقدان الشهيّة»، عازياً ذلك إلى مجمل الأزمات المتعدّدة في البلد. ويلفت ريشا إلى أنّ «هذا الإقبال المتزايد على تلقّي العلاج النفسيّ، يقابله نقص في عدد الأطباء النفسيّين الذين هاجر 50% منهم بعد عام 2019».

«كورونا» وآثاره النفسية

تعدّ مرحلة انتشار وباء كورونا من المراحل التي تركت تأثيراً سلبياً كبيراً على صعيد الحالة النفسيّة خصوصاً عند المراهقين والشباب. تكشف ليلى (اسم مستعار)، البالغة من العمر 17 عاماً، أنها تتابع حالتها منذ أشهر مع معالج نفسيّ ويتكبّد أهلها تكاليف باهظة لعلاجها. فترة الحجر الصحيّ، التي غيّرت أسلوب حياتها وفرضت عليها البقاء في البيئة نفسها لمدّة طويلة، جعلتها تشعر بأنّها «سجينة»، ما تسبّب لها باضطرابات نفسيّة.

ليست ليلى وحدها التي ساءت حالتها النفسيّة بعد وباء كورونا. ففي عيّنة من داخل صفّها، الذي يوجد فيه 40 تلميذاً، تشير إلى أن 3 من رفاقها يخضعون لعلاج نفسيّ – قد يوجد آخرون لم تعلم بعلاجهم - إمّا لتأثّرهم بمحيط سلبيّ أو بسبب الحجر الصحيّ أو القلق والتفكير المفرط بمستقبلهم. حتّى إن إحدى صديقاتها وصل بها الاكتئاب إلى حدّ محاولة الانتحار.

عدم توفر الأدوية

ولكن... وسط موجة «الاضطراب النفسيّ» بسبب الأزمات التي تحاصر اللبنانيّين من كل حدب وصوب وفي ظلّ الضائقة الاقتصادية، هل يتمكّن جميع المرضى من تلقّي العلاج والحصول على الأدوية اللّازمة؟

يشكو ريشا من «انقطاع أدوية الأعصاب (مهدّئات، أدوية ضدّ الاكتئاب، ضدّ الهذيان، معدّلات المزاج ومنوّمات) الضروريّة للمرضى، فيما يتوافر أحياناً «الجينيريك» بأسعار مرتفعة».

«هلقد صار سعر الدواء؟! بلاه بلاه»، هي الجملة الأكثر شيوعاً في الصيدليّات. كثيرون باتوا غير قادرين على دفع أثمان أدوية الأعصاب التي تراوح أسعارها بين 400 ألف والمليونيْ ليرة، يتوجب على المريض تأمينها شهرياً. هذا إذا توفر الدواء، إذ يستنجد كثيرون بأقربائهم أو معارفهم في الخارج للحصول على الدواء بعدما فقدوا الأمل في العثور على أدويتهم في صيدليات لبنان.

ازدياد في الطلب

يقسّم نقيب مستوردي الأدوية كريم جبارة أدوية الأعصاب إلى قسمين: المدعوم الذي يخضع لآليّة تتدخّل فيها أطراف عدّة (وزارة الصحة، مصرف لبنان...)، وغير المدعوم وهو القسم الذي يتوافر عادةً بشكل دائم لأنّ استيراده مرتبط بطرفين فقط، هما المستورِد والمصنّع في الخارج.

وعن سوق الأدوية، يعلن جبارة أن «الكميّات الموزّعة من مختلف أنواع الأدوية على الصيدليّات انخفضت بنسبة 35% خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021». تشمل هذه الكميّات فئات عديدة من أدوية الأعصاب، التي تعكس الأرقام التالية نسبة انخفاض بيعها إلى الصيدليّات العام الفائت:

Antipsychotics %35-
Antidepressants %35-
Tranquilizers %41-

أمّا اللافت فهو ارتفاع الكميّة الموزّعة من فئة الأدوية Hypnotics and sedatives بنسبة 35% التي تساعد على الهدوء وتقليل النشاط أو على النوم. وقد يرتبط ذلك بأسعارها التي لا تزال مقبولة نسبة إلى غيرها، ما يمكّن المرضى من شرائها.

«الطلب على أدوية الأعصاب ازداد في الصيدليّات، لكن كميّة المبيعات انخفضت»، هذا ما يؤكّده نقيب الصيادلة جو سلّوم بدوره لـ«الأخبار». ويشرح أن هذا الانخفاض يعود إلى أسباب عدّة، وهي: فقدان عدد كبير من الأدوية المذكورة من السوق فيما بعضها لا يتوافر «جينيريك» له، ارتفاع

> **ارتفع توزيع الأدوية التي تساعد على الهدوء وتقليل النشاط أو على النوم بنسبة 35%**

سعر الدواء وصعوبة حصول المريض على الوصفة الطبيّة اللّازمة لشرائه بسبب التعرفة الطبيّة المرتفعة.

التأكد من جودة الدواء

هذه العوامل دفعت عدداً من المرضى إلى شراء أدويتهم من السوق السوداء، إن عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو من «تجّار الشنطة». من هنا، يحذّر سلّوم من «أنّ خطورة الوضع تكمن في أنّ المريض قد يشتري من السوق السوداء الكميّة التي يريدها ويتناولها من دون إشراف صيدليّ (آليّة متّبعة لمراقبة الكميّات التي تُباع للمريض)، ما قد يؤدّي إلى إدمانه عليها وتفاقم حالات الانتحار والجرائم في المجتمع».

أمّا عن أدوية «الجينيريك»، فيوضح سلّوم أنّ هناك مرضى يبتعدون عن شرائها في حال توافرت، خوفاً ممّا قد تسبّبه لهم من آثار جانبيّة، مع العلم أن أدوية الأعصاب مرتبطة بالعامل النفسيّ عند المريض الذي يمكن أن يشعر بالقلق في حال استبدالها.

الأمر نفسه ينبّه إليه البروفيسور ريشا الذي يشير إلى أن «بعض أدوية «الجينيريك»، وليس جميعها، قد يكون غير فعّال أحياناً وبالتالي يؤدّي إلى تراجع وضع المريض». ويوضح أن «المشكلة الأساسيّة تكمن في عدم القدرة على تحديد أيّ نوع هو فعّال بسبب الأنواع الكثيرة والمتعدّدة المصادر».

أمّا المستجدّ أيضاً في الفترة الأخيرة، فهو «ارتفاع بنسبة 50% مبيع الأدوية التي تخفّف من تأثيرات الكحول»، وهو ما تلفت إليه د. معلوف. إذ تقول «بعدما كنّا نبيع هذه الأدوية أيّام الأحد فقط، بات الطلب عليها يتكرّر خلال أيّام الأسبوع». وتربط هذا الارتفاع بتوجّه البعض، ممّن هم بين 20 و30 عاماً، إلى شرب الكحول وتعاطي المخدّرات بدلاً من تلقي العلاج النفسيّ اللّازم.

تقرير

«الجامعة اللبنانيّة» و«شركة أبو غزالة التقنيّة»: شراكة لإنتاج الأجهزة الذكيّة

فؤاد بزي

ببطء، ولكن بخطى ثابتة، تتحوّل الجامعة اللبنانية نحو «الإنتاج العلمي». على الرّغم من الظروف الاقتصادية الضاغطة، تحاول خدمة المجتمع بشتّى المجالات، آخرها التحضير لـ«خط الإنتاج الخاص بأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية»، حيث وصلت إلى مرفأ بيروت، مطلع الأسبوع، باخرة تحمل على متنها المعدّات اللازمة لذلك على سبيل الهبة من شركة أبو غزالة التقنية، لترسم بعداً جديداً في «تسييل العلوم وسدّ الثغرات في لبنان».

يأتي هذا العمل في جامعة مليئة بالكفاءات التدريسية والبحثية، من أساتذة وطلاب، ولكنّها كانت دائماً في حاجة إلى رابط مع المجتمع المحيط ليستفيد من كفاءاتها من جهة، ويفيدها من جهة أخرى بمراكمة الخبرات، وهذا ما يتجلّى على المستوى الاستشفائي والعيادي في المركز الصحي في مجمع الحدث الجامعي، الذي يخدم أهل الجامعة والمجتمع المحيط طبياً، والمراكز الطبيّة في كليتي الطب العام وطب الأسنان، كما مركز فحص جودة الماء والدواء في كليّتي الصيدلة والصحة.

الخط في الفنار

المعدّات التي وصلت إلى مرفأ بيروت، انتقلت إلى كلية العلوم- الفرع الثاني في مجمع الجامعة اللبنانية في الفنار، حيث سيركّب خط الإنتاج المقدّم من شركة طلال أبو غزالة التقنية، بغية «إنشاء أول مصنع للأجهزة الإلكترونية في لبنان، والرابع للشركة، بعد مصر والأردن والصّين». خط التجميع هذا سيوفّر فرصة التدريب التقني العملي لكادر مكوّن من طلاب الجامعة اللبنانية المتخصّصين في مجال التكنولوجيا، الإلكترونيك والمعلوماتية، ما سيؤمن الخبرة العملية الأساسية للخرّيجين في هذا المضمار، ويدخل فكرة «الإنتاج العلمي العملي» إلى الجامعة اللبنانية، كما سيرفد السّوق اللبناني ببعض احتياجاته من هذا الصّنف من الأجهزة الإلكترونية بـ«أعلى المواصفات والأسعار المنافسة».

«تمّ إيجاد الموقع المناسب في كليّة العلوم، وهناك أعمال إضافية ليتناسب المكان مع هكذا نوع من الأعمال» يقول مدير كليّة العلوم- الفرع الثاني الدكتور إيلي الحاج موسى، ولكن «لم يبدأ التركيب بعد، ريثما يصل الفريق التقني من الشّركة، وتأمين كلّ البنية التحتية اللازمة»، إذ يستلزم تشغيل خط الإنتاج، وتركيب هذه الأجهزة عزل الغرفة عن الغبار مثلاً، بالإضافة إلى ضرورة تأمين بعض التجهيزات الكهربائية. ويختم الحاج موسى بالتأكيد على «أفضلية أساتذة الجامعة اللبنانية وطلابها في تشكيل الفريق العامل».

من جهته يشير ممثل شركة طلال أبو غزالة في لبنان برهان الأشقر إلى «قرب وصول فريق من الشركة مهمته جمع الخطوط، وتحضيرها للعمل، وتدريب الفريق اللبناني خلال الأسابيع القادمة»، ويضيف الأشقر: «هذه خطوة أولى، سيلحقها تركيب خطوط تجميع أخرى في حال تبيّن أنّ السّوق اللبناني يحتاج إلى إنتاج أكبر».

آفاق المشروع

المصنع العتيد يشكل ثمرة تعاون قديم بين الجامعة اللبنانية من

> **تؤمّن عائدات المشروع أجور العاملين كما تحوّل 30% منها إلى موازنة الجامعة**

جهة، والشركة الأردنية من جهة ثانية، و«اليوم علينا إنهاء الشّق القانوني وتأمين البنية التحتيّة، وتركيب خط الإنتاج، ومن ثمّ نذهب إلى التوظيف»، بحسب رئيس الجامعة اللبنانية البروفسور بسّام بدران، مبشّراً بـ«موافقة اللجنة القانونية الاستشارية في الجامعة على نصّ الاتفاق». ويوضح «بعد إرسال الملاحظات من الشّركة الأم، علينا مطابقة التعديلات القانونية الواردة من قبل اللجنة نفسها على الاتفاق»، أمّا عدد العاملين من مختلف الاختصاصات على الخط الواحد، فيبلغ «20 شخصاً، تؤمّن أجورهم من عائدات المشروع بحسب القرار 1273، الذي يجيز استخدام 30% من الوفر أيضاً لدعم موازنة الجامعة».

الجامعة لن تتكلّف بشكل مباشر إلا على المكان والبنية التحتية الملائمة والفريق العامل، في المقابل ستستفيد على أكثر من جهة، إذ يؤكّد بدران «أهميّة المشروع على مستوى تقديم فرص العمل للكادر الجامعي، والتدريب للطلاب، لتحصيل الخبرات ودعم أعمالهم في وقت لاحق، ونقلهم إلى سوق العمل ولا سيّما على مستوى تقديم الأفكار لمن يريد منهم إطلاق الشركات الناشئة، بالإضافة إلى الاستفادة من المنتجات في بيعها وتسويقها وتوريدها إلى أسواق خارجية»، ويتوقّع «إمكانية التوسّع، وتركيب خطوط إنتاج أخرى، عند الحاجة، في الحدث والشمال»، ويرى بدران أساس تطوّر الفكرة في «الكلفة القليلة والكفاءة العالية».

نحو جامعة منتجة

إستراتيجية تحويل الجامعة اللبنانية إلى «جامعة بحثية تدريسية منتجة للعلم، مساعدة على إقامة الشّركات الناشئة» يعمل بدران على الترويج لها، كما «إعادة دورة الإنتاج إلى الجامعة». فرغم الصّعوبات والتعقيدات المرافقة، يدرك بدران تماماً «أهميّة ربط النظري بالعملي، وأنّ الإنتاج من الصّفر صعب، بالتالي العمل سيكون خطوةً بخطوة»، وفي خطوط الجمع العتيدة، «الانطلاقة ستكون بتركيب القطع ببعضها، ومن ثمّ تتوسّع قدرات الفريق العامل لينتج بعض المكوّنات، أو الاستقلال التقني التام ربّما». ويشير بدران أيضاً إلى خطط طموحة لـ«إقامة معمل دواء ينتج بعض الأدوية البسيطة أولاً، ولو مركّبين فقط». كما تشغيل مطبعة في الشمال يؤمل منها خدمة الجامعة من خلال طباعة مقرّراتها وحاجاتها الورقية، بالإضافة إلى إدخال ثقافة إعادة تدوير الورق الكم الضخم المستخدم سنوياً في الجامعة، وهذا ما يقدّم خدمات كبيرة للدولة.

يقدّم المشروع فرص عمل للكادر الجامعي والتدريب للطلاب (مروان بوحيدر)

انهيار القدرة الشرائية ضاعف الإقبال على هذه الأسواق (الأخبار)

تقرير

الأسواق الشعبية ملاذ الفقراء... والأغنياء!

رامح حمية

«بعشرة آلاف ليرة... قرّب لهون». مرّات ومرّات تتكرّر العبارة نفسها عبر مكبّر صوت صغير عند بسطة ألبسة مستعملة، متداخلة مع صراخ صاحب بسطة أخرى («ايّ قطعة ولّادي بس بعشرين ألف يا بلاش... قرّب يا بو العَيْلة»). تفلح النداءات المتكرّرة، والنبرات العالية التي تصل إلى حد الصراخ للإعلان عن البضاعة، في جذب واستقطاب كلّ من يدخل السوق الشعبي في بلدة بيت شاما.

تتهافت النسوة على إحدى البسطات المخصّصة للألبسة. تقلّب سيدة ستينية القمصان بحثاً عن لون ومقاس يناسب زوجها الذي يقف بجانبها. غير بعيد عنها، يحاول رجل تجربة حذاء لابنته ذات العشر سنوات. وبينهما، تسمع سيدة تخبر ابنها «انت لقينالك بنطلون وجاكيت، بعد في إخوتك»، أو رجل يساعد زوجته في التفتيش عن «فردة كلسات أو حذاء».

«مول» صغير

تتنوّع البسطات في السوق الشعبي في بيت شاما، كما سائر الأسواق، حيث «كل ما تطلبه موجود». الأسعار المتدنية تستقطب الجميع في الأسواق الشعبية التي تلقى حالياً، وأكثر من أي وقت مضى، إقبالاً لافتاً جاء كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار السلع، ولما خلّفته الأزمات المالية والاقتصادية من تدنٍّ في القدرات الشرائية لدى سائر شرائح المجتمع اللبناني. هكذا باتت الأسواق الشعبية أشبه بـ«مول» صغير. على أكثر من عشرين دونماً فُرشت البضاعة المتنوّعة على ألواح خشبية، مسندة بدلاء بلاستيكية أو طاولات، فيما كُوّم بعضها على الأرض فوق أكياس خيش. هنا ألبسة متنوعة وأحذية، وهناك سجاد وفرش اسفنج وأقمشة مختلفة. بسطات خضر وفاكهة، وحلويات وحتى سندويشات فلافل. ولا يخلو الأمر من بسطات للبزورات والكعك والبهارات والزيتون، بالإضافة إلى قطع مستعملة من الـ«أنتيكا» والأثريات والأكسسوارات والمعدّات الخاصة بالمنازل من مكانس كهربائيه ومكاوٍ وغيرها من الخرضوات.

«الأسواق الشعبية تشكل الملاذ الأرخص، ليس فقط بالنسبة إلى الناس الفقراء وإنما للأثرياء أيضاً»، يقول محمد (العسكري في الجيش اللبناني) وهو يبحث عن حذاء لابنه، «هنا لا يزال ممكناً شراء حذاء بسعر مقبول يتراوح بين 100 و300 ألف ليرة لبناني، فيما نحلم بأن نجده خارج السوق بأقلّ من 10 دولارات. حتى في محال البالة صاروا يحكون بالعشرة والـ15 دولاراً» يقول.

سارة، ابنة بلدة بدنايل، تنتقي من إحدى البسطات كنزات نسائية. تقصد أكثر من سوق شعبي، في بيت شاما وقصرنبا وحوش العرب، «ماذا سنفعل؟ عليك أن تفتش حتى تجد طلبك من ألبسة وأحذية لكلّ أفراد العائلة، هذه الأسواق بعدها رحمة... أين يمكن أن تجد بنطلوناً بـ 50 ألف ليرة، أو جاكيت بسعر 100 ألف أو 300 ألف؟».

في المقابل، ثمة من يقصد هذه الأسواق بحثاً عن أشياء مميزة، كما يفعل أحمد الموظف في الضمان الاجتماعي، الذي يشير إلى أنّه يقصد الأسواق بحثاً عن قطع أنتيكا قديمة وزجاجيات من الكريستال «دائماً أتوفق بقطع مميزة وأسعارها زهيدة. منها صندوق خشبي تراثي قديم، وبيك آب للموسيقى، وعدة كؤوس زجاجية فرنسية، وهي أشياء لا يمكن أن تحصل عليها خارج الأسواق الشعبية بمئات الدولارات».

روزنامة أسبوعية

أدى الإقبال على الأسواق الشعبية إلى توسّع الدائرة الجغرافية والزمنية لها، وبات لها روزنامة أسبوعية يعتمدها أبناء البقاع بأكمله، تبدأ يوم الاثنين في بلدة المرج، وهو من أشهر الأسواق وأقدمها، وتنتقل الثلاثاء إلى سعدنايل وبيت شاما، والأربعاء إلى بعلبك، والخميس إلى علي النهري ورياق، والجمعة في قصرنبا والفيضة، والسبت في بعلبك، والأحد في حوش العرب.

وحدها وجوه الباعة لا تتغيّر في كلّ هذه الأسواق، حيث يتنقلون ببضائعهم من سوق إلى سوق. يوضح علي عثمان، صاحب محلّ تجارية في مدينة بعلبك، وصاحب بسطة في سوق بعلبك الشعبي، أنّ الاختلاف في الأسعار يكمن في «نوعية البضاعة وجودتها، فالألبسة والأحذية الأوروبية المستعملة تتدرّج نوعيتها من الباب الأول إلى الباب العاشر، وكلّ بضاعة لها سعر، حتى إنّ تجار الجملة للألبسة والأحذية الأوروبية المستعملة في بيروت أو طرابلس يبيعونها بالدولار نظراً إلى ارتفاع الدولار الجمركي، وكلّ تاجر يعرف زبائنه ومتطلّباتهم. يوجد بضاعة البنطلون فيها بـ 10 دولارات، وأخرى البنطلون بدولار واحد».

أبو أيهم، تاجر سوري وصاحب بسطة، يشير إلى أن أنواع البضاعة تختلف «بحسب اختيار كل تاجر، ولذلك ترى تجاراً يبيعون بأسعار مرتفعة أحياناً، ومن ثم يكسرون السعر ويبيعونها على الكيلو، ويصبح سعر القميص الولادي بعشرة آلاف ليرة، فيما لا يقلّ سعر القميص باب أول عن 5 دولارات».

محمد الأحمد، صاحب بسطة متنقلة من الخرضوات المستعملة، يلفت إلى أنه يشتري بضاعته من تجار آخرين ويبيعها بربح لا يتعدى الخمسين ألف ليرة على مبدأ «بيع كثيراً واربح قليلاً». تاجر ألبسة آخر في سوق بعلبك يبيع أي قطعة بعشرة آلاف ليرة، يؤكد لـ«الأخبار» أن التجار أنفسهم يريدون الأرباح السريعة والكبيرة، ويفرضون أسعارهم، الأمر الذي يدفعنا إلى البيع بسعر أعلى عند فتح البالات، ومن ثم نعمد إلى بيع ما يتبقى منها أثناء التجوال ما بين الأسواق في البلدات، ونتصرّف به كنوع من الكسر الذي يستخدمه البعض بوصفه خرقاً بالية مثلاً».

الطوائفيّة والمواطنة في لبنان: بين الحاضر والمرتجى [1]

بسام الهاشم *

«بصورة مؤقّتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة» - بهذه الكلمات القليلة التي تضمّنتها المادة 95 من دستورنا الصادر في ظل الانتداب الفرنسي، سنة 1926، إنما كان التأسيس الدستوري الأول، في عهد جمهورية لبنان الكبير، للصيغة الناظمة مذ ذاك لتكوين أجهزة الحكم فيها مع جميع أذرعها الرسمية. عنيت الصيغة المتعارف عموماً على تسميتها «الطائفية السياسية»، فيما، من جهتي شخصياً، أؤثر تسميتها بالأحرى «الطوائفية السياسية»؛ وذلك من باب الحرص

> من يُجلِ الطرف في فضاءات الطوائف هذه يلفته بلا عناء تشابهها في الشكل إلى حدّ التماهي وهو ما قوامه نزعة لديها جميعاً إلى التشكُّل كـ«متّحد عضوي»

على مطابقة الاسم مع المسمّى، إذ المسمّى هو في الحقيقة طوائف عدة، وليس طائفة واحدة. فما الذي نقرأه تحديداً في خلفية الكلمات هذه؟

نقرأ، وللبداهة، أولاً، تسليماً ضمنياً بأن الشعب اللبناني مكوّن في بنيته الأساسية لا من مواطنين ومواطنات بالمعنى المُعجمي للكلمة، أي من رجال ونساء متساوين في الحقوق والواجبات بعيداً عن أي تمييز ما بينهم، وتتحدد هويتهم الرسمية برابط اجتماعي يربطهم مباشرة بالوطن والدولة، بمعزل عن أي انتماء فئوي لهم إلى طائفة، أو طبقة، أو عائلة، أو منطقة، إلخ، بل من طوائف عليها أصلاً يتوزع الأفراد هؤلاء. وقد قضت، استناداً إليه، بأن يكون الحكم عندنا، في أساسه، شراكة متكافئة ما بين هذه الطوائف، على أن يكون التجسيد لمشاركتها المتكافئة هذه بتمثيلها تمثيلاً «عادلاً» في النيابة والوزارة والإدارة، وسائر المؤسسات والأجهزة العامة، من قضاء وقوى مسلحة، وما إليها.

وهذا ما، للمناسبة، كان مصيره، بعد ذاك، أن ينسحب أيضاً على التسوية الميثاقية التي قضت بتوزيع رئاسات الجمهورية ومجلسي النواب والوزراء، ونيابتَي الرئاستين الثانية والثالثة، كما أن يُشهد، بداية، في ظل الاستقلال وميثاق 1943، ولاحقاً، على امتداد اتفاق الطائف (1989)، تعديلات غير قليلة في تطبيقاته وآليات اشتغاله، ولكننا لا نرى ضرورة للتوقف عندها في هذه العجالة.

كما نقرأ، ثانياً، على امتداد ما تقدم، أن الغاية الضمنية من اعتماد هذه الصيغة كانت ضمان الوفاق، وبالتالي الاستقرار والسلم الأهلي في البلد؛ الأمر الذي، بالنظر إلى المقدمات الآنفة، كان السبيل الحكمي إليه ضمان عدم إقصاء أي من هذه الطوائف عن المشاركة بواسطة ممثلين لها في الحكم ومختلف الإدارات والأجهزة، بل وضمان أن تكون المشاركة هذه «عادلة» للجميع.

ولكننا، في المقابل، نستشفّ من خلال الكلمات الدستورية هذه اعتقاداً ضمنياً لدى واضعيها - أو ربما مجرد تفكير بالتمني (wishful thinking)، كما يقال بالإنكليزية، من قبلهم، لا ندري؛ بأن الأسباب الموجبة لاعتماد هذه الصيغة شرطاً لضمان الوفاق العام والاستقرار في البلد، سوف لن تدوم طويلاً في ظل الجمهورية الناشئة، مع ما فتحته بمجرد نشوئها، أمام الجميع، من مجالات غير مسبوقة للاختلاط، والتقارب، والتفاعل، والتعاون، والتبادل، والتشارك، وحتى الاندماج ما بينهم، في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. ومثل هذه القناعة هو، للمناسبة، ما عبّر عنه بكلمات لا لبس فيها الرئيس رياض الصلح، في البيان الوزاري لحكومته الاستقلالية الأولى التي شكّلها سنة 1943. فكأني بأصحابها يفترضون هكذا أن من شأن ترسُّخ المستجدات المرتقبة هذه في المدى الوطني المستحدث والمفتوح بصورة غير مسبوقة أمام الجميع، أن تُحوّل اللبنانيين وتخرجهم تدريجاً من واقع التشرنق في طوائفهم الأمهات، إلى رحاب المواطنة الدامجة بالمعنى الآنف تحديده. ولهذا، في المحصلة النهائية، كان أن أقرّ اعتماد «الطوائفية السياسية» بصفة صيغة مؤقتة فحسب، يصار إلى إلغائها ما إن يتحقق هذا التحول المأمول فيه.

فهل هذا التوقع التأسيسي كان، بالتالي، توقعاً في محله؟ في ما يتعلق بنا شخصياً، نشكّ في ذلك. بل بالأحرى، ليس هذا ما نرى على الأرض اليوم، ولو بعد زهاء قرن من تاريخ إطلاقه، شيئاً من ترجماته المأمول فيها. ولا هو، في اعتقادنا، أصلاً كان ليتوّج بمثل هذه النتيجة في ظل المبادئ الناظمة لشؤون ما يمكن - لمجانسته مع رديفه المذكور آنفاً في المستوى السياسي - تسميته «الطوائفية الاجتماعية الثقافية»، ونجده، هو أيضاً، مكرساً في الدستور بموازاة المادة 95 منه وأحكامها. عنيت تحديداً المبادئ التي تم إرساؤها - ولكن، من جهتها، بصفة نهائية وغير مرشحة للتعديل مستقبلاً - في المادة 9 من الدستور، وهي المتعلّقة بنظام الأحوال الشخصية ومعها ما سُمّي «المصالح الدينية» للطوائف. وقد نصّت هذه المادة على أن «الدولة... تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

إن هذا، على أيّ حال، ما تحت عنوان «الطوائفية والمواطنة في لبنان بين الحاضر والمرتجى»، سنسعى في هذه المحاولة إلى التحقق منه، وتحرّي أسبابه وخلفياته القريبة والبعيدة، مستعينين من أجل ذلك بمناهج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، اللذين، للمناسبة، في إطارهما يندرج البحث. ولكن هذا لن يكون كل شيء. إذ، بناءً على ما يكون قد تم، من هنا، التحقق منه، سننهي البحث الحاضر بطرح فرضية مؤسّسة لأبحاث لاحقة، نضمّنها معالم الإصلاحات الواجب إدخالها على نظامنا الاجتماعي السياسي لانتشال البلد من الواقع المأزوم المسيطر عليه حالياً، وفتح الطريق أمام إعادة بناء الدولة على قاعدة منشودة من كثيرين، يكون لمفهومَي المواطن والمواطنة فيها ما يترتّب لهما من مراعاة.

ومع ذلك، فقبل الدخول في صلب المشروع هذا، ولحاجات التفسير الذي سيستوجبه، يبدو من غير النافل التمهيد له بنبذة تضع النقاط على الحروف في ما يتعلق بماهية الطوائف المعنية وظروف تشكُّلها وصيرورتها، وما إلى ذلك من اعتبارات أفضت بدولة لبنان الكبير عند نشأتها إلى التعامل معها على النحو الآنف الذكر. ومن هنا بالتالي نبدأ.

طوائف لبنان: ماهية وجذور

لئن كانت جمهورية لبنان الكبير قد جعلت من التسليم بأن شعبها مكوّن في أساسه لا من مجرد مواطنين أفراد، بل من طوائف، لبنة مركزية في بناء كيانها هي بالذات، فإنّ تسليمها بهذا الأمر لم يكن، من قِبَلِها، اجتراحاً من عدم لواقع اجتماعي ثقافي تعددي غير مسبوق، بل مجرد اعتراف بواقع موروث.

وقد تكوّن الواقع هذا من جماعات دينية ومذهبية عديدة، من مختلف أديان الشرق الأوسط، اليهودية والمسيحية والإسلام والتوحيد الدرزي، اصطلح على تسميتها طوائف، وكانت - في ما عدا الطائفة اليهودية ذات الوضع المغاير على صعيد التكوّن - قد نشأت وترعرعت في كنف الانقسامات المتتالية التي مزقت وحدة كلتا الحضارتَين المسيحية والإسلامية عبر التاريخ، كما استمرت على مرّ القرون، باستثناء الحقبة الصليبية (1291-1096)، خاضعة لنظام حكم إسلامي في غالب الأحيان سنّي، لا تمييز في ظلّه بين الكينونة الدينية للإنسان ومقوّمات وجوده الدنيوي. لا بل كانت إلى ذلك مكرهة بطريقة أو بأخرى، وباسم الاختلاف في الدين والمذهب، على عدم الاندماج مجتمعياً، ولو تجاورت في المكان، وتنامى التعاون ما بينها عبر الزمن، أو حتى تسرّبت، من حقبة إلى حقبة، عائلات من بعضها لتلتحق بالبعض الآخر.

وكانت إلى ذلك قد بلغت، في عهد السلطنة العثمانية، ذروة تشكّلها كجماعات على درجة متقدمة من التماسك الداخلي، على رغم تناقضات رحمية تخترقها، بل لنقل - اعتماداً لكلمة موفّقة ابتدعها أنطون سعادة لتعريب كلمتَي community الإنكليزية، وcommunauté الفرنسية - كـ«متّحدات اجتماعية» لكل منها ثقافته الخاصة بالمعنى السوسيولوجي والأنثربولوجي، بما الثقافة هي، حسب تعريف لعالم الاجتماع غي روشيه بات مكرّساً بإجماع أهل الاختصاص، كناية عن «كل مترابط من أنماط التفكير، والشعور، والتصرف المقنّنة قليلاً أو كثيراً، والتي، إذ يتعلمها ويتشاطرها أشخاص عديدون، تفضي بهؤلاء على نحو موضوعي ورمزي في أن إلى تكوين جماعة خاصة ومميزة». وغنيّ، للمناسبة، عن البيان، أن ما يسمّى بوجه العموم العادات والتقاليد ومنظومات القيم والأعراف المتوارثة الخاصة بأيّة جماعة ما هي إلا التعبيرُ المعيشُ عن أنماط التفكير والشعور والتصرف المشار إليها من هنا، عند الجماعة المعنية.

وقد كان إلى ذلك، بالنتيجة، هذا المآل مآل الطوائف هذه عن طريقين مختلفين، وهما:

- في ما يتعلق بالمسيحيين واليهود، طريق ما عُرف بـ«نظام الملل»، الذي فصل «أهل الكتاب»، أي هؤلاء بالذات، عن جسم الأمة، ومنح كل طائفة منهم الاستقلالية في تدبير أحوالها الشخصية وتأمين «مصالحها الدينية» وممارسة طقوسها، فضلاً عن تربية أولادها، وفقاً لمعتقداتها وتقاليدها الخاصة - وفي ما يتعلق بالأقليّات الإسلامية، كالشيعة، والعلويّين، والإسماعيليّين، فضلاً عن الدروز، طريق الانزواء الذي كان مفروضاً عليهم، وفي بعض الأحيان، طريق اضطهادات قاسوها على يد الحكم السنّي الانتماء.

وعليه، انطلاقاً من تسليمها الآنف بالواقع الموروث، بعيداً من الانتقال بالمجتمع القائم إلى نظام مغاير في طبيعته - نظام كان ليكون، مثلاً، المواطن الفرد هو اللبنة الأساسية في بنائه، وليس الطائفة التي ينتمي إليها - عمدت الجمهورية اللبنانية الناشئة إلى الأخذ بـ«نظام الملل» إياه، ولكن، هذه المرة، مع تعميم أحكامه على مجمل طوائف البلاد، بما فيها الطوائف الإسلامية والدروز، بعدما كان، في العهد العثماني، محصوراً بالمسيحيين واليهود.

فإذا بالجمهورية الوليدة، والحال هذه، تجعل - رسمياً - من مجتمعها برمّته، وليس فقط في جزء منه، على صعيد «الأحوال الشخصية» و«المصالح الدينية»، على ما سيرد في نص المادة 9 من الدستور، مجتمعاً مركّباً من طوائف - متّحدات، أو لنقل «مجتمعاً طوائفياً». وهذا، في المحصّلة النهائية، تحديداً ما سوف يشكل الأرضية الاجتماعية الثقافية الحاضنة لممارسات اللبنانيين في شتى الميادين، ومنها خصوصاً ميدان التزاوج الذي ستكون لنا عودة مستفيضة إليه بالمعطيات الإحصائية المتوافرة. ولكن قبل ذلك، يبدو مناسباً التوقف، كما ينبغي، عند «نظام المصالح الدينية» المذكور في النص الدستوري، لتوضيح المقصود به، فضلاً عن صورة الواقع المعِيش الذي يغطيه.

نظام المصالح الدينية وتطبيقاته

في ما يتعلق، بدايةً، بعبارة «المصالح الدينية»، من البديهي أنها عبارة مطاطة. وقد أريد لها، بوجه الترجيح، عمداً أن تبقى هكذا، غير محصورة بحدّ، اللهمّ إلا حدّ اللازمة الشرطية المنصوص عليها كذلك صراحةً في المادة الدستورية المعنية، وهي القائلة بوجوب ألا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام. وقد أريد، ولا شك، من خلال إبقاء صياغتها على هذا القدر من الغموض، ترك الحرية لكل طائفة في أن تحدد هي لنفسها، وفقاً لمعتقداتها وتقاليدها الخاصة، وبدون تدخّل من الآخرين، سواء مضامين ما ترى فيه مصالحها الدينية، مع ما قد تراه من ضرورة للفصل أو، بالعكس، للدمج ما بين مصالحها الدينية هذه ومصالحها الدنيوية إذا جاز التعبير، أو ما تحتاج إلى التزوّد به من أجهزة وأذرع تنفيذية لخدمة هذه المصالح.

وواقع الحال أن الاختلافات في هذا المجال ليست قليلة ما بين الطوائف هذه، التي للمناسبة عددها اليوم ثماني عشرة، وهي، إلى ذلك، على تفاوت غير قليل ما بينها، سواء لجهة الأحجام السكانية ووتائر التناسل والإمكانات والقدرات المتوافرة لديها، أو لجهة رقعة النفوذ ومدى المشاركة المتاحة لها في حكم البلاد، إلخ. كما من أصلها ثلاث عشرة مسيحية، وثلاث إسلامية، وواحدة موحّدة درزية، وأخيراً واحدة يهودية كانت في الأساس، حين إعلان دولة «لبنان الكبير»، أقلية ضئيلة العدد، وباتت اليوم في لبنان المقيم، بفعل هجرة كثيفة طاولت عديدها بعد إنشاء الكيان الإسرائيلي، بحكم المندثرة.

ولأن الأمر كذلك، لإجلاء المقصود بمفهوم «المصالح الدينية» هذا، لا تبقى بمتناولنا وسيلة سوى الذهاب به إلى الميدان، ومن هناك النظر إليه من زاوية التطبيقات المندرجة تحته. وفي ما يلي، تالياً، ما من شؤونها يخرج إلى حيّز الضوء، عند النظر إليه من هذه الزاوية.

فعليه، من يُجلِ الطرف في فضاءات الطوائف هذه، بقصد المقارنة ما بينها على الصعيد المعني، يلفته بلا عناء تشابهها في الشكل إلى حد التماهي حول ما يبدو كأنه مكمن المصلحة الدينية الأعلى لكل منها. وهو ما قوامه نزعة لديها جميعاً إلى التشكُّل، كلاً على حدة، كـ«متّحد عضوي»، موحّد وقائم بذاته، في مقابل «الطوائف - المتّحدات العضوية» الأخرى. وأعني بـ«المتّحد العضوي» جماعة تتعدّد بصورة طبيعية الحاجات في داخلها وتتنوّع، فإذا بالوظائف الحيوية، على امتداد هذه الحاجات، تتمايز بدورها ومن ثم تنشأ لتلبيتها في داخل الجماعة، على مثال الحاصل في الجسد الحيّ، أجهزة عضوية متخصصة تتكامل الوظائف التي تؤدّيها في تحقيق المصالح العليا لهذه الأخيرة.

ولكن ما تقدم لا يفترض بالضرورة انتفاء التناقضات والانقسامات والصراعات من كل نوع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو عقائدي في داخل المتّحد الموصوف على هذا النحو. بل جلّ ما يفترضه هو تسليم الفئات المتناقضة والمتصارعة في داخله بالانتماء إليه، بصفته وحدة جامعة لها في مقابل الطوائف - المتّحدات العضوية الأخرى.

أمّا ما يفضح وجود النزعة هذه عند الجميع، ودخولها الفاعل في حيّز الاشتغال، فهو، في الواقع، مؤشرات عدة، تتوافر تقريباً هي هي عند كل طائفة على حدة، وتتضافر بمجموعها، على ما يبدو، لتحقيق المصالح الدينية لهذه الأخيرة - بل لنقل بالأحرى لتحقيق مصالحها الدينية الثانوية، باعتبار أن النزعة إلى «التبَنيْن المتّحدي» الآنفة هي المحققة لمصلحتها الدينية الرئيسة. وفي ما يلي أبرز المؤشرات هذه، مصنّفةً وفق معيار النوع في بابين ملائمين، على حد ما ينكشف من أمرها عند كل طائفة بلا استثناء.

فإذا بها:

- من جهة، انتظام الطائفة - كل طائفة - في الأساس تحت سلطة رئيس ديني، من مقام بطريرك، أو مفت للجمهورية، أو رئيس لمجلس شرعي أعلى، أو شيخ عقل، إلخ، ومعه، إلى الجهاز القضائي المذهبي المنوطة به رعاية شؤون الأحوال الشخصية الخاصة بطائفته والفصل في نزاعاتها المحتملة، جملة من المؤسسات والأجهزة المعنية بتأطيرها، لنقل، إن جاز التعبير، على «الصعيد الديني البحت» (أبرشيات، رعايا، جمعيات رهبانية، خلوات، دور إفتاء مناطقية، جماعات عُلمائيّة، كنائس، جوامع، حسينيات، جمعيات ذات غايات دينية أو روحية صرف كالحركات الرسولية عند المسيحيين أو ما شابهها من حركات عند المسلمين، إلخ).

- ومن جهة أخرى، تباريها - كدنا نقول في المجال «الدنيوي» - مع سائر الطوائف على التزوّد بما تيسّر لها من مؤسسات وأجهزة مختلفة الأنواع والاختصاصات، من وظائفها البديهية، إلى العمل على استقطاب أعضاء الطائفة وتلبية حاجاتهم وتطلّعاتهم في المجالات المعنية، تمكينها من إبقائهم على المستويات كافةً في كنفها هي، والحؤول ما أمكن دون خروجهم عنه إلى أيّ كنف آخر. عنيت بها، تحديداً، مؤسسات وأجهزة كالمدارس والجامعات ودور النشر والجمعيات الخيرية والثقافية والأندية وحركات الشبيبة، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام الجماهيري، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، والشبكات الصحية، وما شاكلها جميعاً. ناهيك طبعاً بجميع ما تقوم به كل طائفة على حدة، ممثلة بزعمائها، وأعوانهم من نواب ووزراء، ومحاسيبهم المزروعين في مختلف الأجهزة والدوائر الرسمية، من تسخير لديناميات الطوائفية السياسية والاعيبها لتوسيع رقعة نفوذها وخدمة مصالحها الخاصة ومصالح أبنائها وبناتها بواسطة مؤسسات الدولة على حساب الآخرين. ولكن هذا الجانب، الآن، شأنه آخر.

وصحيح، للمناسبة، أن التباري، في بلدنا، للتزوّد بمثل هذه الأنواع من أجهزة الخدمة والتأطير الاجتماعيين والتربويين والتوجيه والتأثير على العقول، ليس حكراً على الطوائف بوجه بعضها البعض. ذلك أن الدولة، من جهتها، هي أيضاً منخرطة فيه، ومثلها أيضاً وأيضاً، بالإضافة إلى بعض الجهات الأجنبية، جهات وطنية تنتمي إلى ما يسمّى المجتمع المدني. وهذا ما من نتائجه المحتملة أن يفتح ثغراً كبيرة أو صغيرة في جدار استئثار الطوائف بحلبة التسابق. بيد أن المعطى هذا، إن توقفنا عنده الآن لأكثر من مجرد ذكره، من شأنه أن يخرجنا من نطاق البحث الحاضر إلى نطاق آخر. وبالتالي، فتداركاً لمثل هذا الاحتمال، نجدنا مَيّالين إلى وضعه الآن بين هلالين، لمصلحة المضيّ قدماً في سياق بحثنا الأساسي.

فعليه، مما تقدم، يتّضح ولا ريب كم هو غير هامشي، بالنسبة إلى حياة الإنسان الفرد في لبنان، نزوع الطائفة - المتّحد التي ينتمي إليها، بجميع إمكانات الخدمة ووسائل التأثير المتاحة، إلى الحؤول دون تسرّبه منها، بل حتى إلى ربط مصيره الشخصي ربطاً محكماً بمصيرها هي كمتّحد ذي ثقافة خاصة تأبى الانزواء أو الأفول.

فماذا، والحال هذه، الآن عن الأحوال الشخصية، مفهوماً وأحكاماً وتطبيقات على امتدادها؟ وهل ثمة إسهام لها في تعزيز نزوع الطوائف الآنف الذكر، إلى التبنين المتّحدي؟

(يتبع)

(أ ف ب)

* باحث وناشط سياسي

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية: دعوة متهافتة

أمجد سليمان *

ولدت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من الجامعة العربية عام 1964 في عملية قيصرية بين من يحاول منع ولادتها ومن يعمل على قيامها. واستطاعت البقاء والصمود عبر تضحيات جسيمة قدّمها الشعب الفلسطيني لتكون ممثلاً شرعياً. وفيما استمرت الحرب على المنظمة من أطراف كثيرة، الكيان الصهيوني أولاً، والقوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة، وقوى عربية، غير أنها صمدت إلى حين، ولكن مثل كل القلاع التي تنهار من الداخل، كان تحجيمها، ثم تهميشها لاحقاً، وجرى ذلك على يد من هيمن على قرارها، وبعد أن فقدت أهم صفتين لها: التمثيل الشرعي، والوظيفة السياسية العليا. حيث ما عادت تمثّل جميع الفلسطينيين، وتكرّس هذا الواقع عندما أصبحت دائرة من دوائر «السلطة». أمّا فقدان الوظيفة السياسية العليا، فارتبط بغياب الهدف الجامع، حيث لم تعد منظمة هدفها تحرير فلسطين، وفقدت التسمية مسماها.

> أثبتت الوقائع أن الطبقة الفلسطينية الحاكمة لا تريد إصلاحاً، فهي مستفيدة، حيث تقوم على ولاءات فئوية وولاءات عشائرية وأمنية

ومثل أي شعب يناضل عبر قواه الحية ويحاول إصلاح ما فسد، فلا بد أن يتحرك شعبنا الفلسطيني نحو التغيير. إنّ أسلم الطرق هو الإصلاح، فيما أكثرها جذرية هي الثورة، ومن المعروف أن الثورة تغيير جذري لنظام الحكم والسلطة القائمة، وقد تأخذ أشكالاً عدة، وتتميز بالعنف، وتشارك فيها كل فئات المجتمع. أي أن الثورة بالدرجة الأولى ضد نظام حكم، وكونها عنيفة فهي تحطم كل شيء.

من الصعب معرفة اتجاه التغيير من البداية، فقد يكون الانفجار المجتمعي ثورة تُعيد بناء ما فسد على أُسس عصرية، وقد تقع حرب أهلية تُحطم عُرى التلاحم الاجتماعي، وعليه فالحديث الرومانسي عن «الثورة» فيه قدر كبير من خطورة إن لم تكن هناك قوى اجتماعية ناضجة تسيطر على مجريات الأمور في اليوم التالي. وهذا ليس رفضاً أو قبولاً، فالثورة في حد ذاتها لا تأتي بالحلول لمشكلات ومعضلات يعاني منها المجتمع بالضرورة، بل القوى الاجتماعية التي تقود مسيرة التغيير، ومن المفروض أن تبدأ قبل الوصول إلى مرحلة الانفجار بوقت طويل.

أمّا الإصلاح السياسي، فهو الطريق الأقل كلفة ويأتي تدريجاً، وسلمياً، بطيئاً وبدأب، ولا بد أن يكون الإصلاح شاملاً حتى نستطيع القول إنه إصلاح حقيقي. شرطه الأساسي قبول السلطة المتنفذة لأنها الجهة التي تقبض على مقاليد الأمور، فإن لم تتبنَ الإصلاح، حقاً وفعلاً، وتدفع به إلى غاياته القصوى، فلن نشهد إلا المزيد من الخراب.

والفرق الذي نريد أن نتوقف عنده هو أن الثورة تأتي رغماً عن إرادة السلطة القائمة وضدها، بينما الإصلاح هو بإرادتها ورضاها، فحتى لو قبلته نتيجة ضغط قوى خارجية أو قوى معارضة داخلية، فهو بهذه الحالة، على الأقل شكلاً، بموافقتها، فإن لم تستجب فلا تغيير ولا إصلاح، حيث يمكن أن توافق شكلاً ثم تعرقل العملية أو تقوم بإصلاحات شكلية غير جوهرية، ويمكن أن تقوم بإصلاحات حقيقة لكن بعد فوات الأوان، وهنا يطل «خطر الثورة»، نقول خطر لأن الانفجار المجتمعي المسمى لا نعلم هل يُنتج بناء جديداً خالياً من الفساد أو أقل فساداً أم يقدم لنا المزيد من الفوضى تجعل الناس تتحسر على زمن الفساد.

وفي الحالة الفلسطينية أثبتت الوقائع أن الطبقة الفلسطينية الحاكمة لا تريد إصلاحاً، فهي مستفيدة، حيث تقوم على ولاءات عشائرية وأمنية، ومن خلال هذه الولاءات تحقق مصالح اقتصادية ومواقع اجتماعية مرتبطة بها ومرتهنة لسياساتها. لقد فقدت الشرعية الوطنية بسبب ارتباطها بالاحتلال، وفقدت الشرعية الديموقراطية حيث لا انتخابات رئاسية أو تشريعية، فضلاً عن الشرعية الدستورية. ترفض الانتخابات لخوفها من نتائجها وإذا لم تأتِ على هواها، وتستمر بقوى الدعم الغربي لها بموافقة الاحتلال. هذا التناقض بين قوى اجتماعية فاعلة حية ومؤثرة وبين السلطة القائمة سينتهي إلى انفجار مجتمعي نتمنى ألا يكون حرباً أهلية يُغذّيها الاحتلال أيضاً.

أمّا البرامج الإصلاحية، فلم تكف القوى الفلسطينية المعارضة عن تقديم برامج ورؤى عن الإصلاح، وتستمر الوساطات وجولات المصالحة، من القاهرة إلى اليمن فالدوحة ومكة والجزائر وصولاً إلى موسكو، ولم تكف السلطة المتنفذة عن رفض نتائج اللقاءات، وأحياناً علانية، أو إفشالها بعد الموافقة الشكلية في أحيان أخرى، وإن قبلت مرغمة تحت الضغط بإجراء إصلاحات في «م.ت.ف»، فالإصلاحات مع الوقت يتم تعطيلها، ثم تُفشل من جديد، وما يُنفذ منها شكلي، ولم تستطع أي قوة من قوى المجتمع الفلسطيني فرض رؤيتها. فالقوى المعارضة ترضخ لنظام المحاصصة (الكوتا) الذي تفرضه القيادة المتنفذة في «م.ت.ف» أو «السلطة الفلسطينية» أو سمّها ما شئت.

إنّ حُكمنا بأن الإصلاح في منظمة التحرير دعوة متهافتة ليس بحاجة لإثبات صحته أمام الوقائع والحقائق الماثلة أمامنا. فنظرياً يحتاج الإصلاح إلى توافر شرط أساسي وهو أن تكون السلطة من يقوم به، وهذا غير متحقق، وعملياً تثبت هذه السلطة، في كل مرة، أن لا تغيير ولا إصلاح لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعليه، فإن أي دعوة إصلاحية من قوى المعارضة باتجاهاتها كافة، هي دعوة متهافتة، لأنها غير واقعية، فشرط الإصلاح هو قبول السلطة بالتغيير، وعندما يثبت لدينا أن السلطة لا تقوم بإصلاح جذري ولا تقبل به، فأي دعوة وكل دعوة لا معنى لها. إنها فقط لتسجيل مواقف للتاريخ ورفع العتب، ولسان حالهم يبرر ذلك: قلنا ولم يستمع أحد. فماذا نفعل؟

من أراد دوراً تاريخياً فاعلاً ومؤثراً، فعليه تركيم شروط نجاح الإصلاح والتغيير عبر خوض مجابهة سياسة واجتماعية لتحقيق الهدف الأساسي: وحدة الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني التحرري من أجل انتزاع حقوقه الوطنية، وهذه العملية ليست سجالاً سياسياً فوقياً، بل مواجهة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية شاملة، تجعل النخبة الحاكمة في مواجهة كتل اجتماعية تزداد اتساعاً وفاعلية. هذا النهج يربط بين الأهداف الاستراتيجية وما يسمح به الواقع.

تأخرنا كثيراً، نعم، لكن لا بد من البدء والمضي في محاولة لجعل التغيير يحقق الغايات المرجوة من تنمية وتطوير وتحديث. بدل أن يحدث انفجار يذهب بالسلطة قبل الاحتلال، ويطيح بالترابط الاجتماعي بعد أن أطاح بالترابط السياسي. ونفقد وحدتنا كشعب له قضية بعد أن فقدنا وحدة الهدف والبرنامج والمشروع الوطني.

* كاتب فلسطيني

ملف

على رغم ما خلّفه قرار بنيامين نتنياهو تعليق مسار التعديلات القضائية من ارتياح مرحلي على المستويين الداخلي والخارجي، غير انه لم يشفع له لنيل رضى ساكن البيت الأبيض الذي لا يزال مصرّاً على رفض استقباله منذ وصوله إلى منصبه قبل ثلاثة اشهر. إصرارٌ لا يزال يثير سخطاً واسعاً في أوساط الائتلاف اليميني الحاكم، وصل إلى حدّ قول إيتمار بن غفير إن «إسرائيل هي دولة مستقلّة وليست نجمة أخرى في العلم الأميركي». ومع أن نتنياهو أوعز إلى وزرائه بـ«ضبط أعصابهم»، وعدم الدخول في سجالات مع المسؤولين الأميركيين، مؤكداً أنه «لا شيء يمكن أن يؤثّر على العلاقة بين الحليفين»، إلّا أن ذلك - شأنه شأنه تصريحات «تطمينية» أخرى - لا يبدو كفيلاً بحجب حقيقة وجود خلل متنامٍ في العلاقات البينية، أصبح معه من السذاجة الافتراض أن هذه الشراكة ستصمد «تلقائياً وميكانيكياً» أيّاً كانت التحدّيات القائمة.

«بيبي» مطرود من «جنّة» بايدن
واشنطن - تل أبيب: وقائع «ردح» معلَن

بيروت حمود

تتناسل أزمة إسرائيل، بينما تحبو الأخيرة بشقّ الأنفس على آخر درجات السلّم لتبلغ عقْدها الثامن بأقلّ الخسائر. العقد، الذي يُخشى من أن يكون موصوماً بالخراب واللعنة، بدأت تتظهّر معالمه في مزيج من الأزمات الداخلية المتفاقمة، والانقسام المتعمّق بين «الأسباط». انقسامٌ يقف على أحد طرفَيه اليهود «الأشكنازيّ» الذين هيمنوا على «المعبد» بكامل مؤسّساته وقطاعاته طوال العقود الماضية، وعملوا على غسل الاحتلال كما تُبيِّض الأموال «السوداء»، ليظلّ القتل «العقلاني» مقبولاً لدى «الديموقراطيات» الغربية. وأمّا على طرفه الآخر، فاليهود الشرقيون الذين صعدوا وتعاظموا من داخل البقع المهمَّشة والمساحات الدونية، حتى استطاعوا حسْم الصراع لصالحهم في الانتخابات الأخيرة، ووصلوا، للمفارقة، تحت قيادة زعيم «أشكنازي» عريق يُدعى بنيامين نتنياهو، إلى سدّة الحكم، ليبدأ تنفيذ سياساتهم ومخطّطاتهم الأيديولوجية، مستغلّين حاجة رئيس الحكومة إليهم، انطلاقاً من أزمته كسياسيّ تلاحقه تهم الفساد وخيانة الأمانة، وكيميني لا يختلف كثيراً عنهم. ولعلّ ما قاله أحد مراسلي «القناة 14» الإسرائيلية أخيراً، ومفاده أن «هذه أوّل ثورة (في إسرائيل) للأغنياء على الفقراء»، هو أبلغ تعبير يختصر ما يجري في الكيان، بصرف النظر عن أنّه لا ينطلق في الواقع من مسوّغات اجتماعية - اقتصادية حصراً.

لكن الأزمة العميقة التي منحها نتنياهو «عطلة»، بإعطاء الإسرائيليين حقنة مُهدّئة من طريق تجميد خطّة «الإصلاحات القضائية» عقب التظاهرات وإضرابات القطاعات الحيوية التي كادت تشلّ الكيان بالكامل، لم تنحصر في الداخل، بل ما فتئت تنعكس على علاقات إسرائيل مع أعظم حلفائها: الولايات المتحدة، التي أعلن رئيسها، جو بايدن، صراحة، أنه «لن يدعو نتنياهو قريباً لزيارة البيت الأبيض». إعلانٌ أضيف إلى حقيقة أن بايدن نفسه لم يخُض محادثة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية قُبيل التطوّرات الأخيرة؛ إذ اكتفى، عقب إقالة وزير الأمن، يوآف غالانت، بالتبليغ عن موقفه برسالة مع سفير بلاده لدى تل أبيب، والذي كان نفسه مَن أثار اللغط عندما أعلن أن «نتنياهو سيزور البيت الأبيض قريباً». أمّا ردّ نتنياهو فكان حازماً تجاه الإدارة التي تتجاهل دعوته منذ تنصيبه قبل ثلاثة أشهر؛ إذ قال إن «إسرائيل هي دولة مستقلّة تتّخذ قراراتها وفقاً لإرادة مواطنيها وليس على أساس ضغوط خارجية، ومن ضمنها من جانب أفضل أصدقائنا». وأضاف في تغريدة على صفحته الرسمية في موقع «تويتر»: «أعرف الرئيس بايدن منذ أكثر من 40 عاماً، وأنا أُقدّر التزامه لإسرائيل منذ سنوات طويلة. الحلف بين إسرائيل والولايات المتحدة صامد وتغلّب دائماً على خلافات الرأي التي تنشأ بيننا بين حين وآخر. والحكومة برئاستي ملتزمة تعزيز الديموقراطية بواسطة إعادة التوازن اللائق بين السلطات الثلاث، والذي نتطلّع إلى تحقيقه بتوافق واسع».

> أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، صراحة، انه «لن يدعو نتنياهو قريباً لزيارة البيت الأبيض»

في المقابل، اعتبر زعيم المعارضة، يائير لبيد، أن «إسرائيل كانت طوال عشرات السنين الحليف الأقرب للولايات المتحدة، فيما الحكومة الأكثر تطرّفاً في تاريخ الدولة أفسدت (هذه العلاقة) خلال ثلاثة أشهر». وتقاطع ذلك مع ما قاله رئيس «المعسكر الوطني» ووزير الأمن السابق، بيني غانتس، من أن «الرئيس بايدن أرسل الليلة الماضية (الثلاثاء - الأربعاء) دعوة عاجلة للاستيقاظ إلى الحكومة الإسرائيلية»، وأن «المسّ بالعلاقات مع الولايات المتحدة، صديقتنا الأفضل وحليفتنا الأهمّ، هو ضرر إستراتيجي». وعلى هذا الأساس، طالب غانتس، نتنياهو، بـ«إصدار تعليمات لطواقمه التي تُفاوض حول التشريعات القضائية، بالعمل بسرعة من أجل تصحيح الوضع والحفاظ على الديموقراطية الإسرائيلية التي هي في أساس هذه القيم»، مضيفاً أن على رئيس الحكومة «التصرّف بمسؤولية سياسية وأمنية، والإعلان فوراً أن الوزير غالانت سيبقى في منصبه، وأن يصادر الصلاحيات الأمنية من الوزير سموتريتش وألّا يسمح بانفلات الوزير بن غفير».

أمّا هذا الأخير فـ«شطح» بعيداً؛ إذ قال في مقابلة مع «إذاعة الجيش الإسرائيلي» إن على الأميركيين أن «يستوعبوا أن إسرائيل هي دولة مستقلّة وليست نجمة أخرى في العلم الأميركي. وينبغي أن يكون واضحاً في جميع أنحاء العالم أن الشعب هنا ذهب إلى انتخابات وأن لديه إرادته الخاصة به». وعلى الرغم من أن وزير التربية والتعليم، يوآف كيش، «احترم» موقف الرئيس الأميركي، إلّا أنه شدّد على أن «إسرائيل هي دولة ذات سيادة وقراراتها تُتّخذ هنا»، فيما لم يتأخّر وزير الثقافة، ميكي زوهر، عن المشاركة في الدراما السياسية، معتبراً أن بايدن «سقط ضحية أخبار مضلّلة نُشرت في إسرائيل ضدّ إصلاحنا القضائي العادل»، وذلك قبل أن يحذف تغريدته، «انطلاقاً من الاحترام لعلاقاتنا الهامّة مع حليفتنا الأكبر، الولايات المتحدة» كما قال. وفي الإطار نفسه، رأى وزير الشتات، عميحاي شيكلي، أن «إسرائيل هي دولة ذات سيادة. وبالإمكان توجيه انتقادات، لكن الذي يقرّر مَن يقود الدولة هو الشعب، والشعب فقط بواسطة منتخبيه، كما هو الحال في أميركا».

وكشفت حدّة التصريحات هذه، طبقاً للمحلّل السياسي في صحيفة «هآرتس»، يوناتان ليس، أن المعنيّين في ديوان نتنياهو «فوجئوا» من تصريحات بايدن، وتأكيده عدم دعوة الأوّل قريباً لزيارة البيت الأبيض. إذ كانت أوساط رئيس الوزراء الإسرائيلي قد قدّرت بأن التوتّر الحاصل حول الانقلاب القضائي «بات تحت السيطرة»، ربطاً بتصريح السفير الأميركي لدى إسرائيل، توم نايدس، الذي قال إن «نتنياهو سيُدعى إلى البيت الأبيض بعد عيد الفصح». غير أن الرسائل التي صدرت أخيراً من واشنطن «تفاقمت تدريجياً» بحسب ليس، انطلاقاً من التوضيح بأن «نتنياهو سيزور واشنطن في مرحلة ما»، وصولاً إلى تصريحات بايدن التي وُصفت بـ«المهينة». ورأى المحلّل أن كلام الرئيس الأميركي «عكس خشية الإدارة الأميركية من أن نتنياهو لا يسيطر على حكومته، إنّما يُدار عبر الجهات المتطرّفة فيها، وأن خطّة الثورة القضائية لم تُسحب من جدول الأعمال، بل جُمّدت لضرورات تكتيكية». ولذلك، بحسبه، فإن «الإدارة الأميركية تعتبر أنه يجب كبح نتنياهو، الذي فضّل إقالة وزير الأمن وإقامة حرس وطني في ذروة شهر رمضان». وفي الاتّجاه نفسه، شبّه المراسل العسكري لموقع «واللا»، باراك رابيد، عدم رغبة بايدن في استقبال نتنياهو بأنه مثل «امتناع البيت الأبيض عن استقبال وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان»، وهو ما يؤشّر بحسبه إلى «القلق الكبير لدى البيت الأبيض تجاه خطّة الإصلاحات القضائية». ونقل رابيد عن مصدر إسرائيلي قوله إن إدارة بايدن «بدأت تدرك الوضع الحقيقي منذ زيارة وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، لإسرائيل قبل أسابيع عدّة، عندما اضطرّ إلى لقاء نتنياهو وغالانت في مطار بن غوريون بسبب الاحتجاجات على الخطّة القضائية»، مضيفاً أن ما حصل «ذكّر الأميركيين بزياراتهم إلى العراق».

وعلى إثر كلّ هذه «الحفلة»، وبعدما «فات القطار»، أوعز نتنياهو إلى وزرائه بـ«عدم التعقيب على تصريحات الرئيس الأميركي»، قائلاً، في بيان أصدره مكتبه، إنه «لا شيء يمكن أن يؤثّر في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتحالف بين الطرفين لا يتزعزع».

(أ ف ب)

عرّاب «الانقلاب» لا يكفّ: ماضون في التشريع

سرّبت «القناة 12» الإسرائيلية لقطة شاشة من هاتف وزير القضاء الإسرائيلي، وعرّاب «الانقلاب القضائي»، ياريف ليفين، لما يبدو أنها محادثة عبر تطبيق «واتسآب» مع أحد داعميه، كتب فيها: «شكراً على كلّ الدعم. سأبذل جهدي من أجل العدل، ومن أجل تمرير الإصلاحات في الدورة المقبلة». وأضاف: «سننظّم تظاهرات في كلّ أنحاء البلاد، وليروا (المعسكر المعارض) ما الذي ترغب به الغالبية الإسرائيلية. ونأمل حينها أن يكفّ أولئك الذين أضرّوا بنا من الداخل عن فعل ذلك».

وأتى هذا التسريب غداة انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات بين الائتلاف الحكومي وأحزاب معسكر المعارضة، برعاية رئيس الكيان يتسحاق هرتسوغ، بغية التوصل إلى تسوية بشأن مخطّط «الإصلاحات القضائية» الذي أعلن نتنياهو تجميده (مدّة شهر). وشارك في المحادثات التي انطلقت ليل الثلاثاء - الأربعاء، ممثّلون عن كتل الائتلاف، وآخرون عن حزب «هناك مستقبل» الذي يرأسه يائير لبيد، وحزب «المعسكر الوطني» الذي يتزعّمه بيني غانتس. وطبقاً لديوان الرئيس الإسرائيلي، فإن «الاجتماع الذي استمرّ ساعة ونصف ساعة أُجريت خلاله محادثات في أجواء جيّدة». وأعلن أكبر أحزاب المعارضة («هناك مستقبل»)، من جهته، مطالبته خلال الجلسة بـ«سحب قانون أساس: القضاء، والهادف إلى تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، من سكرتارية الكنيست، بعدما أودعه الائتلاف فيها في وقت سابق (قبل بدء المحادثات)». ورأى، في بيان، أن سحب القانون قد يمهّد لمحادثات «سلسة»، وأن على التفاهمات التي سيتمّ التوصل إليها أن «تعكس الإجماع الإسرائيلي»، مشدّداً على أهمية أن تحظى «جميع المبادئ (التي سيتمّ التوصّل إليها) بتأييد على نطاق واسع من قِبَل ممثلي الجمهور». وتقاطعت مطالب «هناك مستقبل» مع مطالب «المعسكر الوطني»، الذي حدّد فريقه التفاوضي «المبادئ الأساسية للتفاوض، وتشمل عدم تسييس الجهاز القضائي؛ وتضمين بنود لخدمة المواطن؛ وعدم إدراج فصول منفصلة لسنّها لاحقاً»، منبّهاً إلى أهمية «التوصّل إلى اتفاقيات واسعة من شأنها تحويل الأزمة إلى فرصة تاريخية تخدم شعب إسرائيل وتمنع حرباً أهلية».

مأزق في القبيلة: «قدس الأقداس» لا يلمّ يهود أميركا

ملاك حمود

جُلّ الأسئلة «الكبرى» التي بدأت تُطرح على نطاق واسع، في عام 2016، إبّان عهد إدارة باراك أوباما، حول «المأزق» الذي تسير نحوه العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، أو الذي هي في خضمّه، إمّا أنه جرى تجاهلها بسبب ما اعتُبر في ذلك الحين «تضخيماً متعمّداً» لا يُفسد «الصُّحبة» المستديمة، أو بداعي «غياب الكيمياء» بين زعيمَي البلدَين، أوباما ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وخلافاتهما التي ستتلاشى مع تسلّم إدارة دونالد ترامب، السلطة، واشتغالها على مسايرة الحليف الإسرائيلي، كما لم تفعل إدارةٌ من قبلها. ومع طيّ أحد فصولها، عادت الأزمة لتتولّد، ولكن هذه المرّة بصورة غير معهودة، مع خروج الانتقادات الأميركية لإسرائيل إلى دائرة العلن، واستتباعاً انزعاج الأخيرة من المساس بـ«سيادتها»، ومحاولتها إفهام الأميركيين أن «إسرائيل دولة مستقلّة، وليست نجمة أخرى في علم أميركا»، كما عبّر وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير.

«يحبّ الإسرائيليون أن يذكّروا أصدقاءهم الأميركيين بأن التاريخ في الشرق الأوسط يُقاس بآلاف السنين والقرون والعقود، وليس فقط بالسنوات والأشهر. وفقاً لهذا المعيار، فإن التحالف الأميركي - الإسرائيلي لا يعدو كونه صورة خاطفة. واعتباره أمراً مسلّماً به، مع تجاهل بعض الاتّجاهات المشؤومة، سيسمح له بالتلاشي». في نظر دوف واكسمان، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية والدراسات الإسرائيلية في جامعة «نورث إيسترن»، الذي أورد ما تقدّم في كتابه الصادر في عام 2016، بعنوان «مأزق في القبيلة: نزاع اليهود الأميركيين حول إسرائيل»: «ولّى زمن الدعم المطلق لإسرائيل». يرتكز بحث واكسمان على طبيعة موقف اليهود الأميركيين المنقسمين في ما بينهم حيال دعم إسرائيل، والذي «لم يَعُد من المسلّمات». وتساهم الاتجاهات الديموغرافية والسياسية والثقافية في كلّ من واشنطن وتل أبيب، في تغيير هذه العلاقة، كما يرد في كتاب دانا إلين وستيفن سيمون، «طرقنا المنفصلة: الكفاح من أجل مستقبل التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل»، الصادر في الفترة نفسها. حذّر الباحثان، في ذلك الوقت، من أن «التوتّرات بين أوباما ونتنياهو، ليست سوى أعراض لمشاكل أساسيّة أكثر خطورة، تُنذر بأزمة حقيقية في المستقبل»، وتطرّقا خصوصاً إلى تطوّر الموقف الأميركي من إسرائيل، والتحوّلات الإسرائيليين، «الحريديم»، بوتيرة أسرع من أيّ شريحة مجتمعيّة أخرى، إذ من المتوقّع أن يرتفع من 11% في عام 2016، إلى ما يقرب من 20% بحلول عام 2030. وفي الموازاة، تزدهر أعداد المستوطنين الإسرائيليين، بعدما زاد عدد الذين يعيشون في المستوطنات، بين عامَي 1991 و2012، بنسبة 240%، أسرع بأربعة أضعاف من النموّ الإجمالي لمجموع الإسرائيليين. على أن الاتّجاهات في الولايات المتحدة مقلقة بنفس القدْر، وفق آلين وسيمون؛ فاحتضان إسرائيل بين الليبراليين الأميركيين بدأ يتلاشى بعد «أربعة أجيال من التزاوج المختلط، والذي أضعف كلاً من الهويّة اليهودية، والتعلّق العميق الذي شعر به الكثير من اليهود تجاه إسرائيل منذ إنشائها». لم يَعُد الأميركيون الأصغر سناً، وبالأخصّ الديموقراطيون الليبراليون بينهم، يدعمون السياسات الإسرائيلية، كما كانت عليه الحال في ما مضى. لكن، ولبعض الوقت، وازن «خيبة الأمل الليبرالية»، واقعُ أن إسرائيل تُعدّ «أصلاً استراتيجياً»، وخاصّة بين نُخب اليمين الأميركي. ويخلص الباحثان إلى القول إنه إذا لم يتمّ تدارك العلاقة، فسينتهي الأمر بإسرائيل والولايات المتحدة بوصفهما «زوجين مختلَين في زواج بلا حبّ».

> مثّلت الفترة الممتدّة بين عامَي 1967 و1977 «العصر الذهبي» بالنسبة إلى دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل

مثّلت الفترة الممتدّة بين عامَي 1967 و1977 «العصر الذهبي» بالنسبة إلى دعم اليهود الأميركيين لإسرائيل، وفق ما يتتبّع واكسمان تطوّر هذه العلاقة. وهو الوقت الذي نظر فيه هذا الطيف الكبير إلى الدولة العبرية، على حدّ تعبير المؤرّخ ستيفن روزنتال، على أنها «موضوع تبجيل علماني». ومنذ ذلك الحين، وخصوصاً على امتداد العقدَين الماضيَين، أدّت التغييرات السياسية والثقافية في كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة إلى تقسيم اليهود الأميركيين، ليصبح دعْم إسرائيل، الذي كان يوماً ما مصدراً للوحدة في المجتمع، محرّكاً للخلاف. على أنه لا ينبغي المبالغة في التمنّي، ولا سيما أن «إيباك» لا يزال، إلى حدٍّ بعيد، اللوبي الأكبر والأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة ولدى اليهود الأميركيين.

الحديث عن أزمة في العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، وعلى قدْر ما يحمل من تمنّيات، لم يَعد منذ وقت ليس بقليل، مستغرَباً، وليس مرتبطاً، بحال من الأحوال، فقط، بمأزق التشريعات الحكومية الأخيرة، والتي جرى تجميدها مؤقّتاً لتسكيت المخاوف المُعبَّر عنها في الداخل الإسرائيلي، كما في الخارج. ومن سمات اجتماع الحليفتَين أنه «لا توجد أمّة مثلنا، باستثناء إسرائيل»، والمقصود بقول الرئيس الأميركي الأسبق، رونالد ريغان، هذا، أنهما تتشابهان إلى حدّ الالتحام. لكن ما ظُنَّ أنه «حبّ مطلق» لا يتبدّل بتبدُّل الظروف، لم يَعُد كذلك. ففكرة أن «إسرائيل بحاجة إلى مساعدة أميركية لتأمين وجودها، وأن البلدين يشتركان في مجموعة من المبادئ الديموقراطية لم يَعُد منطقياً»، على حدّ تعبير ستيفن كوك في مجلّة «فورين بوليسي». وفي سياق ما حُكي عن ضرورة إصلاح العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، يرى روبرت بلاكويل المسؤول الكبير السابق في إدارة بوش، وفيليب غوردن، الذي عمل في إدارة أوباما، أن العلاقات في خطر، بسبب جملة عوامل؛ من بينها التحوّلات المهمّة في السياسات في شأن قضايا الشرق الأوسط، وكذلك التغيُّر الديموغرافي، وتغيُّر السياسات داخل الولايات المتحدة وإسرائيل على السواء، ما أدّى إلى تباعد الدولتَين. ويدعو المسؤولان السابقان، في هذا الإطار، إلى بذْل «جهد مدروس ومتواصل يقوم به صانعو السياسات وقادة الرأي في البلدَين» لإصلاح العلاقات وتجنّب الانقسامات التي «لا ينبغي أن يريدها أحد يهتمّ بأمن إسرائيل أو بقيَم أميركا ومصالحها في الشرق الأوسط». ويرى الباحثان أنه «لأسباب استراتيجية، وتاريخية، وأخلاقية يتعيّن على الحكومتَين بذْل كلّ ما في وسعهما لإعادة صياغة وإحياء الشراكة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية». وفي هذا الجانب أيضاً، بحثُ نمرود غورين، ويوناتان توفال، في «معهد الشرق الأوسط»، إدارة بايدن، على «إنشاء رابط مباشر بين ديموقراطية إسرائيل والعلاقة الخاصة بين الجانبَين»، إذ لا تكفي الإشارة، كما ورد في اتصال بايدن - نتنياهو، إلى أن «القيم الديموقراطية كانت دائماً، ويجب أن تظلّ، سِمة مميّزة للعلاقة بين واشنطن وتل أبيب». ولا يقلّ أهمّيّة عن ذلك، وفق الكاتبَين، التأكيد أن «العلاقة ستعاني في غياب تلك القيم الديموقراطية. ولهذه الغاية، يجب أن تُحدَّد الخطوط الحمر المتعلّقة بالرفاهية الديموقراطية لإسرائيل، وأن توضَح العواقب المترتّبة على تجاوزها. وغنيّ عن القول، يجب أن تكون واشنطن مستعدّة لتنفيذ العواقب في كلّ مرّة يتمّ فيها تجاوُز خطّ أحمر». وفي غضون ذلك، «يجب على الإدارة أن تواصل تأجيل دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض»، وأن «تعلن أنها لن تجري أيّ أعمال مع أعضاء الحكومة اليمينية المتطرّفة»، وأن «تضع أيضاً قيوداً على التمويل الأميركي العام والخاص للمنظّمات الإسرائيلية التي تعزّز أجندات التفوّق اليهودي والعنصرية والفاشية، وتصنّف أولئك الذين يتبنّون العنف على أنهم منظّمات إرهابية».

هل العلاقة الأميركية الإسرائيلية في مأزق حقيقي، أم أنّ ما يجري ليس إلّا جولة أخرى من نزاع عائلي طويل الأمد؟ توضّح عاماً بعد آخر، أن الظروف التي حافظت على العلاقات في الماضي، تتغيّر، على رغم أن الجانبَين لا يزالان يشتركان في تحالف يصعب فكّ أحجيته.

(أ ف ب)

الحدث

الاجتماع الرباعيّ يلتئم أخيراً

أنقرة - دمشق: مفاوضات التفاصيل الدقيقة

يجتمع نواب وزراء خارجية سوريا وتركيا وإيران وروسيا، في موسكو الثلاثاء المقبل، لمناقشة خطوات التطبيع بين أنقرة ودمشق، والتي يُراد لها أن تتقدّم وفق مبدأ «المنفعة للجميع». إذ لا تزال تركيا تسعى للتخلّص من عبء اللاجئين السوريين وتأمين حدودها الجنوبية، بينما ينصبّ اهتمام سوريا على إخراج القوّات التركية من شمال البلاد، وضبط الإيقاع السياسي مع الجارة التي قادت طيلة العقد الماضي جبهة القتال ضدّ حكومة دمشق، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى تتعلّق بالأمنَين المائي والغذائي

علاء حلبي

بعد اتّصالات مكثّفة أجرتها كلّ من طهران وموسكو، نجحت هذه المساعي، أخيراً، في تقرير عقد اجتماع على المستوى الدبلوماسي بين دمشق وأنقرة، سيعقب اجتماعات عدّة على المستوى الأمني والعسكري. اجتماعاتٌ رفضت بعدها دمشق الانخراط في النقاش على المستوى الدبلوماسي، قبل وضع جدول أعمال واضح يتعلّق بالانسحاب التركي من الأراضي السورية، فيما حاولت أنقرة تجاوزَ هذه النقطة عبر الإصرار على عقد لقاء سياسي من «دون شروط مسبقة». وأدّى ذلك إلى عودة نائب وزير الخارجية التركي، بوراك أكجابار، إلى بلاده في انتظار التوافق على هكذا لقاء، بعدما كان قد سافر إلى العاصمة الروسية قبل نحو أسبوعَين، بالتزامن مع زيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، لها ولقائه الرئيس فلاديمير بوتين.

وفي أعقاب اجتماعه مع بوتين، خرج الأسد، حينها، بتصريحات واضحة، أكد خلالها أن دمشق لن تنخرط في أيّ اجتماع مع أنقرة «لا يكون هدفه أو نتيجته خروج القوات التركية غير الشرعية من البلاد»، مستهجناً تصريحات وزير الدفاع التركي الذي يقول إن قوّات بلاده الموجودة في سوريا ليست احتلالاً، محمّلاً تركيا مسؤولية الانفلات الأمني الذي تشهده الحدود الشمالية، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول مستقبل عملية التطبيع المدفوعة من قِبَل روسيا وإيران، وسط تكهّنات باحتمال انهيار المفاوضات. إلّا أن مصادر مطّلعة قلّلت، في حديث سابق إلى «الأخبار»، من حظوظ هذا الاحتمال، مؤكدة أن تركيا درست بجدّية الموقف السوري المتشدّد، وبدأت تبحث سبل سحب قواتها من سوريا في المرحلة المقبلة، وفق جدول زمني واضح، بغضّ النظر عن نتيجة الانتخابات الرئاسية التي تخوضها تركيا في شهر أيار المقبل، على أن تلعب كلّ من موسكو وطهران في ذلك دور الضامن.

لا تزال تركيا تسعى للتخلص من عبء اللاجئين السوريين وتأمين حدودها الجنوبية (أ ف ب)

وأمام هذه المعطيات، يمكن النظر إلى الاجتماع الرباعي المنتظر على أنه خطوة أولى على طريق طويل، في ظلّ التشعّبات العديدة للدور التركي في الحرب السورية، وتباين وجهات النظر حول سبل حلحلتها، بالتوازي مع استمرار الطرح التركي للجانب الاقتصادي كأولوية يمكن أن تعود بالفائدة على الجميع. وفي هذا الإطار، تدور الأفكار التركية حول فتح المعابر الرسمية مع سوريا وإعادة تفعيل خطوط الترانزيت، وبشكل خاص معبر باب الهوى، بما يترتّب عليه من فتح طريق «M4» (حلب – اللاذقية) المقطوع في ريف إدلب. وكانت عملت القوات التركية، قبل وقوع زلزال السادس من شباط، على ترتيب المشهد الميداني تمهيداً لتشريع الطريق، بالتوازي مع دراسة سبل تنشيط المعبر الذي تسيطر عليه «هيئة تحرير الشام»، في وقت سعت فيه الأخيرة التي يقودها رجل «القاعدة» السابق، أبو محمد الجولاني، إلى توسيع دائرة سيطرتها، والتوغّل في ريف حلب الشمالي، كنقطة ارتكاز خلفية تؤمّن حضورها في المشهد السوري، حتى في حال خروج إدلب عن سيطرتها، تبعاً لتطوّرات التوافقات السورية – التركية.

هذه التعقيدات تبرّر جدول الأعمال المتشعّب الذي تمّ طرحه للاجتماع الرباعي في موسكو يومَي 3 و4 نيسان، إذ ستُجري الوفود في اليوم الأوّل اجتماعات جانبية ثنائية للتوافق على أجندة محدّدة تتمّ مناقشتها في اليوم التالي، ومن المنتظر أن تتضمّن إلى جانب قضية الوجود التركي، سبل تأمين الحدود التي تسيطر على جزء منها «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) المدعومة أميركياً، والتي تتّهمها أنقرة بأنها امتداد لحزب «العمّال الكردستاني» المصنّف على لوائح الإرهاب التركية، بالإضافة إلى مسألة الأمن المائي في ظلّ العبث التركي المستمرّ بتدفّق مياه نهر الفرات، والذي أدّى إلى موجات جفاف الحقت أذى كبيراً بالقطاع الزراعي. ومن المقرّر أن تتبع هذا الاجتماع سلسلة لقاءات أمنية وعسكرية، سورية – تركية، بحضور إيراني وروسي.

وبالتوازي مع إعادة تنشيط العملية السورية - التركية، والتي تتزامن مع انفتاح عربي مستمرّ على دمشق انضمّت إلى ركبه أخيراً الرياض بشكل رسمي عبر إعلانها بدء العمل على إعادة الخدمات القنصلية، كخطوة أولى على طريق التطبيع بين البلدَين، تُواصل الولايات المتحدة تصعيدها السياسي في وجه هذا الانفتاح، وخصوصاً أنه يأتي كنتيجة مباشرة للجهود الروسية لحلّ الأزمة السورية. وفي آخر حلقات هذا التصعيد، جاء إصدار حزمة جديدة من العقوبات تحت مسمّى «قانون الكبتاغون»، وتكثيف الحديث عن توسيع دائرة «قانون قيصر» ليشمل الدول التي تسعى للتطبيع مع الحكومة السورية، والإصرار على إبقاء القوّات الأميركية في سوريا أيّاً كانت المخاطر المحدقة بهذا الوجود، بعد الاستهداف الذي طاول قواعد واشنطن قبل أيام، وأدّى إلى مقتل وإصابة عدد من الجنود الأميركيين. وفي الوقت نفسه، تتابع الدوحة لعِب دورها كرأس حربة ضدّ دمشق، على الرغم من خسارتها حليفتها الرئيسة في الملفّ السوري (أنقرة)، حيث تزداد مساحة التباين في وجهات النظر والمصالح بينهما مع مرور الوقت.

> **يمكن النظر إلى الاجتماع الرباعي المنتظر على أنه خطوة أولى على طريق طويل**

مقالة

واشنطن المتوتّرة وخيار «إعاقة الاستقرار»

وليد شرارة

مشهد المصالحات وعمليات التقارب في الإقليم برعاية صينية بين السعودية وإيران، أو روسية بين سوريا وتركيا، يثير توتّراً كبيراً في واشنطن. فنجاح مساعي «المنافسين الاستراتيجيين» في المساهمة في خلق الظروف الملائمة للاستقرار، سينعكس تعزيزاً لدورهما السياسي ونفوذهما في المنطقة على حساب الدور والنفوذ الأميركيَين. ومن منظور أشمل، فإن حجّة «الحفاظ على الاستقرار» كانت من بين أبرز المسوّغات لحمل قسم معتبر من دول العالم والمنطقة على التسليم بالهيمنة الإمبراطورية الأميركية باعتبارها «أهون الشرور». تمكُّن بكين وموسكو من تقديم نموذج لـ«استقرار من دون هيمنة»، مستند إلى تفاهمات جدّية بين دول الإقليم، برعاية محايدة منهما، سيزيد من إضعاف مشروعية النموذج الإمبراطوري الأميركي للاستقرار المشار إليه.

بعد التطبيع بين الرياض وطهران في بكين، تساءل العديد من المراقبين عن كيفية ردّ واشنطن على هذا التطوّر الشديد السلبية بالنسبة لها. وذهب البعض إلى حدّ الافتراض بأنها قد تحاول الدفع لاغتيال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، كما سبق أن فعلت مع الملك فيصل بن عبد العزيز بعد استخدامه سلاح النفط في 1973، أو التشجيع على انقلاب عليه عقاباً له على عدم الالتزام بأجندتها الاستراتيجية الدولية والإقليمية. وبمعزل عمّا قد تحيكه الإدارة الأميركية في الخفاء، وما بقدرتها أن تفعله في ظلّ موازين القوى العالمية المستجدة، فإن الأكيد هو أنه لم يكن باستطاعتها، على المستوى الشكلي على الأقلّ، ومعها بقية عواصم الغرب، سوى الترحيب بالإنجاز الصيني. غير أن الأمر يختلف بالنسبة لما يجري من انفتاح عربي على سوريا، ومن رعاية روسية لتقارب تركي - سوري. لا تتورّع إدارة بايدن عن المعارضة العلنية لهذه المسارات بذريعة «رفض التطبيع مع نظام الأسد»؛ والشروع بتصعيد ميداني عبر غاراتها الأخيرة في الشرق السوري، يندرج في إطار محاولات لتخريبها.

سبق للمفكر الأميركي نعوم تشومسكي أن خصّص كتاباً للسياسة الأميركية حيال بلدان الجنوب صدر في أواخر الثمانينيات بعنوان «إعاقة الديموقراطية» (Deterring Democracy)، اعتبر فيه أن أولوية واشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في هذا الجزء من المعمورة كانت منع وصول حكومات منتخبة إلى السلطة. فعلى عكس ادعاءاتها الدفاع عن الديموقراطية في مواجهة «الشمولية»، هي رأت في وصول مثل هذه الحكومات، الممثّلة لتطلعات شعوبها إلى الاستقلال والسيطرة على مواردها الوطنية لتوظيفها في عمليات التنمية وإعادة توزيع الثروة بعدالة أكبر، تهديداً مباشراً لمصالحها، فعملت على الإطاحة بها، حيث استطاعت ذلك، من خلال الانقلابات العسكرية. هذا ما تمّ في غواتيمالا في أواخر الأربعينيات، وفي إيران في بداية الخمسينيات، وفي الكونغو وإندونيسيا وتشيلي والأرجنتين والأورغواي والإكوادور وغيرها من بلدان الجنوب. تغيّرت موازين القوى في عالم اليوم، وفشلت معظم الانقلابات التي هندستها واشنطن خلال تنفيذها، كما حدث في فنزويلا، أو بعد حين، كما جرى في بوليفيا، أو في البرازيل، مع هزيمة بولسونارو، وعودة لولا إلى السلطة. لكن الولايات المتحدة ما زالت قادرة على التخريب، وإشعال الحرائق، لـ«إعاقة الاستقرار» في منطقتنا هذه المرّة، والحؤول دون ما قد يفسحه من مجال لتعزيز التعاون بين دولها وبين الصين وروسيا.

> **حجّة «الحفاظ على الاستقرار» كانت من بين أبرز المسوّغات لحمل قسم معتبر من دول العالم والمنطقة على التسليم بالهيمنة الأميركية**

في مقال بعنوان «واشنطن تهزّ المرجل السوري» على مدونته «إنديان بونش لاين»، أعرب الديبلوماسي الهندي السابق، والخبير المخضرم بالشؤون الدولية، م.ك. بدراكومار، عن اعتقاده بأن أحد التفسيرات المحتملة للتصعيد العسكري الأميركي في شرق سوريا هو افتعال مجابهة مع إيران وحلفائها في هذا البلد ضمن مخطّط يهدف إلى تخريب مسارات المصالحة والتقارب التي يشهدها الإقليم. يقول بدراكومار: «النوايا الأميركية الفعلية قد تكون الصدام مع إيران على الأراضي السورية، وهو ما تشجّع عليه إسرائيل أيضاً. والاستفادة من تورّط روسيا في أوكرانيا. المحور الروسي - الإيراني يزعج واشنطن كثيراً. ما يؤرّق الأخيرة هو احتمال أن يفضي تثبيت الاستقرار في سوريا، بعد تطبيع العلاقات بين رئيسها وبين البلدان العربية وتركيا، إلى تسوية سياسية نهائية فيها تهمّش الغرب الجماعي». يكرّر المسؤولون الأميركيون في الآونة الأخيرة رفضهم لأيّ انفتاح من دول المنطقة على سوريا، كما فعل فيدانت باتل، نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية، إثر زيارة الرئيس السوري للإمارات. أكد باتل أن «موقف الولايات المتحدة ضدّ التطبيع لم يتغيّر. لن تطبّع ولا نشجع الآخرين على التطبيع مع الأسد، في غياب تقدّم حقيقي ودائم نحو حلّ سياسي يتماشى مع القرار 2254».

ظنّت إدارة بايدن أن استمرار سياسة العقوبات وحرمان الدولة السورية من مواردها، سيقود إلى إضعافها لأقصى الحدود، وربما التسبّب بانهيارها، غير أن المتغيّرات الدولية والإقليمية، وما يترتّب عليها بالنسبة لسوريا، سيمنع تحقّق مثل هذا السيناريو. هي تلجأ اليوم إلى التوتير علّه يؤدّي إلى عرقلة مسار التطبيع، لكن سقف مثل هذا الخيار غير واضح. ماذا لو قرّرت أطراف المقاومة السورية والعراقية رفع مستوى المواجهة مع قواتها الموجودة في البلدَين؟ هل ستتراجع دول المنطقة عن خياراتها حيال سوريا وإيران نتيجة لشنّ الطيران الأميركي غارات على مواقع لمنظّمات شعبية في الأولى؟ في الحقيقة، فإن ما أظهرته التطورات حتى الآن هو أن الدول العربية التي غيّرت مقاربتها للأوضاع في سوريا قامت بذلك بعد مراجعة لسياساتها السابقة، التي أخفقت في تحقيق أهدافها، وبعد تقدير للموقف على الصعيدَين الدولي والإقليمي، أوصلاها إلى قناعة بضرورة تغيير موقفها. من غير المرجّح أن تقوى بعض عمليات عرض العضلات الأميركية في حمل تلك الدول على التراجع عن خياراتها الراهنة تجاه سوريا وإيران.

تقرير

فعّاليات على امتداد فلسطين:

ويبقى للأرض يومها

تتزامن الذكرى الـ47 لـ«يوم الأرض» مع شعار إسرائيلي غير مسبوق، سواء على مستوى المشاريع الاستيطانية، أو المجازر التي ينفّذها جيش العدو في المخيّمات والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلّة. وفي تقرير أصدره «المركز الفلسطيني للإحصاء» بمناسبة الذكرى، تَبيّن أن العام الماضي شهد زيادة كبيرة في وتيرة بناء المستعمرات؛ إذ صادقت سلطات الاحتلال على نحو 83 مخطّطاً لبناء أكثر من 22 ألف وحدة في جميع أنحاء الضفة والقدس. ووفقاً للتقرير، فإن إسرائيل تسيطر على نحو 85% من مساحة فلسطين التاريخية، كما تستحوذ 76% من مساحة الأراضي المصنّفة «ج» في الضفة.

وعشيّة «يوم الأرض»، دعا الحراك الشبابي في فلسطين إلى إشعال نقاط المواجهة في نقاط التماس كافة في الضفة والقدس والداخل المحتلّ، فيما أعلنت فصائل المقاومة وعدد من الهيئات الوطنية والأهلية الخميس والجمعة يومَي غضب شعبي في وجه الاحتلال والمستوطنين. وحضّت «لجنة المتابعة العليا» في الداخل، بدورها، الجماهير على المشاركة في مسيرة مركزية من المقرّر أن تنطلق من شارع الشهداء في سخنين، وذلك عند الساعة الثالثة عصراً، وصولاً إلى النصب التذكاري. وفي قطاع غزة، أعلنت أحزاب ومؤسّسات حكومية وأهلية تنظيم عدد من الفعاليات الجماهيرية والفنّية والتراثية، بينما دعت «فصائل العمل الوطني والإسلامي» في القطاع إلى المشاركة في «الحشد الجماهيري المهيب» الذي سيقام ظهر اليوم على أرض مخيم العودة (ملكة) على الحدود الشرقية لغزة، من ضمن برنامج شامل لإحياء الذكرى أعدّته فصائل المقاومة بحسب القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، أحمد المدلل. وكان المجلس التشريعي الفلسطيني عقد، أمس، جلسة خاصة في مخيم ملكة لمناقشة تقرير اللجنة السياسية، في وقت نظّمت فيه وزارة التربية والتعليم في غزة مسيراً كشفياً مركزياً تحت عنوان «هنا باقون». كذلك، أعلنت وزارة الداخلية في القطاع تنظيم فعالية لإحياء «يوم الأرض» بحضور مدير الشرطة ولفيف من أبناء الشهداء في مقرّ موقع الجوازات، بينما نوت وزارة الزراعة الفلسطينية إقامة فعالية مماثلة في منطقة جحر الديك. أيضاً، قرّرت وزارة الحكم المحلّي جملة من الفعاليات تحت شعار «أرضنا هويّتنا»، في حين دعت «الهيئة العامة للشباب والثقافة» إلى المشاركة في احتفال «متجذّرون في أرضنا كأشجار الزيتون»، والذي سيتضمّن فقرات فنية وعروض دبكة شعبية و«اسكتش» مسرحياً يحاكي التمسّك بالأرض.

وعلى صعيد الفعاليات الأهلية، أعلنت «الحملة الأهلية لإحياء الذكرى الـ75 للنكبة» والتابعة لـ«المركز الفلسطيني للحوار الثقافي»، ودائرة شؤون اللاجئين في «منظّمة التحرير الفلسطينية»، عقْد اللقاء الافتتاحي لفعاليات النكبة، وذلك «على شرف ذكرى يوم الأرض الخالد»، بينما تُنظّم «جمعية الثقافة والفكر الحرّ» وقفة شبابية سيشكّل فيها المتظاهرون خريطة فلسطين بأجسادهم. وكانت وزارة شؤون المرأة ونقابة المهندسين الزراعيّتان ودائرة شؤون اللاجئين نظّمت، يوم الثلاثاء الماضي، فعالية لإحياء «يوم الأرض»، تضمّنت غرس أشجار الزيتون.

الجدير ذكرُه أن الفلسطينيين يحيون في 30 من آذار من كلّ عام ذكرى «يوم الأرض»، الذي تعود أحداثه إلى عام 1976، حينما أعلنت حكومة الاحتلال إطلاق خطّة حملت اسم «تطوير الجليل»، تسبّبت بتهويد 21 ألف دونم من أراضٍ تعود ملكيّتها إلى الفلسطينيين في بلدات سخنين وعرابة ودير حنّا وعرب السواعد، واندلعت على إثرها احتجاجات شاملة في مدن الداخل المحتلّ كافة، تَسبّب قمعها باستشهاد 6 فلسطينيين.

(الأخبار)

> **دعا الحراك الشبابي في فلسطين إلى إشعال المواجهة في نقاط التماس**

(أ ف ب)

تقرير

واشنطن تُجدّد استفزازاتها لبكين: استضافة «عابرة» لرئيسة تايوان

(أ ف ب)

ريم هاني

لم تكن «بروفة الحرب» التي تلت زيارة نانسي بيلوسي الصيف الماضي إلى تايبيه، كافية لمنع رئيسة تايوان من الإعلان أخيراً عن نيّتها زيارة الولايات المتّحدة، خلال رحلة خارجية لها إلى أميركا الوسطى. ويبدو أن المخاطرة مدفوعة هذه المرّة بمخاوف من جهة تايوان التي تخسر «حلفاءها» تباعاً، وتجد نفسها مضطرّة إلى التقرّب أكثر من الولايات المتّحدة التي لم تعُد تبريراتها إزاء استفزازات كهذه تجد آذاناً صاغية لدى بكين.

في آب الماضي، عقب زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي إلى تايوان، أطلقت الصين أكبر مناورات عسكرية لها تاريخياً في محيط الجزيرة، وسط مخاوف من أن الزيارة قد تؤدّي إلى عواقب «غير محدّدة»، وانجرار النزاع بين بكين وواشنطن إلى مستويات غير مسبوقة. واليوم، يجد العالم نفسه مجدداً أمام سيناريو من هذا النوع، عقب إعلان رئيسة تايوان، تساي إنغ-وين، نيّتها زيارة الولايات المتّحدة، حيث ستتوقّف في نيويورك قبل استكمال رحلتها إلى غواتيمالا وبيليز لـ«شدّ الأواصر معهما»، وهما اثنتان من الدول المتبقّية التي تعترف بعلاقات ديبلوماسية مع الجزيرة حول العالم، بعد إعلان هندوراس هذا الشهر فكّ الروابط معها لإنشاء علاقات مع بكين، ما خفّض حصيلة الدول التي تربطها أواصر ديبلوماسية بتايبيه إلى 13 دولة فقط. وفي حين ستزور تساي لوس أنجليس في طريق عودتها، فاقمت الأنباء عن لقاء محتمل سيجمعها برئيس مجلس النواب الأميركي الحالي، كيفن ماكارثي، في كاليفورنيا، غضب بكين، التي أكّدت أنّها ستتّخذ «تدابير حازمة» في حال حصولها.

> منذ تولّي تساي الرئاسة عام 2016، بلغ عدد الدول التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع تايوان، واعترفت بالعلاقات مع الصين حصراً، تسع دول

السردية الأميركية المعتادة

تُدرك واشنطن أن زيارة كهذه قد تدفع ببكين مجدّداً إلى إطلاق مناورات واسعة حول الجزيرة، في وقت يوحي المشهد في مضيق تايوان بأن الصين وتايوان والولايات المتحدة تعدّ جيوشها لصراع محتمل مقبل، في خضمّ تحذيرات مستمرّة، ومن بينها التحذير الذي جاء على لسان رئيس «برنامج المحيطين الهندي والهادئ» في مؤسسة «صندوق مارشال الألماني»، في حديث إلى صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، من «انفجار الوضع في وجه الجميع»، في حال لم يتمّ التعامل مع هبوط تساي في الولايات المتّحدة «بحذر».

ومرّة جديدة، تمسّك المسؤولون الأميركيون بسرديتهم المعتادة حول مثل هذه الزيارات المستفزّة، إذ نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول في الإدارة الأميركية قوله إن «الولايات المتحدة تعارض أيّ تغييرات أحادية الجانب للوضع الراهن من قبل أيّ طرف»، وإن واشنطن «لا تدعم استقلال تايوان، وتتطلّع إلى حلّ الخلافات عبر المضيق بالوسائل السلمية». كما برّرت وزارة الخارجية الأميركية مجدّداً هذه الزيارة بأنّها تندرج في إطار «محطّات التوقف»، وهي التسمية الرسمية لبعض الجولات وفق اللغة الديبلوماسية الدقيقة الهادفة إلى الحفاظ على التوازن بين الولايات المتحدة والصين وتايوان، والتي يقول مسؤولون في إدارة بايدن، في إطارها، إن الرؤساء التايوانيين أجروا العشرات من تلك الجولات على مرّ السنين، من بينها ما قامت به تساي بذاتها، ولم يقابَل، على حدّ تعبيرهم، بـ«معارضة صينية تُذكر».

«برميل بارود»

بيد أن التقليل من أهمية هذه الزيارة لم يكف للتخفيف من حدّة غضب بكين وتصعيد خطابها في وجه واشنطن وحليفتها. إذ نقلت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية عن المتحدثة باسم «مكتب الشؤون التايوانية» في بكين قولها إنه في حال حصول لقاء بين تساي ومكارثي، فسيكون ذلك بمثابة استفزاز ينتهك بشكل خطير مبدأ «الصين الواحدة»، ويقوّض سيادة الصين وسلامة أراضيها، ويضرّ بالسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان، مشيرةً إلى أن بكين ستتّخذ «تدابير حازمة للرد». كما ترى الصين أن عبور تساي عبر الولايات المتحدة هو في جوهره عمل استفزازي، «يندرج ضمن المساعي لاستقلال الجزيرة بالاعتماد على واشنطن»، والبحث عن فرص للترويج لفكرة انفصال تايوان على صعيد المجتمع الدولي، ومحاولة استجلاب الدعم من القوات المناهضة للصين في الولايات المتحدة، حائّةً واشنطن على الامتناع عن ترتيب مثل هذه الزيارات أو أيّ لقاءات مع أيّ مسؤول أميركي. ولفت المكتب إلى أن الجو العام لدى غالبية سكان الجزيرة يعكس شكوكهم حول أن واشنطن تستعملهم كـ«ورقة»، ومخاوفهم ممّا سيحصل مستقبلاً، معتبراً أنه إذا كان الحزب الحاكم في تايوان «يحبّ تايوان حقاً، فلن يمنح للسياسيين الأميركيين شرف تدمير الجزيرة، ويهدر الأموال التي يجمعها الشعب من عرق جبينه لشراء أسلحة من الولايات المتحدة بأسعار مرتفعة، بهدف تشجيع الانفصاليين»، وتحويل تايوان إلى «برميل بارود».

لم الإصرار على الزيارة؟

قبل مغادرتها، أكدت تساي للصحافيين في المطار أن «الضغط الخارجي لن ينال من عزيمتها»، مضيفةً أنها لن ترضخ للتهديدات ولا تهدف إلى استفزاز أطراف أخرى. ويمكن فهم الإصرار على زيارة كهذه من خلال النظر سريعاً في تطوّر العلاقات بين تايبيه وحلفائها، وهم بمعظمهم من الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ وأميركا الوسطى. فمنذ تولّي تساي الرئاسة عام 2016، بلغ عدد الدول التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع تايوان، واعترفت بالعلاقات مع الصين حصراً، تسع دول، آخرها هندوراس، تزامناً مع ازدياد نفوذ بكين واستثماراتها في أميركا الوسطى بشكل كبير. وتُدرك الصين هذا الواقع جيداً؛ إذ يرى مثلاً الأستاذ المشارك في جامعة العلاقات الدولية في بكين، تشونغ هوتاو، في مقابلة مع وسائل إعلام حكومية، أن «نهاية العلاقات بين تايوان وهندوراس تكشف تراجع نفوذ واشنطن في أميركا اللاتينية، حيث تبرز الدول غير المستعدّة للسير خلف الولايات المتحدة».

كما يرى مراقبون أنه سيتمّ التعويض عن خسارة تايوان لعلاقاتها الرسمية مع دول أخرى من خلال تعميق علاقاتها «غير الرسمية»، في إشارة طبعاً إلى الولايات المتحدة، الحليف الأكبر للجزيرة ومزوّدها الرئيسي بالأسلحة، ما يبرّر مخاطرة تساي بالقيام بمثل هذه الزيارات في أوقات حرجة كهذه.

العالم العربي

بن زايد يعيّن ولده ولياً للعهد

قالت وكالة الأنباء الإماراتية، أمس، إن رئيس الدولة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، أصدر قراراً بتعيين الشيخ منصور بن زايد نائباً لرئيس الدولة، إلى جانب الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وأضاف البيان أن رئيس الدولة أصدر مرسوماً بتعيين الشيخ خالد بن محمد بن زايد ولياً للعهد بإمارة أبو ظبي. كما جرى تعيين الشيخ هزاع بن زايد والشيخ طحنون بن زايد نائبين لحاكم أبو ظبي.

الجيش الأميركي يعزّز مخزونه من الذخيرة

حذّر رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الأربعاء، من أنّه إذا اندلعت حرب بين الولايات المتّحدة وأيّ قوة كبرى أخرى في العالم فإنّ هذا النزاع سيستنفد مخزونات هائلة من الذخيرة، مشدّداً على وجوب الاستعداد لمثل هكذا سيناريو. وخلال جلسة استماع أمام «لجنة القوات المسلحة» في «مجلس الشيوخ»، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي، إنّ «الدرس الكبير المُستفاد من أوكرانيا، هو معدّلات الاستهلاك الهائلة للذخائر التقليدية في ما هو فعلياً حرب إقليمية محدودة». وأضاف: «إذا حصلت حرب في شبه الجزيرة الكورية، أو

حرب قوى عظمى بين الولايات المتحدة وروسيا أو بين الولايات المتحدة والصين، فستكون نسب الاستهلاك هذه استثنائية». وتابع: «أمامنا طريق طويل للتأكّد من أنّ (...) مخزوناتنا ستكون جاهزة لحالات الطوارئ الحقيقية».

البابا أُدخل المستشفى

أعلن «الفاتيكان» أنّ البابا فرنسيس البالغ من العمر 86 سنة، أُدخل المستشفى أمس، لإجراء فحوص مقرّرة مسبقاً، وتبيّن أنه مصاب بعدوى بالجهاز التنفّسي تستدعي بقاءه في المستشفى «لبضعة أيام». وقال مدير الإعلام في «الكرسي الرسولي»، ماتيو برونى، في بيان، إنّ «الفحوصات كشفت عن وجود عدوى بالجهاز التنفّسي (ليست إصابة بكوفيد-19) ستتطلّب بضعة أيام من العلاج الطبي في المستشفى».

اليمن

19 رمضان موعداً للتبادل
الأسرى على طريق الحرية

صنعاء - رشيد الحداد

إفساحاً في المجال أمام «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» لتنفيذ اتّفاق تبادل الأسرى الموقّع بين الأطراف اليمنيين في جنيف مطلع الشهر الحالي، والذي يشمل أسرى سعوديين وسودانيين، تراجعت صنعاء عن قرارها الصادر مطلع الأسبوع الجاري، بشأن تعليق كل الرحلات التابعة لأمم المتحدة ومنظماتها. كما بدأت، منذ الإثنين الماضي، بالترتيبات اللازمة لتنفيذ صفقة التبادل التي ستشمل 887 أسيراً من مختلف الأطراف، من بينهم 706 من أسرى صنعاء، التي تنظّم لهم استقبالاً رسمياً وشعبياً واسعاً، في مقابل إفراجها هي عن 181 أسيراً بينهم 16 سعودياً وثلاثة سودانيين، و162 من المقاتلين التابعين للحكومة الموالية لـ«التحالف».

وتأتي هذه الترتيبات بعدما جرى حسم الخطة التنفيذية والزمنية للتبادل، وحُدّدت آليته من قِبَل «الصليب الأحمر» والأطراف اليمنيين. وفي هذا الإطار، حدّد رئيس «لجنة الأسرى في صنعاء»، عبد القادر المرتضى، الـ19 من رمضان الجاري (11 نيسان) موعداً للتنفيذ، موضحاً أن هذه العملية ستتمّ على ثلاث مراحل خلال ثلاثة أيام، أوّلها من صنعاء إلى عدن، وثانيها من صنعاء إلى الرياض، وثالثها من صنعاء إلى مأرب. كذلك، أعلن رئيس وفد حكومة عدن، العميد يحيى كزمان، أن تطبيق الاتّفاق سيبدأ بتاريخ 11 نيسان المقبل، على أن يتولّى «الصليب الأحمر» نقْل الأسرى والاستلام والتسلّم.

ووفقاً لمصدرين حقوقيَين - أحدهما تابع لحكومة عدن - تحدّثا إلى «الأخبار»، فسيتمّ نقل وزير الدفاع السابق اللواء محمود الصبيحي، واللواء ناصر منصور هادي (شقيق الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي)، وأسرى عسكريين آخرين، من مطار صنعاء إلى مطار عدن في اليوم الأول، الذي سيشهد أيضاً نقل دفعة مقابلة في الاتّجاه المعاكس. وإذ رفض الصبيحي وهادي البقاء في عدن بعد إطلاق سراحهما، فقد نقلت مصادر مقرّبة منهما عنهما قولهما إنهما اتّخذا القرار بالعودة إلى مدينة المخا، على رغم أن هذا القرار من شأنه إرباك برنامج «الصليب الأحمر» الذي كان حدّد مدينة عدن وجهة للمفرَج عنهم من قِبَل صنعاء. والظاهر أن ذلك الموقف مردّه تجاهل «المجلس الانتقالي الجنوبي» لقضيتهما، في مقابل تبنّيهما من قِبَل عضو «المجلس الرئاسي»، قائد «ألوية العمالقة» المتمركزة في الساحل الغربي، أبو زرعة المحرمي.

> عملية التنفيذ ستتمّ على ثلاث مراحل تبدأ من صنعاء إلى عدن ثمّ إلى الرياض ثمّ إلى مأرب

أمّا في اليوم الثاني، فسينقل «الصليب الأحمر» 19 أسيراً سعودياً وسودانياً من قوات «التحالف» من مطار صنعاء إلى مطار الرياض، في الوقت ذاته الذي سيتمّ فيه نقل أسرى يمنيين تابعين لـ«أنصار الله» من مطار خميس مشيط السعودي إلى مطار صنعاء، وأيضاً نقل نجل طارق صالح - عضو «المجلس الرئاسي» - وشقيقه من مطار صنعاء إلى مطار المخا في الساحل الغربي، والذي سينقل منه بالتوازي عدد آخر من أسرى «أنصار الله». وبخصوص اليوم الثالث، فسيتمّ فيه نقل أربعة صحافيين وعدد من أسرى قوات حكومة عدن من مطار صنعاء إلى مطار تداوين في محافظة مأرب، تزامناً مع نقل أسرى تابعين لحكومة الإنقاذ، على رأسهم سميرة مارش و33 معتقلاً من آل الأمير، من مطار تداوين إلى مطار صنعاء.

استراحة

كلمات متقاطعة 4280

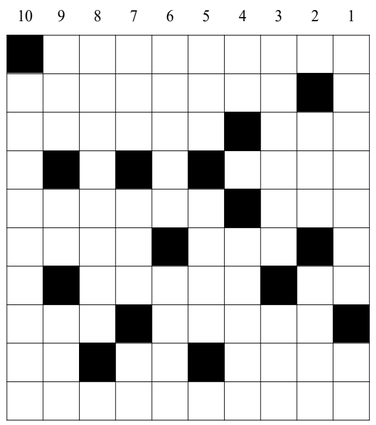

أفقيا

1- مواد متفجرة صغيرة الحجم تُستعمل في المناسبات – 2- من أنواع السمك – 3- أقصى العلو – أهمّ ولاية لإنتاج البنّ في البرازيل – 4- رقصة عالمية – 5- خاصتنا – لقب كان يُعرف به أحمد باشا والي صيدا والشام – 6- خلق وذرّية – مدينة فلسطينية – 7- شتم ولعن – مقاتل – 8- يُحادث – يفقد عقله – 9- جزيرة يمنيّة بركانية – وشى – عيب – 10- سجن سيّئ السمعة في كوبا

عمودياً

1- عجز التاجر وتوقفه عن دفع ديونه – هاج الدم – 2- بحيرة مالحة تركية – دولة أميركية – 3- مضيق في أقصى جنوبيّ القارة الأميركية بتشيلي – ماركة سيارات – 4- من الأزهار – جمع سُمنة – 5- مكان واسع – من أجناس الحيّات الخبيثة – 6- تلقيها الطائرات الحربية – والدتنا – 7- ضد صفّا الماء – حمّى – حرف جر – 8- منطقة في بيروت – 9- من الفاكهة – للتأفف – بدن الانسان – 10- مدينة أميركية عاصمة ولاية كاليفورنيا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- نوفوستي – رع – 2- سليمان – أسي – 3- وي – ضرغام – 4- ردم – تاكوما – 5- اجّ – فرنسا – 6- لندن – يفتفت – 7- جب – كوكو – لح – 8- ولد – كاري – 9- أكبر – دوري – 10- اطارات – حور

عمودياً

1- نسور الجو – 2- وليد جنبلاط – 3- في – دكا – 4- ومض – فنك – بر – 5- سارتر – و ك ر ا – 6- تنغانيكا – 7- أكسفورد – 8- أموات – يوح – 9- رسّ – فل – رو – 10- عيد التحرير

sudoku 4280

2		8			4	3		
			8			6		7
6		7		1			2	9
				8				4
		3	2		7	9		
8		9		3				2
9				2				3
3		6			9			8
		2	6			4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4279

3	1	7	4	9	5	2	6	8
8	5	2	1	6	7	4	9	3
9	6	4	3	8	2	7	1	5
5	7	9	6	3	8	1	2	4
6	8	1	2	4	9	3	5	7
2	4	3	7	5	1	9	8	6
7	9	6	5	1	3	8	4	2
4	2	8	9	7	6	5	3	1
1	3	5	8	2	4	6	7	9

مشاهير 4280

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة مصرية (1933-2014). اهتمت بالقضايا الإجتماعية وقضايا المرأة بشكل خاص. لها مسلسل «بدر البدور»

5+4+2+1+7+6 = الشبيبة ■ 8+9+11 = من إنتاج النحل ■ 10+3+9 = أشعر وأعلم

حل الشبكة الماضية: **بوريس كارلوف**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، إلى المستدعى ضدها جومانا وهبه المجهولة محل الإقامة، أنه باستدعاء إزالة الشيوع رقم 2020/160 المقدم من المحامي اندره باسيل بواسطة وكيله المحامي شادي العبه، صدر الحكم رقم 2021/56 تاريخ 2021/11/23 قضى بإزالة الشيوع في العقار 401 معراب العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على أن يعتمد أساساً للطرح مبلغ 14700 د.أ. أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك، مهلة الإستئناف خلال ثلاثون يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

اعلان

يدعو وكيلا اتحاد دائني تفليسة شركة إترنيت ش.م.ل، سنداً لقرار حضرة القاضي المشرف على التفليسة تاريخ 2023/2/6، مساهمي الشركة إلى جمعية عمومية غير عادية لتعديل نظام الشركة وفقاً لأحكام القانون رقم 75 الصادر بتاريخ 2016/10/27 والقانون رقم 2022/260 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/1/13 كما يدعو إلى جمعية عمومية عادية للانعقاد بصورة استثنائية للبحث في آلية تطبيق القانون رقم 2016/75 والقانون رقم 2022/260 وتعيين مجلس إدارة جديد تمهيداً لاستبدال الأسهم لحامله بأسهم اسمية.

المكان: مكتب وكيل الاتحاد الكائن في شارع سامي الصلح الطريق العام مبنى UCA الطابق السابع (هاتف 01396060).

الزمان: نهار الجمعة الواقع فيه 5 أيار 2023 في تمام الساعة 11 صباحاً بالنسبة للجمعية العمومية غير العادية و12 ظهراً بالنسبة للجمعية العمومية العادية.

وكيلا اتحاد دائني تفليسة شركة إترنيت ش.م.ل.

المحامي مالك كلاس المحامية مي سالم
رئيس قلم محكمة إفلاس بيروت
سوزان توتيو

إعلان قضائي

تدعو محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب - الغرفة الثانية - كل من السادة خليل عزيز الزرقا وآلان وشانتال ناجي الزرقا من بلدة دردغيّا والمجهولي محل الإقامة الحضور إلى قلم محكمة الاستئناف بالذات أو من يمثلهم قانوناً لاستلام صورة عن الاستحضار الاستئنافي ومرفقاته بالدعوى المتكونة بين بشارة رعد ورفاقه بوجه أنطوانيت رعد ورفاقها رقم الأساس 2023/836 بموضوع عقارية (إزالة شيوع) واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا سيتم إبلاغكم الأوراق عن طريق اللصق على إيوان المحكمة.

رئيس القلم
حسين محمد يونس

إنذار

موجه من هيئة المحكمة الشرعية الجعفرية العليا

بوجه المستأنف عليه: بومدين حري

تطلب المحكمة حضورك بالذات في موعد المحاكمة المقرر في 2023/5/23 ولك حق الاستعانة بمحام مسجل في النقابة وفق الأصول مع لزوم الإنفاق على زوجتك سرين حسن غندور وحُسن معاشرتها أو طلاقها وفي حال تخلفك عن ذلك كله ستتولى المحكمة الشرعية الجعفرية إيقاع طلاقها منك بائناً (طلاق الحاكم الشرعي) مع تحميلك كامل المسؤولية المترتبة على ذلك.

تحريراً في 2023/3/28

رئيس قلم المحكمة الشرعية الجعفرية العليا
سهاد زين

قضية

صيام اللاعبين في شهر رمضان: قوانين مُساعِدة من الاتحادات والأندية

يواجه لاعبو كرة القدم الذين يعتنقون الديانة الإسلامية صعوبة في شهر رمضان المبارك إثر الصمود خلال صيامهم أمام إرهاق المباريات والتدريبات. «معضلة» متكرّرة جعلت بعض الجهات الرياضية تتّبع أساليب ميسّرة للحؤول دون خلق مضاعفات على صحّة اللاعبين

أقام نادي تشيلسي إفطاراً جماعياً قبل أيام في ملعبه ستامفورد بريدج (أ ف ب)

حسين فحص

ظهر في الفترة الأخيرة توجّه لافت ضمن فعاليات كرة القدم الأوروبية يهدف إلى تأمين بيئة أفضل للاعبين المسلمين خلال شهر رمضان. بعيداً عن تقديم المختصّين نصائح عن تأثير الصيام على لياقة الرياضيين ومستواهم، كان لزاماً على الاتحادات إيجاد تدابير مسهّلة للصيام خلال شهر رمضان مع ارتفاع عدد لاعبي كرة القدم المسلمين في الدوريات الأوروبية على اختلافها، وهو ما ظهر بشكل أوضح في إنكلترا.

تمثّلت أولى مبادرات الإنكليز عام 2021، عندما سُمح للاعبين المسلمين بالإفطار خلال مباريات الدوري الممتاز. قرّرت رابطة الأندية المحترفة حينها إيقاف مباراة ليستر سيتي وكريستال بالاس لإفطار الفرنسي ويسلي فوفانا (انتقل إلى تشيلسي أخيراً) والسنغالي شيخو كويّاتي. أمرٌ سوف يتكرر هذا الموسم بصورة رسمية، حيث أصدرت لجنة الحكام التابعة للاتحاد الإنكليزي لكرة القدم تعليماتها للحكام في كل درجات الدوري، مشددةً على ضرورة التعامل بطريقة خاصة مع اللاعبين المسلمين خلال شهر رمضان المبارك عبر إيقاف المباريات لبعض الوقت حتى يتمكن الصائمون من الإفطار خلال المباريات التي تتزامن مع آذان المغرب.

وبحسب شبكة سكاي سبورتس البريطانية، سيتوجّب على كل فريق إنكليزي إبلاغ طاقم التحكيم بوجود لاعبين صائمين يحتاجون إلى وقت من أجل تناول السوائل أو المكملات الغذائية أو المواد الهلامية خلال فترة التوقف، على أن تستأنف المباراة بعد ذلك مباشرة.

على صعيد الأندية، برز تشيلسي من خلال إقامة إفطار جماعي للمسلمين على أرض ملعب ستامفورد بريدج في خطوةٍ فريدة من نوعها، مع الإشارة إلى سير ملعب ويمبلي على المنوال نفسه يوم السبت 15 أبريل/نيسان المقبل. وانسحبت التسهيلات والتفاعلات إلى خارج المستطيل الأخضر أيضاً، حيث نشر بعض الرياضيين المسلمين دليل توجيهات يتضمّن معلومات حول كيفية تأثير الصيام وغيره من التغييرات في نمط حياة لاعبي كرة القدم، مع نصائح حول التمارين والتغذية للمسلمين الممارسين. دليلٌ يعزّز سعي الدوري الإنكليزي بكلّ درجاته للاهتمام بصحة لاعبيه الصائمين، توازياً مع حصوله بانتظام على إرشادات إسلامية من منظمة «Muslim Chaplains in Sport (MCS)» المعتمدة والمموّلة من قبل رابطة الدوري الإنكليزي لكرة القدم.

تحدّيات مرتقبة

تعدّ كرة القدم من أكثر الرياضات إجهاداً، نظراً إلى الحركة المستمرة طوال تسعين دقيقة. يتطلّب ذلك طاقة مضاعفة ونظاماً غذائياً صارماً، ما يجعل اللاعبين الصائمين يعانون الأمرّين.

في هذا الإطار، سلّط تقرير لصحيفة ميرور الإنكليزية الضوء على التحدّيات التي يواجهها اللاعبون المسلمون خلال شهر رمضان، من خلال مقابلة أجرتها مع رئيس الطب الرياضي في نادي كريستال بالاس، الدكتور ظفر إقبال.

أوضح إقبال أنّ بعض اللاعبين يضيفون أيام صيام إلى جدولهم قبل رمضان حتى تتأقلم أجسامهم. عندما يفطرون، يجب أن يكون الجهاز الطبي حريصاً على عدم إعطائهم أطعمة مقليّة أو عالية السكر، خوفاً من تخزين الطعام الزائد في الجسم، الذي لا يتم حرقه، على شكل دهون. لذا، يتمّ التأكد من تناول اللاعبين الكربوهيدرات سريعة التحرر مثل الفواكه أو التمر وبعض الماء للترطيب، لأنّ ذلك يمنحهم طاقة سريعة، ثم الانتظار قليلاً قبل تناول المزيد من الطعام.

> ستوقف المباريات لبعض الوقت في الدوري الإنكليزي خلال شهر رمضان لكي يتمكّن اللاعبون الصائمون من الإفطار

ولفت الطبيب إقبال إلى قلق بعض الرياضيين المسلمين في رمضان من عدم الحصول على دعم مدربيهم أو الفريق الطبي، ما يدفعهم إلى إخفاء حقيقة صومهم للحؤول دون معاقبتهم أو عدم اختيارهم للعب. ثم شدّد على ضرورة حصول اللاعبين على قسط كافٍ من الراحة من خلال العمل مع فريقٍ مخصّص بعلوم الرياضة لمعرفة الوقت المناسب للقيلولة، بحيث يُعدّ النوم أكبر وأفضل استراتيجية للتعافي لأنه «يساعد على نموّ العضلات وإصلاحها».

هناك عوامل أخرى مساعدة بحسب إقبال، مثل استخدام المناشف الباردة وأحواض الغطس للمساعدة في تقليل فقد السوائل، غير أن الجدول الزمني المنظّم للنوم، بالإضافة إلى الطعام والمكملات الغذائية المناسبة مع وضع خطة دقيقة للتدريب، هي الأساليب الأفضل لتقليل الضغط على الصائمين.

كأس العالم للشباب

إندونيسيا تخسر الاستضافة ولا تستقبل إسرائيل

مشى حوالي مئة متظاهر من المحافظين المسلمين في جاكرتا احتجاجاً على مشاركة إسرائيل (أ ف ب)

جرّد الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) إندونيسيا من استضافة كأس العالم للرجال تحت 20 عاماً المقررة بين 20 أيار و11 حزيران، وذلك بعد مشكلة سياسية اثر اعتراضها على مشاركة منتخب إسرائيل. وقال فيفا في بيان «سيتم الإعلان عن مضيف جديد في أقرب وقت ممكن، مع بقاء مواعيد البطولة حالياً من دون تغيير»، مشيراً إلى «عقوبات» محتملة ضد الاتحاد الإندونيسي للعبة، من دون إعطاء تفاصيل إضافية عن أسباب سحب البطولة ومكتفياً بعبارة «بسبب الظروف الحالية». وكانت القرعة المقرّرة الجمعة قد ألغيت، بسبب دعوة حاكم مقاطعة بالي استبعاد إسرائيل من البطولة المقامة في ست مدن بمشاركة 24 منتخباً.

لا توجد علاقة ديبلوماسية رسمية بين البلدين، وأثار دعم القضية الفلسطينية في أكبر دولة ذات غالبية مسلمة توترات بشأن استضافتها منتخب إسرائيل.

وأعلن الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو أنه سيرسل رئيس اتحاد كرة القدم إريك توهير، الرئيس السابق لنادي إنتر الإيطالي، لإجراء محادثات مع مسؤولي فيفا «أرسلت رئيس الاتحاد الإندونيسي إريك توهير للقاء فيفا من أجل التوصل لأفضل حلّ».

وقال توهير بعد لقائه رئيس الاتحاد الدولي في الدوحة «لقد بذلت قصارى جهدي. بعد أن قدمت رسالة من قبل الرئيس جوكو ويدودو وتكلمت طويلاً مع رئيس فيفا جاني إنفانتينو، يتعين علينا القبول بقرار فيفا إلغاء الحدث الذي كنا سوياً نتطلع إليه».

وأضاف «إندونيسيا عضو في الاتحاد الدولي وبالتالي في ما يتعلق بأمور كرة القدم العالمية يتعين علينا اتباع القوانين الموضوعة. يعتبر فيفا بأن الأمر لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة وبالتالي علينا الرضوخ».

وكشف مسؤولون أن العامل المحتمل لإلغاء القرعة كان دعوة حاكم بالي وإيان كوستر استبعاد إسرائيل بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين، وذلك في رسالة وجهها إلى وزارة الشباب والرياضة الشهر الماضي.

ومن المقرر أن تشارك إسرائيل بعد تأهلها للمرة الأولى إلى النهائيات، فيما تعهّدت جاكرتا بحماية مشاركتها. وأمل المنظمون في أن تؤدي استضافة مباريات إسرائيل في جزيرة بالي ذات الغالبية الهندوسية إلى حلول، بيد أن معارضة كوستر ألقت المزيد من الشكوك. ومشى حوالي مئة متظاهر من المحافظين المسلمين في العاصمة جاكرتا الشهر الحالي احتجاجاً على مشاركة إسرائيل.

وكان رئيس البلاد دعا إلى عدم تعارض السياسة مع الرياضة «أؤكد أن مشاركة إسرائيل لا علاقة لها باتساق سياستنا الخارجية حيال فلسطين. لأن دعمنا لفلسطين قوي وحازم دوماً. لا تخلطوا الرياضة بالسياسة».

قضية

شروط «غير رياضية» على روسيا: سقطة جديدة للأولمبية الدولية

حسين سمور

بعد تأكيدها في بداية العام الحالي أنها تنوي البحث عن مخرج يسمح للرياضيين الروس والبيلاروس المشاركة في أولمبياد باريس 2024، تحت عنوان أنه «لا ينبغي أن يُحرم أيّ رياضي من المشاركة (في التظاهرات الرياضية) بسبب جواز سفره»، عادت اللجنة الأولمبية الدولية وتراجعت أخيراً عن قرارها

> سقط مجدداً مبدأ فصل السياسة عن الرياضة الذي يجب أن تلتزم به اللجان والاتحادات الرياضية

على وقع التهديدات الغربيّة. وقبل حوالي 48 ساعة، أصدرت الأولمبيّة الدوليّة قرارها القاضي بإعادة الرياضيين الروس والبيلاروس إلى المسابقات الدوليّة، تحت علم محايد و«بصفة فردية»، مشترطة عدم دعمهم ما وصفته بالتدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا.

وحاولت اللجنة الهروب إلى الأمام، حينما أعلنت لجنتها التنفيذية أنها ستقرّر «في الوقت المناسب» مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروس في أولمبياد باريس 2024 الصيفي، بصفة فردية. وقال رئيس اللجنة، الألماني توماس باخ: «نريد مراقبة تنفيذ هذه التوصيات لأطول فترة ممكنة حتى نتمكن من اتخاذ قرار واضح. الهيئة لم تحدّد جدولاً زمنياً، لا أحد يعلم ماذا سيحدث غداً أو بعد تسعة أشهر». وعلى رغم انطلاق التصفيات المؤهلة إلى الألعاب الأولمبية، إلا أن الهيئة الأولمبية لم تعلن عن عودة اللاعبين الروس والبيلاروس بعد إلى المنافسات. والواضح أنها ستترك الأمور حتى اللحظة الأخيرة، ليتم دعوة بعض الرياضيين للمشاركة تحت العلم الأولمبي وليس تحت علم بلادهم، كما حصل في الدورات الممتدة من 2016 وحتى 2022 بشكل ظالم. وحذرت العديد من الأطراف هنا، أن يتم الضغط على بعض الرياضيين لإطلاق مواقف سياسية معادية للدولة الروسية.

كل هذه التفاصيل تدل بشكل واضح على أن اللجنة الأولمبية خضعت للضغط، بخاصة في وقت هددت أكثر من 30 دولة معظمهم من أوروبا الغربية بمقاطعة الألعاب الأولمبية في باريس، في حال تمت الموافقة على مشاركة الرياضيين الروس والبيلاروس بصفة منتخب وتحت علم بلادهم. كما أن العديد من الهيئات الرياضية _المعارضة لموسكو _ أصدرت بيانات تطالب باستمرار منع الرياضة الروسية عن المشاركات الخارجية، بخاصة الأولمبية منها. وتدخل رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي لدى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون وطالبه بعدم استقبال الرياضيين الروس.

وفي هذا الإطار جددت العديد من الجهات التذكير بأنه لا يحق لأي دولة تحديد من يشارك في الألعاب الأولمبية، على اعتبار أن القرار الأول والأخير في تحديد المشاركين يعود للجنة الأولمبية الدولية. كما أن الأمر المهم الذي تخالفه الأولمبية الدولية، ومعها الاتحادات الرياضية على اختلافها هو مبدأ فصل السياسة على الرياضة، والذي في حال ثبوته يعرض أي اتحاد أو جهة رياضية للإيقاف لفترة طويلة.

ورداً على القرار اعتبر رئيس اللجنة الأولمبية الروسية، ستانيسلاف بوزدنياكوف، أن المعايير التي أعلنتها اللجنة الأولمبية الدولية «غير مقبولة على الإطلاق». وذكّرت العديد من الجهات الرياضية بما فعلته واشنطن وحلفاؤها سابقاً من أجل وضع الرياضة الروسية تحت العقوبات، بخاصة من خلال قضية التنشط الممنهج التي فتحت قبل أولمبياد سوتشي الشتوي عام 2014. وفي تلك الفترة وتحديداً في 2016، فرّ مدير المختبر الروسي لمكافحة المنشّطات، غريغوري رودتشنكوف، إلى واشنطن بذريعة «الخوف على أمنه الشخصي»، ليَعقب ذلك بعد أربع سنوات طرْح الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، قانون «غريغوري رودتشنكوف لمكافحة المنشّطات»، والذي يسمح للمحاكم الأميركية بإصدار أحكام جنائية بتهمة تعاطي المنشّطات في الأحداث التي يشارك فيها الرياضيون الأميركيون.

هذه الأحداث والتطورات الممتدة من عام 2012 وحتى اليوم ينبغي التحقيق بها بشكل معمق من قبل هيئات دولية على أعلى مستوى، مع الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين. فإيقاف الرياضة الروسية عن المشاركات الخارجية على خلفية العملية العسكرية الدائرة في أوكرانيا، كان يستوجب إيقاف الرياضة في العديد من الدول أو الكيانات المنخرطة بالحروب، مثل الكيان الصهيوني المحتل لأرض فلسطين، ويعتدي على شعبها، بينما تشارك منتخباته وأنديته في المسابقات الدولية... وهذا الأمر ينسحب على العديد من الدول الغربية مثل أميركا وفرنسا وبريطانيا التي تحتل مناطق واسعة من أفريقيا وآسيا وتنهب ثروات الشعوب، ولا تخضع لأي عقوبات. سقطت الأولمبية الدولية مجدداً، ويبدو أن الرياضيين الروس سيشاركون مرة أخرى تحت علم محايد، ومن دون رفع علم بلادهم ولا سماع نشيدهم، وفي الأمر عدم عدالة مع الرياضيين الآخرين.

متابعة

حذر ألماني بعد الإخفاق أمام بلجيكا ودياً

أقرّ مدرّب منتخب ألمانيا لكرة القدم هانزي فليك أنه «لدينا عمل كثير نقوم به»، قبل سنة من استضافة كأس أوروبا 2024، وذلك بعد السقوط ودياً أمام ضيفته بلجيكا 3-2.

قال فليك في كولن بعد أول خسارة لـ«دي مانشافت» أمام بلجيكا منذ 1954 «لدينا عمل كثير نقوم به. نعرف ذلك».

في مباراة جمعت منتخبين ودّعا من الباب الضيق في مونديال قطر 2022، ظهرت ثغرات دفاعية لدى بطلة العالم أربع مرات وأوروبا ثلاث مرات. عزّز الفوز الودي على بيرو 2-0 السبت الآمال في نفض غبار المشاركة السيئة في المونديال الأخير. لكن أمام بلجيكا، ظهرت ألمانيا على بعد مسافة لا بأس بها من منتخبات المقدمة في القارة العجوز.

قال فليك «القول إني سعيد لن يكون صحيحاً. من الواضح أن الأمور ليست بنسبة 100%».

بلغت ألمانيا على الأقل نصف النهائي في ست بطولات كبرى متتالية بين 2006 و2016، لكن منذاك الوقت أخفقت في بلوغ حاجز ربع النهائي واقصيت من دور الـ16 أمام إنكلترا في كأس أوروبا الأخيرة.

وفيما كان يُلقى باللوم على الحظ السيئ أو الافتقار لترجمة الهجمات، يبدو أن الأمور أصبحت حرجة راهناً. بعد خيبة مماثلة شهدت توديع ألمانيا دور المجموعات في كأسي أوروبا 2000 و2004، أمسكت مجموعة شابة بزمام الأمور وتنفست الصعداء مع بلوغ نصف نهائي مونديال 2006 على أرضها. لكن فليك يدرك تماماً أن التوديع مجدداً من أدوار مبكرة العام المقبل، سيشكّل ضربة أخرى قد لا ينجح بتعويضها.

على عادته، لم يكن لوتار ماتيوس، حامل الكرة الذهبية السابق المتحوّل إلى محلل، متسامحاً بعد مباراة بلجيكا التي هزّت شباك مضيفتها مرتين في أول عشر دقائق.

قال بطل كأس العالم 1990 «هذا أسوأ ما رأيت في كامل حياتي».

تابع «لم يصمدوا في المبارزات الثنائية. لقد أفسحوا المجال للبلجيكيين».

تدخّل فليك بعد ثلاثين دقيقة عندما زجّ بإيمري دجان، الأساسي في المباراة السابقة ضد بيرو، بدلاً من فلوريان فيرتس ولاعب الوسط الدفاعي في فولفسبورغ فيليكس نميتشا بدلاً من ليون غوريتسكا، فظهرت ألمانيا في وجه جديد بعد ذلك.

قال المهاجم نيكلاس فولكروغ الذي سجّل هدفه الدولي السادس من نقطة الجزاء في سادس مباراة دولية «قام المدرب برد فعل وتحسّنت الأمور بعد ذلك».

ورأى القائد يوزوا كيميش أنه «منذ الدقيقة 30 تحسّنت الأمور بشكل واضح»، مضيفاً «كان الشوط الثاني مثلما تخيّلنا».

ووصف فليك لاعب وسطه دجان بـ«القائد الشرس الذي كنا نحتاجه»، مشيداً به «لإيقاظه الفريق».

وتابع «لا يجب تكرار الدقائق الـ25 الأولى نهائياً».

مع ضمان ألمانيا تأهلها إلى النهائيات القارية على أرضها، وعد فليك باختبار لاعبيه في مباراتين وديتين، من دون أمثال توماس مولر، لوورا سانيه، نيكلاس زوله وأنتونيو روديغر.

لكن الخسارة قد يصعب هضمها من قبل لاعبين لا يتمتعون بخبرة واسعة، إذ تخطى أربعة لاعبين فقط من أصل 17 الثلاثاء حاجز الـ27 عاماً.

(أ ف ب)

رمضان 2023

تيم حسن يخرج من جلباب «الهيبة»

«ذئب العاصي» يفترس الشاشة

علاء حلبي

منذ اليوم الأول لشهر رمضان، يحافظ مسلسل «الزند – ذئب العاصي» على تصدّره المشهد الدرامي السوري الرمضاني، ليقدم مع كل حلقة جديدة فرجة ممتعة، تتكامل فيها القصة والحوار مع أداء الممثلين والإخراج والموسيقى التصويرية، مشكّلة بمجملها تتويجاً حقيقياً لشراكة طويلة بين مخرج العمل سامر البرقاوي وبطله تيم حسن الذي عاد إلى الدراما السورية بعد سنوات عديدة انشغل خلالها بالتمثيل في أعمال مشتركة (سورية لبنانية) ومصرية.

منذ حلقته الأولى، تمكّن المسلسل من خلق علاقة عاطفية بين شخصياته والمشاهدين. برع صنّاعه في شرح أبعاد الصراع الذي يتناوله وتطوّراته: مزارع بسيط قتل والده وسلبت أرضه يعود بعدما اشتد عوده لاسترجاع حقه من إقطاعي ذكي يمارس كل الألاعيب الممكنة لتوسيع دائرة أملاكه وتحصينها وتحويل المزارعين إلى عبيد، في ظل سلطة أمعنت في الاستبداد، تعيش حالة تفكك وصراع داخلي.

الحكاية التي تدور أحداثها في إحدى قرى حمص على مجرى نهر العاصي، في القرن التاسع عشر الميلادي خلال فترة الاحتلال العثماني، قدّمت منظوراً مختلفاً للأسلوب الذي اعتادت الدراما السورية تقديمه لتلك الحقبة عبر أعمال البيئة الشامية بشخصياتها الكركوزية (رغم وجود بعض الاستثناءات). جاء «الزند» أقرب إلى الواقع، بشخصيات حقيقية من لحم ودم، وصراعات على مستويات عدة، سواء داخل السلطة التي تتصارع أجهزتها، أو على المستوى الشعبي، ما خلق فضاءً من الصراعات المتشابكة والمتشعّبة أضفت على العمل طابعاً تاريخياً توثيقياً، إلى حد ما، كسياق لأحداث الحكاية. رهان صنّاع العمل على أصالته برز بوضوح عبر استعمال لهجة ساحلية محكية قد تكون ثقيلة على أذن المشاهد العربي، وعبر الموسيقى التصويرية (أري جان سرحان) والأغاني التي تضمّنها، سواء في شارة المسلسل (برهوم رزق وأري جان سرحان ومها الحموي) أو داخله مثل العتابا التي تعتبر جزءاً من الموروث الفني للمكان الذي تدور فيه أحداث المسلسل، وهي نقطة يبدو أن المشاهد اعتادها وألفها مع توالي الحلقات، في وقت أسهمت فيه خدمة «الترجمة» التي تقدمها منصة «شاهد» التي تعرض العمل في تجاوزها عند المشاهد العربي.

على مستوى النص، برع كاتبه عمر أبو سعدة في صناعة حكاية بسيطة – مركبة، كما برع في تقديم الشخصيات وخلفياتها، فخلق خطاً رئيسياً للعمل تدور حوله الأحداث، وخلق لكل حلقة مجموعة صراعات تتصاعد خلالها قبل أن تنتهي بحدث مفاجئ يخلق بدوره صراعات جديدة، الأمر الذي حقق سرداً مشوقاً للحكاية، وازن بين مضمونها العميق ومظهرها الشعبوي في ظل وجود شخصية البطل القادر على تجاوز الصعاب. كل ذلك على الرغم من وجود بعض الزلّات التي بدت مقبولة بداعي التشويق عبر حشر مشاهد في نهاية بعض الحلقات تنذر بحدث جلل قبل أن يتبين في الحلقة التالية أنه حدث طبيعي أو مجرد مزاح.

على مستوى التمثيل، لم يظهر، حتى الآن، وجود تفاوت كبير في الأداء بين الممثلين على مختلف المستويات، سواء الشخصيات الرئيسية للمسلسل، أو حتى الثانوية والكومبارس، وهي إحدى المشكلات التي تعانيها الدراما السورية حالياً. أمر يكشف عن جهد كبير بذله طاقم العمل بمجمله، بالإضافة إلى وجود أداءات لا بد من الإشادة بها، بدءاً من تيم حسن (عاصي الزند) الذي خرج من عباءة «الهيبة» وبطلها «جبل شيخ الجبل» ببراعة، مروراً بأنس طيارة (نورس باشا) الذي قدّم نفسه نجماً، ونانسي خوري (عفراء)، وليس انتهاء بدانا مارديني (نجاة)، وغيرهم.

> تمكّن المسلسل من خلق علاقة عاطفية بين شخصياته والمشاهدين

اهتمام صنّاع العمل بكل التفاصيل ظهر أيضاً في الديكور والملابس المناسبة للحقبة الزمنية التي تدور فيها الأحداث، سواء حالة البذخ التي يعيشها «الباشا» في قصره، أو حالة الفقر المدقع في القرى. كذلك ظهرت لمسات المخرج، الذي قدم بشكل عام صورةً جذابةً تضمنت بعض المشاهد السينمائية، بالإضافة إلى حركة الكاميرا التي كانت ملائمة للأحداث. ففي قصر «الباشا» الفخم، تجولت الكاميرا بحريّة لتظهر المساحة الكبيرة لهذا القصر، وانطلقت، أكثر من مرة، من الأسفل إلى الأعلى مظهرة المكانة التي يحتلها «الباشا»، في وقت كانت فيه الكاميرا مقيدة في المنازل الريفية الضيقة، تنتقل بين وقت وآخر من الأعلى مظهرةً الأسقف المهدمة إلى الأسفل حيث يعيش الشعب المسحوق.

النجاح الباهر الذي يحققه «الزند» (60 حلقة مقسمة على جزأين من إنتاج «سيدرز آرت برودكشن» - صباح إخوان) يقدّم نموذجاً على قدرة الدراما السورية على تقديم أعمال ناجحة، ويشرح بشكل غير مباشر أسباب نجاح أي عمل: نص قوي، فريق تمثيل جيد، إنتاج سخي، وإخراج متأنّ. نقاط يمكن اختصارها بأن نجاح العمل يتعلق أولاً وأخيراً بإيمان صنّاعه به ومحاولة إخراجه بأكثر صورة متقنة ممكنة، وهو أمر تعانيه الدراما السورية بشكل عام، ما أسهم بدوره في تمهيد الأرض بشكل كبير ليتصدر «الزند» المشهد الدرامي السوري المتعطّش للدراما الحقيقية التي كان يألفها قبل سنوات.

«الزند – ذئب العاصي»: على «mbc دراما» (س: 17:00) و«شاهد» (قبل العرض التلفزيوني)

تيم حسن في العمل

دانا مارديني في المسلسل

دراما عراقية جديدة تطلع من رحم المجتمع

عبدالرحمن جاسم

كثيرون لا يعرفون الدراما العراقية التي كانت، يوماً، رائدة في هذه الصناعة، خصوصاً مع «عالم الست وهيبة» (1998 إخراج فاروق القيسي، وبطولة فوزية عارف، عبدالستار البصري، أمل طه، وغالب جواد)، و«ذئاب الليل» (1990 إخراج حسن حسني، بطولة جواد الشكرجي، سامي قفطان، جلال كامل)، ومحاولات جادّة في العقود التي تلت مع مسلسلات من نوع «الحب والسلام» (إنتاج سوري عراقي مشترك، 2009 إخراج تامر إسحاق وبطولة إياد راضي، ضحى الدبس، عبير شمس الدين، جرجس جبارة ومحمد خير جراح) و«قصة حي بغدادي» (2012 إخراج فارس طعمة، وبطولة وسام عبدالواحد، أسيا كمال، كريم وسعد محسن). إلا أن هذا كله لم يضع الدراما العراقية في موقع المنافسة شأنها شأن الدراما السورية أو المصرية، إذ إنها مقلّة في أعمالها. هذا العام، ينافس مسلسلان جدّيان هما «اقتحام» (كتابة وإخراج مهند أبو خميرة، وبطولة زهراء بن ميم، تيسير أحمد، دزدمونة، مصطفى الربيعي، ريكاردوس يوسف)، و«بغداد جديدة» (كتابة مصطفى كاظم، وإخراج مهند حيال وبطولة باسم قهّار، مازن مصطفى، رنا جعفر، طه علوان، أمير إحسان).

يروي «اقتحام» (إنتاج قناة «الشرقية») حكاية زهراء (زهراء بن ميم) التي تكتشف بأن طفلتها زينب مصابة بضمور العضلات الشركي الذي لا شفاء منه إلا بعملية تكلّف ملايين الدولارات. هنا تتعقّد الأمور، خصوصاً مع محاولات إيجاد طريقة للحصول على المال من أقاربها وعائلتها، وحتى من الوزارات المختصّة، حيث تُفاجأ بأنّ المسؤول (رياض شهيد) فيها مرتشٍ وفاسد ويحاول التحرّش بها. تحاول عرض قضيتها ضمن فيديو «لايف» على وسائل التواصل الاجتماعي لتُفاجأ بالهجوم عليها من قبل الجمهور واتّهامها بالكذب والمتاجرة بابنتها. لاحقاً يعرض عليها والدها (ريكاردوس يوسف) سرقة البنك المركزي بحجّة أن المسؤولين يسرقون أموال الشعب بدون أن يحاسبهم أحد. توافق على مضض وتمضي في الخطّة التي من شأنها أن تعقّد الأمور أكثر. في قصة موازية، نجد الضابط الشاب (مصطفى الربيعي) الذي يحاول محاربة الفساد لكنّه يفاجأ بالحجم والقوة الهائلة لهذا الفساد الذي يضرب العراق بقوة. يحسب للمسلسل أنه مشغول بلغة سريعة وسلسة وبكاميرا جيدة مع أداء متماسك للممثلة التونسية العراقية زهراء بن ميم، فيما برز ريكاردوس يوسف في دور الوالد الذي يبدو ضعيفاً لكنّه يخفي أسراراً كثيرة في جعبته. يذكر أن المسلسل شاركت في كتابته ورشة كتابة إبداعية من إدارة رحيم عبدو. من جهته، يروي «بغداد الجديدة» (إنتاج قناة «الشرقية») المأخوذ عن قصة «الكونت دي مونت كريستو» الشهيرة لألكسندر دوما وأوغست مكايه، حكاية الصحافي الخلوق وصاحب المبادئ حسن (باسم قهّار) الذي يقع ضحية مؤامرة لا يُعرف مَن دبّرها له واتهمه بتجارة المخدّرات. يدخل حسن السجن، فيما يتزوّج صديقه الأقرب ناصر (شوان عطوف)، من زوجته هديل (رنا جعفر ياسين). يخرج حسن بعد سنوات ليفاجأ باعتقاد طلبته في كلية الإعلام الذين كانوا يعملون معه بأنه مزيف ومجرم. إحدى طالباته ندى تعمل كمذيعة لأحد البرامج المهمّة في إحدى القنوات الحزبية والفاسدة، فيحاول ثنيها عما تفعله، إلا أنّها لا تردع. لاحقاً ينقذ أحد طلّابه طيف (خالد عمران) من القتل وتبدأ القصّة في اتخاذ أبعاد أعمق، خصوصاً مع علمه بزواج صديقه الأقرب من زوجته السابقة، التي تعترف علانية بأنها تزوجت من ناصر تحت التهديد. ميزة المسلسل أنه يضم الممثل والمخرج العراقي باسم قهّار، الذي يمتلك خبرة وأسعة. الأمر نفسه بالنسبة إلى الممثل الكردي-العراقي شوان عطوف الماهر الذي يمتلك تاريخاً كبيراً كممثل ومخرج. هذا الأداء المميز من قهّار وعطوف أظهر ضعف بعض الممثلين العراقيين، خصوصاً الشباب، المشاركين في المسلسل. في الإجمال، قدّم العمل قصّة سريعة، محبوكة، حتى إن مشهد البداية هو إحدى أفضل بدايات مسلسل في رمضان حتى اللحظة: طيف (خالد عمران) يمسك بمسدس ويهدد بالانتحار أمام المتابعين على شاشة هاتفه الذي يصوّر وينقل مباشرة ما يحدث. نكتشف لاحقاً بأن هذا كله مدبّر لحصد اللايكات وتحقيق سبق صحافي. حاول المخرج مهند حيّال مع الكاتب مصطفى كاظم أن يقدما صورةً واقعية للعراق الحديث مع كل ما فيه من سلبيات وإيجابيات، مع الفساد الذي ينخر عظم هذا المجتمع. نقطة أخرى تُحسب للمسلسل أن شخصياته مسبوكة بعيدة عن التسطيح، فضلاً عن صراع الخير والشر بداخلها، فلا وجود للخير بالمطلق أو الشر بالمطلق.

> يقدّم العملان صورة عميقة عن المشكلات والقضايا الراهنة

يقدّم المسلسلان صورة للمجتمع العراقي، كما لبغداد والمدن الأخرى، إذ لم يعرف المشاهد العربي المدن والعاصمة العراقية إلا من خلال نشرات الأخبار، وعناوين الصحف، والدمار والتفجيرات. يعطي المسلسلان المجتمع العراقي بارقة أمل، إذ إنهما يدخلان المشاهد في حارات العراق وأحيائه، على الرغم من كون المسلسلين بوليسيين ومليئين بالأكشن. في الإطار نفسه، يقدّم كلا العملين صورةً عميقةً للعراق، قلما نراها في عمل درامي بهذا الوضوح: مثلاً نجد تجار السلاح يبيعون البنادق الأوتوماتيكية (كالكلاشينكوف وسواه) في الطريق ولأي كان. هذا المشهد ظهر في الحلقة الثالثة من «اقتحام» حين يسعى والد البطلة إلى شراء سلاح بغرض سرقة البنك المركزي. على الموجة نفسها، نجد العنف الكبير في المجتمع العراقي والغياب التام لمظاهر الدولة؛ حين يغضب بطل المسلسل حسن، فينزل ويكسر سيارة أحد الأشخاص، بأن الجنادي قد نجح في إدارة المجاميع (من الممثلين) خصوصاً في مشاهد القتال بالأسلحة البيضاء، والسيوف وسواهما، فبدت إلى حدٍ ما منطقية. كذلك نجح السعدي في أن يأخذ من التاريخ العربي ـ وإن بتصرفٍ شديد ـ الكثير من الملامح لناحية الأسماء والأماكن وحتى العادات والسلوكيات. عمل فانتازي تاريخي قد يكون له جمهوره كما كان في السابق، فيه الكثير من الجهد سواء لناحية التمثيل، الديكور، الأزياء، الموسيقى وبالتأكيد الكتابة والإخراج، وهو لمّا يزال في الجزء الأوّل منه، فيما يعد الجزء الثاني منه بالكثير. النقطة الوحيدة التي قد تقف حائلاً دون النجاح الكبير هو مقارنته بالأعمال الغربية المشابهة.

عبدالرحمن...

«ذئاب الليل»: س:21:00 مساء على قناة «بي. إن دراما» ومنصّة «تود»

من مسلسل «بغداد الجديدة»

«فرسان الظلام» عادوا بالسيف والشعوذة

اشتهر السيناريست الفلسطيني السوري هاني السعدي بمسلسلاته التاريخية، الفانتازية/ الخيالية مثل «الجوارح» وجزأيه «الكواسر» و«البواسل» (كلها من إخراج نجدت إسماعيل أنزور) والواقعية مثل «الموت القادم من الشرق»، و«آخر الفرسان» و«غضب الصحراء» و«صراع على المال». يعود السعدي بعد غياب سنوات إلى هذا النوع من المسلسلات التي امتازت بلغتها العربية الفصحى، وأزيائها، ومشاهد القتال بالسيوف والأدوات التاريخية المناسبة لتلك الحقبة، ناهيك بالسحر والشعوذة. يأتي مسلسل «فرسان الظلام» بجزئه الأوّل «ذئاب الليل» (إخراج سامي جنادي وإنتاج منصة «تود» ويعرض عليها) محاولاً تقديم قصة خيالية ممتعة شبيهة بمسلسلات «صراع العروش» وسواها التي عرفها الوطن العربي وأثرت به.

قصّة المسلسل تبدأ مع «النهشل» أو «أبا الحكم» (سلوم حدّاد) المشعوذ القوي الذي تزين وجهه الوشوم، والراغب في حكم البلاد، وأمير البلاد القاسم بن المثنّى (عمر العلي) الذي تتعرّض مدينته «ريحان» لهجمات متكررة من عصابات من اللصوص، فيما «أواس» أو «أبو الدهماء» (مهيار خضّور) أحد رجال العصابات المشهورين، دخل البلاد تحت غطاء من «أبا الحكم» الذي يريد استخدامه لا للسيطرة على البلاد بالقوة، بل للوصول إلى الكرسي برضى الناس. على جانب آخر، هناك زيد (لجين إسماعيل) صانع الأسلحة والبطل الشعبي من مدينة «السرادق». تمزج القصة بين قصتَي حب: الأولى تجمع سلمى (رشا إبراهيم) الفتاة الطيبة والشجاعة التي يفتن بها أبو الدهماء ولكنها ترفض الزواج منه. أما الثانية، فتجمع زيد وشيماء (علا سعيد) التي تحبه لكنه لا يعطيها الكثير من وقته واهتمامه بسبب فارق السن بينهما. تستعر الصراعات الخفية، وخصوصاً مع الدسائس والمؤامرات التي يحيكها «النهشل» للسيطرة على الإمارة ومدنها.

إحدى نقاط قوّة المسلسل هو سلوم حدّاد الذي يطلّ أيضاً في أكثر من مسلسل هذا العام مثل «خريف العمر» (إخراج المثنى صبح، وكتابة حسام شرباتي) و«العربجي» (إخراج سيف الدين سبيعي وكتابة عثمان جحا). حدّاد أحد أفضل المؤدين العرب، يستخدم التقنية الستانسلافسكية في تقديم الشخصيات، فضلاً عن الـ method actor، فيتقمّص الشخصية التي يؤديها. بدوره، نضج لجين إسماعيل كثيراً منذ ظهوره الأول في الدراما السورية. يقدّم هنا شخصية كلاسيكية تذكّر بشخصية الشاطر حسن وعلي بابا: مهذب، لطيف، أخلاقي، عائلي، شجاع ويحب عمله فوق كل شيء. مهيار خضّور بدوره يبذل جهداً كبيراً في تقديم شخصية «أبو الدهماء» زعيم إحدى العصابات، لناحية القسوة، والتسلّط، والشخصية المختلفة التي لا تمشي على القانون. رشا إبراهيم حاولت تقديم شخصية واقعية وحقيقية للفتاة سلمى التي فتن بها «أبو الدهماء»، خصوصاً لناحية صدقيتها في الأداء. في الوقت نفسه، نجح غسان عزب في تقديم صورة الأب الضعيف والد «سلمى» التي لا ترغب في الزواج من «أبو الدهماء». علماً أنّ العمل يضمّ عدداً هائلاً من النجوم المعروفين مثل نادين خوري، علي العلي، زيناتي قدسية، رنا جمول، محمود خليلي، هناء نصّور... اللغة الفصحى منحت العمل أيضاً خصوصية، إلى جانب الثياب الجميلة، وقد بذلت مصممة أزياء المسلسل ناهد العلي جهداً كبيراً في إعطاء كل شخصية أزياء تناسبها معتمدةً على مناخ تلك المرحلة كجلود الحيوانات، وصوف الخرفان وهكذا لأكثر من 150 شخصية مختلفة. الأمر نفسه ينسحب على مصمم المكياج عماد طيبة من خلال اهتمامه بأشكال الممثلين؛ كذلك يُحسب لمهندس ديكور العمل أدهم مناوي أنه بنى معظم ديكورات المسلسل. يذكر أن الموسيقي السوري المعروف طاهر مامللي قد أنجز تترات المسلسل وموسيقاه التصويرية، ما زاد من نقاط قوة العمل. من جهته، مزج المخرج سامي الجنادي بين المتخيّل والتاريخي والفانتازي في جو منطقي، فضلاً عن قصةٍ مسبوكة من السيناريست السعدي، وإن كانت كلاسيكية بعض الشيء ومباشرة إلى حدٍ كبير مقارنةً بمثيلاتها من المسلسلات الأميركية أو الغربية. ويمكن القول بأن الجنادي قد نجح في إدارة المجاميع (من الممثلين) خصوصاً في مشاهد القتال بالأسلحة البيضاء، والسيوف وسواهما، فبدت إلى حدٍ ما منطقية. كذلك نجح السعدي في أن يأخذ من التاريخ العربي ـ وإن بتصرفٍ شديد ـ الكثير من الملامح لناحية الأسماء والأماكن وحتى العادات والسلوكيات. عمل فانتازي تاريخي قد يكون له جمهوره كما كان في السابق، فيه الكثير من الجهد سواء لناحية التمثيل، الديكور، الأزياء، الموسيقى وبالتأكيد الكتابة والإخراج، وهو لمّا يزال في الجزء الأوّل منه، فيما يعد الجزء الثاني منه بالكثير. النقطة الوحيدة التي قد تقف حائلاً دون النجاح الكبير هو مقارنته بالأعمال الغربية المشابهة.

عبدالرحمن...

«ذئاب الليل»: س:21:00 مساء على قناة «بي. إن دراما» ومنصّة «تود»

مهيار خضّور في مسلسل «فرسان الظلام 1»

الأخبار
al-akhbar
الخميس 30 آذار 2023 العدد 4885

صورة وخبر

تنطلق اليوم الخميس فعاليات «آرت بازل هونغ كونغ» على أن تُختتم بعد غدٍ السبت، داخل «مركز هونغ كونغ للمؤتمرات والمعارض»، بمشاركة 177 تاجراً ومئات الأعمال تحمل توقيع أسماء بارزة في تاريخ الفن على رأسها بابلو بيكاسو ويايوي كوساما. هكذا، يستعيد الحدث هذا العام صخبه الذي خفت خلال السنوات الثلاث الماضية في ظلّ الأزمة الصحية العالمية.
(بيتر باركس ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

حذّرني طلال شتوي مسبقاً أنه سجّل حلقة عن محمد بن سلمان وأنّها لن تعجبني. شاهدتها أمس ولم تعجبني أبداً، يا عزيزي طلال. جملة من المغالطات. 1) لا، مجلّة «تايم» لم تختر محمد بن سلمان «رجل العام». ثم معايير الاختيار في مجلّة «تايم» (المنقرضة مهنيّاً) لا تختلف عن معايير اختيار ملكة جمال التفاح في ميروبا. لا، مجلّة «تايم» مرة عرضت استطلاعاً إنترنتياً وفاز فيه محمد بن سلمان. الاستطلاع الإنترنتي لا قيمة له، كما تعرف، لأنّه لا يمكن التحكّم بالعيّنة وضبطها. يستطيع الجيش الإلكتروني السعودي (وهو أكبر جيش إلكتروني في العالم) أن يفوز بأي استطلاع لا قيمة له على الإنترنت. 2) تعترض على تسمية الحوثيّين لأنّها على اسم شخص وأنت تتحدث لأكثر من نصف ساعة عن السعودية، وهي مملكة مسماة على اسم شخص. 3) لا، سعد الحريري اختُطف من خارج حملة «الفساد» المزعومة في الرياض. هو اختُطف واعتُقل وعُذّب كي يسير في مسار الفتنة المذهبيّة التي أرادها محمد بن سلمان لنا. 4) لا، لم يُجرّ محمد بن سلطان في اليمن. هذه كانت فكرته ومشروعه وظنّ أنه يستطيع أن يخرج منها منتصراً. 5) محمد بن سلمان ومحمد بن زايد يفضّلان ترامب على أي رئيس آخر في أميركا لأنّ المال يصل إليه ويؤثر فيه أكثر مما يؤثر في غيره. لا تنسَ أن محمد بن سلمان سخّرَ مليارين من الاستثمارات السعودية في مشروع جارد كوشنر بعد خروج ترامب من الحكم. 6) لا، لم يُطلق محمد بن سلمان الحريات في المملكة. هو أطلق الحريات الاجتماعية وقيّد الحريات السياسية. يقول لك سعوديون إن المرحلة الحالية هي أشد وأقسى مرحلة من القمع في تاريخ المملكة. الرقص مسموح لكنّ التغريد بغير مشيئة الحاكم يؤدي إلى سجن لنحو 30 سنة. 7) لم يحارب محمد بن سلمان الفساد. هو اعتقل أشخاصاً (من عائلته وخارجها) ظنّ أنّهم يشكّلون خطراً عليه. هو ابتاع لنفسه أغلى يخت في العالم. 8) الفكرة أنّ محمد بن سلمان لا يتدخّل في لبنان مغلوطة.

المفكرة

«مدام بوفاري» ضيفة مونو

■ في سياق فعاليات «نادي الكتاب» الفرنسي، تحتضن «مكتبة بلدية بيروت» في مونو، في 13 نيسان (أبريل) المقبل نشاطاً مخصصاً لرائعة غوستاف فلوبير (1821 ـ 1880) «مدام بوفاري»، بدعوة من جمعية «السبيل». الرواية التي أكمل فلوبير كتابتها في عام 1856، ما زالت تثير شهية القارئ بابتكاراتها السردية وتجرّدها من الذاتية وواقعيّتها المفرطة. وهي تشير إلى قيم اجتماعية اضمحلّت تدريجاً، لمصلحة أخرى تناسب التحوّلات السياسية والاجتماعية لفرنسا وأوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتنسجم مع عصر التنوير، على الرغم من أنّ أحداثها تدور في حقبة سابقة. بطلة العمل، إيمّا بوفاري، أشهر شخصيّة أنثوية في الأدب الروائي. تُشير إلى تلاشي الرومانسية في الحياة والأدب، ليبدأ عصر واقعي ينسجم مع الفكر المادي والكشوفات العلمية، ويمهّد لأوّل ثورة اشتراكية في العصر الحديث (1871) وللثورات التي تلتها في أوروبا. معظمنا قرأ هذا العمل، فكانت إيمّا امرأة متمرّدة على أعراف المجتمع المحافظ في نظر البعض، وامرأة طائشة ولعوباً ضحية لشهواتها في نظر آخرين. وفي حديثه عن هذه الرواية، قال ماريو فارغاس يوسا في كتابه «مجون لا نهائي: فلوبير ومدام بوفاري» إنّها «تبقى دائماً رواية الروايات التي لا يمكن للنقد الأدبي أن يتجاوزها. وفي وقت نتحدث عن أصول الفن، فإنّنا لا بد من أن نكون على استعداد للبحث عن فلوبير».

مناقشة رواية «مدام بوفاري»: الخميس 13 نيسان 2023 ـ الساعة السادسة مساءً ـ «مكتبة بلدية بيروت» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647 أو info@assabil.com

عبّاس جعفر: «هيكالو» في الطيونة

■ في خريف 2022، تعرّف الجمهور اللبناني على الممثّل المسرحي عبّاس جعفر، بعدما اشتهر كشخصية كوميدية محبّبة على الشاشتين الكبيرة والصغيرة. حصل ذلك في مسرحية «هيكالو» من تأليف وإخراج يحيى جابر التي يحتضنها مسرح «دوّار الشمس» في الطيونة في عرض استثنائي في الخامس من نيسان (أبريل) المقبل. بمزيج من الميلودراما والكوميديا، يستعيد العمل قصّة «دار السلام» ونشأة «حي الشراونة» بسبب عمود كهرباء، والسيدة الأولى زلفا شمعون و«مهرجانات بعلبك»، والابن الذي يُراد له أن يتابع دروسه، والعشائر و«إرث الحشيشة» والثأر والمطلوبين للعدالة بسبب انتمائهم إلى العشيرة لا غير. قصص من لحم ودم ووجع ويُتم وحبّ وسيل من الضحكات لا يتوقّف وغصّات متلاحقة.

مسرحية «هيكالو»: الأربعاء 5 نيسان 2023 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 01/381290 أو 01/391290

Interbellum: الألبوم الثاني

■ مساء اليوم الخميس، تُطلق فرقة Interbellum (الصورة) ألبومها الثاني تحت عنوان Our House Is Very Beautiful at Night في Arthaus Beirut. العمل الذي يعدّ امتداداً لسابقه Dead Pets, Old Griefs، يمزج بين الروك الشعبي والبوب والتجريب الصوتي، ويستكشف الصدمة بين الأجيال على المستويين الشخصي والجماعي، متناولاً الذاكرة والوقت والماضي، وكأنّها صورة مصغّرة لدورات العنف التي لا تنتهي في لبنان. تتألّف الفرقة من كارل مطر (غناء وغيتار)، جوليا صبرا (غناء وكبيورد)، مروان طعمة (باص) وباسكال سمرجيان (درامز).

إطلاق ألبوم Our House Is Very Beautiful at Night: اليوم الخميس ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ Arthaus Beirut (شارع غورو ـ الجميزة). الدخول مجاني. للاستعلام: 71/907160 أو

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com